

PCT/WG/11/5

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 9 أبريل 2018

## معاهدة التعاون بشأن البراءات الفريق العامل

الدورة الحادية عشرة

جنيف، من 18 إلى 22 يونيو 2018

### مواصلة تطوير نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

#### ملخص

1. تزامنا مع نشر 3 ملايين طلب براءة دولي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات في 2 فبراير 2017، نشر المدير العام مذكرة بعنوان "نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات - نظرة عامة وتوجهات وأولويات مستقبلية ممكنة".<sup>1</sup> وكان الغرض من تلك المذكرة هو أن تُقدِّم "زادا فكريا" لإعمال الفكر في التوجهات والأولويات العامة للعمل المستقبلي الذي يهدف إلى مواصلة تحسين نظام معاهدة البراءات، بعد ثماني سنوات تقريبا من تأييد الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات، في عام 2010، لتوصيات خارطة طريق معاهدة البراءات.

2. ولم يحظ الفريق العامل حتى الآن بأي فرصة لمناقشة مذكرة المدير العام رسميا. ولذلك فإن هذه الوثيقة تدعو الفريق العامل إلى استعراض ما تحقق منذ تأييد توصيات خارطة طريق معاهدة البراءات، وإلى تقديم تعقيبات بشأن التوجهات والأولويات العامة المقترحة للعمل المستقبلي التي أوضحها المدير العام في مذكرته.

### مواصلة تطوير نظام معاهدة البراءات

3. تزامنا مع نشر 3 ملايين طلب براءة دولي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات في 2 فبراير 2017، نشر المدير العام مذكرة بعنوان "نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات - نظرة عامة وتوجهات وأولويات مستقبلية ممكنة". وكان الغرض من تلك المذكرة هو أن تُقدِّم "زادا فكريا" لإعمال الفكر في التوجهات والأولويات العامة للعمل المستقبلي الذي يهدف إلى مواصلة تحسين نظام معاهدة البراءات، بما يحقق المنفعة المشتركة للدول المتعاقدة والمكاتب الوطنية ومُدعي الطلبات

<sup>1</sup> <http://www.wipo.int/export/sites/www/pct/en/3million/pdf/memo.pdf>

والأطراف الأخرى. ونصت المذكرة صراحةً على أنه ليس القصد منها هو أن تحل محل توصيات خارطة طريق معاهدة البراءات التي لا يزال معظمها، إن لم يكن جميعها، مناسباً، بل القصد منها هو البناء على تلك التوصيات وإتمامها.

4. واختمت المذكرة بالملخص التالي:

"80. شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية إدخال تحسينات هائلة على نظام معاهدة البراءات مدفوعة بتغييرات في الإطار القانوني. إلا أن التقدم الإضافي الذي يمكن أن يكون مدفوعاً بهذه التغييرات محدود. إذ يكمن مفتاح التحسينات المستقبلية في التركيز مجدداً على هدف "التعاون" الذي تقوم عليه المعاهدة. ولا شك أن تغييرات الإطار القانوني ستستمر في أداء دور داعم. ومع ذلك، يرى المكتب الدولي أن الأمر الآن متروك في المقام الأول للدول المتعاقدة والمكاتب الوطنية والإقليمية التي تؤدي أدواراً بموجب المعاهدة من أجل مواصلة بث الحياة في هدف "التعاون" بغية جعل نظام معاهدة البراءات فعالاً تماماً كأداة لدعم الابتكار والاستثمار والتنمية، على النحو الذي أراده له تلك الدول المتعاقدة نفسها.

"81. وتشمل المسائل الرئيسية التي ينبغي تناولها في هذا السياق ما يلي:

- ضرورة قيام المكاتب بأداء أدوارها المسندة إليها في وقتها المحدد وبالجودة اللازمة لجعل المكاتب الأخرى وعامة الناس يثقون بالعمل الذي تؤديه هذه المكاتب، وإن كان ذلك قد ينطوي على تكاليف تُدفع لكي يتلقى الآخرون المنافع الرئيسية؛
- ضرورة قبول المكاتب لرقابة عامة أكبر على عملها؛
- ضرورة تطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات بغية تبادل معلومات قابلة للاستخدام مع الآخرين على نحو أكثر فعالية وبمعايير موحدة، رغم أن ذلك قد يؤدي إلى زيادة تكاليف التطوير الأولية وإطالة جداول التطوير الزمنية؛
- ضرورة إقناع مُودعي الطلبات، ووضع حوافز تبعاً لذلك، لضمان قيامهم بدور أكثر فعالية في "التعاون"؛
- ضرورة تقديم التدريب والمساعدة اللازمين لضمان قدرة مكاتب جميع الدول المتعاقدة على أداء أدوارها بفعالية واستعداد هذه المكاتب لذلك.

5. ومن الجدير بالذكر أن مذكرة المدير العام قد نُشرت على موقع الويبو الإلكتروني، وتلقى المكتب الدولي بعض التعليقات غير الرسمية على محتوياتها، إلا أن الدول المتعاقدة وأصحاب الشأن الآخرين لم تُنح لهم أي فرصة حتى الآن لمناقشة التوجهات والأولويات العامة للعمل المستقبلي الموضحة في تلك المذكرة والتعقيب عليها على نحو ذي طابع رسمي أكبر.

6. وعلى هذا الأساس، يرى المكتب الدولي أن الوقت قد حان لدعوة الفريق العامل إلى استعراض ما تحقق منذ تأييد توصيات خارطة طريق معاهدة البراءات وإلى التعقيب على التوجهات والأولويات العامة المقترحة للعمل المستقبلي الموضحة في مذكرة المدير العام.

7. ولمساعدة الفريق العامل في عملية الاستعراض، تتضمن هذه الوثيقة ما يلي:

(أ) نسخة طبق الأصل من مذكرة المدير العام، التي نُشرت في 2 فبراير 2017 بعنوان "نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات - نظرة عامة وتوجهات وأولويات مستقبلية ممكنة"، وترد في المرفق الأول لهذه الوثيقة؛

(ب) وتحديث بشأن تنفيذ جميع توصيات خارطة طريق معاهدة البراءات التي أيدتها الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات في عام 2010، إلى جانب مقترحات بشأن مجالات العمل الإضافي المطلوب فيما يخص تلك التوصيات التي لم تُنفذ بالكامل حتى الآن، ويرد هذا التحديث في المرفق الثاني لهذه الوثيقة؛

(ج) واقتراح للنظر في مجالات العمل الرئيسية والموافقة عليها من حيث المبدأ، بالإضافة إلى مجالات العمل الإضافي المطلوب المُحدد في البند (ب) أعلاه، على النحو المبين في مذكرة المدير العام والمُلخص أدناه، كأساس لاقتراحات مستقبلية محددة للتحسين على مستوى أكثر تفصيلاً.

8. وتُعرض نسخة من المذكرة في المرفق الأول كما نُشرت في الأصل. وتوجد، في بعض الحالات، إحصاءات أحدث وتعليقات مُحدّثة في أقسام المرفق الثاني ذات الصلة.

### مجالات العمل الرئيسية

9. حددت مذكرة المدير العام المعنونة "نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات - نظرة عامة وتوجهات وأولويات مستقبلية ممكنة" أربعة مجالات عمل رئيسية فيما يخص مواصلة تطوير نظام معاهدة البراءات، على النحو الموجز في الفقرات التالية.

### مسائل قانونية ومؤسسية

10. انظر الفقرات من 42 إلى 49 من مذكرة المدير العام (انظر المرفق الأول).

11. ورد في المذكرة أنه يبدو أن إصلاحات النظام الرئيسية من خلال تطوير الإطار القانوني الدولي يمكن اعتبارها كاملة تقريباً، رغم أنه ستوجد حاجة مستمرة إلى إجراء تعديلات طفيفة. ومن الناحية الأخرى، لا تزال توجد فرص كبيرة لتحسين السمات الموجودة بالفعل في نظام معاهدة البراءات، خاصة ما يتعلق بتقاسم العمل بين المكاتب، ولزيادة فعالية النظام من خلال جهود إجرائية ومؤسسية لضمان أن عمل المرحلة الدولية يدعم المعالجة في المرحلة الوطنية دعماً فعالاً.

12. ومن ثم يُقترح أن يكون أحد مجالات العمل الإضافي الرئيسية هو بذل جهود لتحسين الربط بين الإيداعات الأولية الوطنية، والطلبات الدولية، والمعالجة في المرحلة الوطنية، وبذل مزيد من الجهود لتحسين الجودة (على النحو المناقش أدناه)، وبذل مزيد من الجهود لوضع حوافز وطنية تشجع مودعي الطلبات على اتباع أفضل الممارسات، وقد يؤدي ذلك كله إلى خفض المتزامن لتكاليف المعالجة التي تتكبدها المكاتب الوطنية والحد من خطر منح براءات باطلة. وينطوي ذلك، في جوهره، على ضمان قدرة المكاتب الوطنية على تلقي معلومات بشأن المعالجة التي تحدث في المكاتب الأخرى، بما في ذلك معلومات التصنيف وكذلك نتائج البحث والفحص، وقدرتها على الاستفادة الفعالة من هذه المعلومات. وقد تتطلب بعض المسائل إدخال تغييرات على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات، مثل التغييرات الأخيرة التي أُدخلت للمساعدة على جمع معلومات التصنيف من طلبات الأولوية. ولكن من المرجح أن يكون التقدم أكثر اعتماداً على التصميم والتنفيذ الفعالين للأنظمة والمنصات، مثل نظام الويبو لتنفيذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE)، وتيسير تبادل المعلومات، وتحسين المعايير التقنية لتقديم البيانات في أنساق أكثر نفعاً، ووضع حوافز لتشجيع مودعي الطلبات على أن يسلكوا سبلاً تساعد على تبادل معلومات التصنيف السابق ونتائج البحث والفحص من مكاتب أخرى والاستفادة الفعالة من هذه المعلومات والنتائج.

### البيئة التقنية (تكنولوجيا المعلومات)

13. انظر الفقرات من 50 إلى 61 من مذكرة المدير العام (انظر المرفق الأول).

14. يعتمد نظام معاهدة البراءات على القدرة على تمرير المعلومات بفعالية بين مُودِع الطلب، ومكتب تسلم الطلبات، والإدارات الدولية، والمكتب الدولي، ثم إلى المكتب المعين. وينطوي كل تغيير في النسق أو الحاجة إلى إدخال بيانات يدويا من خطاب أو استمارة على خطر حدوث أخطاء. وكل تأخير في تمرير المعلومات يؤدي إلى إثارة الشك وإلى مخاطر حدوث معالجة غير ضرورية أو غير صحيحة على أساس معلومات عفاها الزمن. فيؤدي كل مكتب من مكاتب تسلم الطلبات وكل إدارة دولية محاماً معظمها ينبغي أن يكون متطابقاً بدرجة كبيرة مع غيره، وتواجه المكاتب في المرحلة الوطنية كثيراً من المسائل المشتركة ولا بد أن تكون قادرة على معالجة معلومات نشأت في مكاتب أخرى. ولكن المكاتب تواصل تطوير أنظمة بشكل مستقل إلى حد بعيد. ورغم وجود معايير دولية لكثير من العمليات، فإن هذه المعايير، على أرض الواقع، غالباً ما تُنقذ على نحو يختلف قليلاً من مكتب إلى آخر.

15. وينبغي أن تُنقذ باستمرار أنساق تبادل البيانات الرئيسية، على الأقل. ولذلك ينبغي أن تُناقش أي مسائل يتبين أن معاييرها غامضة أو غير كافية لتلبية الاحتياجات الجديدة. ويُستحسن، في الوضع الأمثل، إعداد مكونات نظام موحد، لكي يمكن الوثوق في أن معالجة أحد المكاتب لوثيقة أو جزء من البيانات تؤدي إلى النتيجة نفسها التي يمكن أن تحدث في مكتب آخر. وقد يكون ذلك مفيداً بصفة خاصة لمتون الطلبات (التحول من أنساق برامج معالجة النصوص إلى أنساق أبسط بلغة الترميز الموسعة (XML))، والرسومات الملونة، والأسماء والعناوين، وتقارير البحث. ومن ناحية أخرى، لا بد من الإقرار بأن جميع المكاتب لها، بطبيعة الحال، متطلبات داخلية وعلماً ضغوط محلية تجب مراعاتها. وعلاوة على ذلك، تتطور التكنولوجيات بمعدل يجعل من الممكن أن يكون أحد الترتيبات قد عفاه الزمن في بعض المناطق قبل الاتفاق على معيار دولي وتنفيذه وفقاً للترتيبات التقليدية.

16. وفي هذا السياق، يبدو أن هناك حاجة إلى مزيد من التفكير الاستراتيجي الجماعي وإلى زيادة توجه الاستراتيجيات والهياكل الوطنية والدولية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات نحو الأعمال التجارية بغية وضع رؤية استراتيجية بشأن كيفية "توافق الجميع" في نهاية المطاف. وكخطوة أولى نحو وضع "رؤية استراتيجية" من هذا القبيل، دعت الويبو جميع أصحاب الشأن إلى "اجتماع مكاتب الملكية الفكرية بشأن استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي لأغراض إدارة الملكية الفكرية"، ومن المقرر أن يُعقد هذا الاجتماع في جنيف في الفترة من 23 إلى 25 مايو 2018، للنظر في جملة أمور، منها تحديد أهم جوانب الأنظمة التي ينبغي مواءمتها وما يمكن فعله للسماح بذلك بشكل فعال. وسيقدم المكتب الدولي تقريراً شفهيًا عن نتائج هذا الاجتماع خلال الدورة الحالية للفريق العامل.

#### المسائل المالية

17. انظر الفقرات من 62 إلى 70 من مذكرة المدير العام (انظر المرفق الأول).

18. تنقسم المسائل المالية الرئيسية التي تواجه نظام معاهدة البراءات إلى فئتين. أولاً، تمثل الإيرادات المتأتية من رسوم معاهدة البراءات أكثر من 75% من إيرادات المنظمة. ويُعتبر ثبات هذه الإيرادات أمراً أساسياً لاستقرار المنظمة، ولا بد من إعادة النظر بعناية في التغييرات المقترحة إدخالها على هيكل الرسوم، وكذلك تغييرات الإيرادات أو النفقات الناتجة عن تغيير أتماط استخدام النظام. ثانياً، تتولى مكاتب تسلم الطلبات تحصيل معظم الرسوم، رغم أن الجزء الأكبر من تلك الرسوم قد يكون مُستحق الدفع إلى المكتب الدولي وإدارات البحث الدولي بعمولات تختلف عن العملة التي يدفع بها مُودِع الطلب. ومن ناحية أخرى، توجد بعض الرسوم المستحقة الدفع إلى المكتب الدولي والإدارات الدولية، وربما يلزم أن يدفعها مُودِعو الطلبات في بلد بعيد عن المكتب الذي يجب أن تُدفع إليه الرسوم. ومن الضروري وجود أنظمة فعالة لضمان أن مُودِعو الطلبات يستطيعون دفع الرسوم بسهولة، ولضمان استلام الرسوم في الوقت المناسب من قبل المكتب المستحقة له، ولضمان أن عمليات التحويل قوية وتسمح بمراجعة فعالة وتقلل إلى أدنى حد التكاليف الخاصة بكل من الإدارة وتحويل العملات.

19. وفيما يتعلق بمستوى الرسوم، تُجرى حالياً مناقشات بشأن مسائل تتعلق بالنفاذ إلى النظام، لا سيما فيما يتعلق بالرسوم التي يجب أن تدفعها الجامعات، وسيواصل المكتب الدولي تقديم الدعم الإداري والمعلوماتي ودعم الصياغة لهذه المناقشات. وفي مرحلة ما، ولكن ليس الآن، سوف يلزم إجراء مناقشة أعم لمستويات الرسوم والتخفيضات، خاصة إذا نجحت الجهود المتجددة الرامية إلى إقناع مُودعي الطلبات باستخدام نسق XML في الإيداع (الذي يحظى بنحس أكبر بمقدار 100 فرنك سويسري من خصم الطلبات المودعة بنسق PDF) على نطاق مجموعة أكبر من مكاتب تسلم الطلبات.

20. وفيما يتعلق بأنظمة تبادل الرسوم، كان يوجد، في وقت كتابة هذه الوثيقة، مشروع تجريبي على وشك أن يبدأ (في 1 أبريل 2018) بشأن مقاصة الرسوم (حساب إجمالي المدفوعات المستحقة بين مكاتب مختلفة في أي من الاتجاهين وإجراء مدفوعات فردية على أساس الفرق). وسوف تُقترح خطوات أخرى بناء على نتائج المشروع التجريبي، ولكن من المأمول أن ينجح ذلك أيضاً عبر نظامي مدريد ولاهاي وأن يتيح خيارات فعالة للمدفوعات المركزية، مثل السماح للمكتب الدولي بتحصيل الرسوم نيابة عن مكاتب تسلم الطلبات أو الإدارات الدولية إذا كانت تستضيف أنظمة إلكترونية عبر الإنترنت تسمح لمودع الطلب بإيداع طلبات دولية أو بالقيام بإجراءات أخرى متعلقة بالرسوم مع تلك المكاتب. ومن المأمول أيضاً تحديد أشكال جديدة للدفع، مما يسمح بإجراء معاملات آمنة بسهولة بتكاليف إدارية أقل من تكاليف طرق الدفع الرئيسية الحالية.

## الجودة

21. انظر الفقرات من 71 إلى 79 من مذكرة المدير العام (انظر المرفق الأول).

22. من الضروري أن تثق المكاتب الوطنية بأن جودة العمل الذي يُنفَّذ في مكان آخر كافية لجعل النتائج مفيدة لها. وقد يتطلب ذلك تحسين أطر الجودة التي تُطبَّق حالياً على الإدارات الدولية والنظر في توسيع نطاقها لتشمل طائفة أوسع من الوظائف. وينبغي أن يعني ذلك أيضاً السعي إلى قياس الجودة الفعلية لنواتج العمل الرئيسية التي تقدمها المكاتب المختلفة، فيما يتعلق بالمسائل الشكلية والإجرائية وفيما يتعلق أيضاً بتقارير البحث الدولي والتقارير التمهيدية الدولية عن الأهلية للبراءة.

23. وتقع مسؤولية مراقبة الجودة على مستوى الطلبات الفردية على عاتق مكتب تسلم الطلبات وحده أو الإدارة الدولية وحدها أو المكتب المعين المعني دون سواه. ولكن الشفافية في الجودة أمر مهم، وينبغي أن تُبذل جهود لجمع بيانات كافية تساعد على المقارنة بين المكاتب. ويسري ذلك على كل من المرحلتين الدولية والوطنية. على سبيل المثال، ربما يسمح استخدام لغة الترميز الموسعة (XML) في إيجاد أشكال إجرائية بتحليل فعال للاختلافات الموجودة فيما تقوم به المكاتب المختلفة من عمل. والمعلومات الخاصة بالوثائق المستشهد بها في المرحلة الوطنية وما إذا كانت قد أُدخِلت تعديلات في الفترة الفاصلة أم لا قد تسمح أيضاً ببعض التحليلات الإحصائية. كما أن أي تعقيبات من المرحلة الوطنية على العمل الذي يُنفَّذ في المرحلة الدولية ستكون مفيدة من حيث المبدأ، ولكن لا بد أن يكون من السهل التعامل مع هذه التعقيبات من قبل المكتب المعين المُقدِّم لهذه التعقيبات، ومن قبل الإدارة الدولية المتلقية لهذه التعقيبات، ومن قبل المكاتب المعينة الأخرى التي تقوم بمعالجة الطلب نفسه. ولا بد من النظر فيما يمكن جمعه من بيانات للتمكين من إجراء مراجعة إحصائية متسقة ومفيدة دون فرض أعباء على الفاحصين لإجراء تعقيبات.

24. ولكي يكون نظام المعاهدة مفيداً للمكاتب الوطنية ولُمودعي الطلبات من مختلف البلدان والدول الأعضاء في سياق استراتيجياتهم الابتكارية والاستثمارية الأوسع نطاقاً، من المهم أن تتمتع المكاتب الوطنية بالمهارات اللازمة للمساعدة على استخدام النظام بفعالية. وسوف تختلف الاحتياجات الخاصة من مكتب إلى آخر، ولكنها قد تشمل في الغالب الحاجة إلى فاحصي براءات مُدرِّبين، والقدرة على التصرف بفعالية كمكتب لتسلم الطلبات، والقدرة على إسداء المشورة ومساعدة المُودعين والمُودعين المحتملين. ولا تزال المهارات المحددة اللازمة تتغير مع تطور الأدوات والمنصات التي يقدمها المكتب الدولي (بما في ذلك النظام الإلكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (ePCT)، ونظام أتمتة الملكية الصناعية (IPAS)، ونظام

الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE)) والمكاتب والمنظمات الأخرى. وسيواصل المكتب الدولي السعي إلى تحسين تقديمه للتدريب من خلال مراجعة الوثائق الخاصة به (دليل مُودِع الطلب، والمبادئ التوجيهية لمكاتب تسلم الطلبات، ووثائق النظام الإلكتروني لمعاهدة البراءات، إلخ) وتقديم التدريب مباشرة، سواء في الموقع أو من بعد من خلال حلقات دراسية شبكية وما شابه ذلك. وفي مجالات أخرى، لا سيما فيما يتعلق بتدريب الفاحصين، سيكون من المستحسن إجراء مزيد من التنسيق، كما سبق أن نُوقش في الوثيقة PCT/WG/10/9 وكما سيُنَاقش خلال الدورة الحالية للفريق العامل.

## الاستنتاج

25. لا يحتاج نظام معاهدة البراءات في الوقت الحالي إلى أي إصلاح جذري، ولكن لكي يحصل جميع الأطراف على الفوائد المرجوة، يجب الوثوق بالجودة ولا بد من تحسين التنسيق في الأمور المالية والتقنية والتدريبية. وتشمل المجالات الرئيسية المقترحة التي تحتاج إلى مزيد من العمل في السنوات القادمة ما يلي:

### - المسائل القانونية والمؤسسية

(أ) ينبغي أن تحدد المكاتب كيف يمكن استخدام المعلومات الواردة من طلبات ذات صلة في مكاتب أخرى استخداماً أكثر فعالية في المعالجة الوطنية والإقليمية، وهل يمكن تشجيع مُودعي الطلبات على التصرف بأساليب تدعم هذا التعاون.

(ب) ينبغي أن يواصل المكتب الدولي دعم تطوير الأنظمة واستخدامها بفعالية للمساعدة على تبادل المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك تطوير الإطار القانوني للمساعدة في هذه العملية عند الضرورة.

### - البيئة التقنية (تكنولوجيا المعلومات)

(ج) ينبغي للمكاتب أن تجد سبل تعاون أفضل لضمان أن جميع المكاتب تعمل من أجل جمع وتبادل البيانات الرئيسية بأنساق متسقة وفعالة، وأن تتفق على المعايير اللازمة وتنفيذها في إطار زمني تكون فيه مفيدة.

### - المسائل المالية

(د) لا بد أن تضمن الدول الأعضاء أن تظل إيرادات رسوم معاهدة البراءات قابلة للاعتماد عليها. وينبغي أن تكون التخفيضات معقولة وأن تستهدف بشكل فعال تحقيق أهداف سياساتها.

(هـ) ينبغي للمكاتب أن تدعم مشروع المقاصة التجريبي بغية تبادل الرسوم بين المكاتب على نحو أرخص وأسرع وأكثر شفافية وموثوقية، وأن تدعم تطوير أنظمة سداد آمنة وفعالة لمودعي الطلبات.

### - الجودة

(و) ينبغي لجميع المكاتب التي تؤدي أدواراً في المرحلة الدولية أن تنظر بعناية في عمليات الجودة ونتائج عملها.

(ز) ينبغي أن يواصل المكتب الدولي دعم المناقشات التي تُجرى بين المكاتب، ووضع مقاييس لمساعدة المكاتب على رصد أنشطتها.

(ح) ينبغي أن تقر المكاتب بأن الصراحة والوضوح في مسائل الجودة أمر ضروري لتعزيز الثقة في نواتج عمل المكاتب الأخرى.

(ط) ينبغي للإدارات الدولية والمكاتب المعينة أن تنظر في إمكانية تقديم تعقيبات مفيدة بشأن عمل المرحلة الدولية.

(ي) لا بد من القيام بمزيد من العمل بشأن محتويات ما يقدمه المكتب الدولي أو المكاتب لمكاتب أخرى، لا سيما مكاتب البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، من تدريب على الأمور الإجرائية والموضوعية على السواء، وبشأن التنسيق الفعال لهذا التدريب.

26. ورغم أن هذه الوثيقة تستهدف الجهود الرامية إلى تحسين نظام معاهدة البراءات، ينبغي ملاحظة أن العمل في المجالات المبينة في هذه الوثيقة يمكن أن يساعد أيضاً طلبات مسار باريس. ففي معظم المكاتب الوطنية، تعتمد غالبية البراءات الممنوحة على طلبات أُودعت أولاً في مكتب آخر. ولذلك فإن التعاون الأكبر في هذه المجالات، استناداً إلى تعريف أفضل لمعايير معاهدة البراءات وتنفيذها، من المرجح أن يكون مفيداً على المدى البعيد، حتى لتلك المكاتب التي لا يكون فيها مسار معاهدة البراءات هو المصدر الرئيسي للطلبات التي تجري متابعتها حتى منح البراءة.

27. إن الفريق العامل مدعو إلى التعليق على أولويات وتوجهات مسارات العمل الرئيسية الموضحة في هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفقان]

التاريخ: 2 فبراير 2017

## نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات – نظرة عامة وتوجهات وأولويات مستقبلية ممكنة

مذكرة من المدير العام لليوبو

### مقدمة

في 2 فبراير 2017، نشر المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (اليوبو) 3 ملايين طلب براءة دولي مُودَع بموجب معاهدة اليوبو للتعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات)، ويُعدّ ذلك حدثاً مهماً في تاريخ المعاهدة واليوبو. فمن بدايات شديدة التواضع في عام 1978، بثماني عشرة دولة متعاقدة في بادئ الأمر، نمت معاهدة البراءات وسارت الركيزة المحورية لنظام البراءات الدولي، والأداة الرئيسية لمُدعي الطلبات الذين يسعون إلى الحصول على الحماية بموجب براءة على الصعيد الدولي في أي دولة من الدول المتعاقدة الحالية في معاهدة البراءات البالغ عددها 151 دولة، وأحد أفضل الأمثلة على نجاح التعاون وتقاسم العمل المتعدد الأطراف. وخلال 39 عاماً تقريباً من العمل، زاد عدد الطلبات الدولية المودعة زيادة مطردة من 459 طلباً أُودِع خلال أعوامها الأولى إلى ما يقرب من 220 000 طلب أُودِع في عام 2015 (وتشير أرقام عام 2016 المؤقتة إلى عام آخر من النمو القوي)، وهو ما يتجاوز بكثير التوقعات الأكثر تفاؤلاً للمؤسسين الذين أنشأوا نظام المعاهدة في الستينيات. وها هو نظام معاهدة البراءات اليوم أحد أصول اليوبو الرئيسية، إذ يمثل 76% من إيراداتها ويُمكن المنظمة من تمويل برنامج التعاون الإنمائي وكثير من برامجها الأخرى، وتشير كل التوقعات إلى استمرار نموه وحيويته.

ويُعدّ نجاح معاهدة البراءات إشادةً برؤية مؤسسي نظام معاهدة البراءات الذين توقعوا، قبل أكثر من أربعة عقود، القيمة المحتملة في تقديم خدمة عالمية لمساعدة المبتكرين في سعيهم إلى الحصول على حماية لاختراعاتهم بموجب براءة في بلدان عديدة. وبناءً على تلك الرؤية، سيحتاج نظام معاهدة البراءات إلى مواصلة التطور ليظل بمثابة أداة لدعم الابتكار والاستثمار والتنمية على النحو الذي أراده له هؤلاء المؤسسون. والقصد من هذه الوثيقة هو أن تقدم "زادا فكرياً" لإعمال الفكر في التوجهات والأولويات العامة للعمل المستقبلي الذي يهدف إلى مواصلة تحسين النظام، بما يعود بالمنفعة المشتركة على الدول المتعاقدة والمكاتب الوطنية<sup>2</sup> ومُدعي الطلبات والأطراف الأخرى. وليس القصد منها أن تكون دليلاً شاملاً للمسائل – فكثير من الأمور الأكثر تفصيلاً تجري مناقشتها من خلال التعميمات أو وثائق الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات. وليس المقصود منها أن تحل محل وثائق "خارطة الطريق" التي نوقشت بين عامي 2009 و2011، فإن معظم، إن لم يكن كل، الأمور التي طُرحت في وثائق "خارطة الطريق" لا تزال وثيقة الصلة.

<sup>2</sup> ما يرد في هذه الوثيقة من إشارات إلى مكاتب البراءات وقوانين البراءات الوطنية يشمل أيضاً مكاتب البراءات وقوانين البراءات الإقليمية.



وتقدم الوثيقة لمحة عامة عن نظام معاهدة البراءات وبعض المسائل التي يواجهها. ويقدم أول جزأين من الوثيقة عرضاً موجزاً لنظام البراءات الدولي والمكانة المتطورة لمعاهدة البراءات داخله، بما في ذلك بعض الحقائق التاريخية حيثما قد يكون من المفيد معرفة كيفية وصول النظام الحالي إلى ما هو عليه. ويتناول الجزء الثالث من الوثيقة بعض المسائل الرئيسية التي يواجهها نظام معاهدة البراءات حالياً والتدابير التي يمكن النظر فيها لمعالجة تلك المسائل. ويشير، على وجه الخصوص، إلى أن السبيل الرئيسي لتحقيق هذا الهدف هو التأكيد مجدداً على عنصر "التعاون" في المعاهدة، الذي يتطلب في معظم الأحيان إدخال تغييرات على سلوكيات وإجراءات المكاتب (بما في ذلك المكتب الدولي) بدلا من إدخال تغييرات كبيرة على الإطار القانوني.

[ملاحظة: ترد ترجمة المصطلحات الإنكليزية الواردة في الأشكال في الملحق].

## قائمة المحتويات

1.....	مقدمة
4.....	أولا. البراءات في جميع أنحاء العالم
4.....	أعداد الطلبات
5.....	استخدام غير المقيمين لنظام البراءات
6.....	إيداعات اتفاقية باريس مقابل إيداعات معاهدة التعاون بشأن البراءات
7.....	مزايا معاهدة البراءات لمُدعي الطلبات
8.....	مزايا معاهدة البراءات للمكاتب الوطنية والدول المتعاقدة
8.....	ثانيا. نظام معاهدة البراءات: تطويره وحالته الراهنة
8.....	النطاق الجغرافي للمعاهدة
9.....	أعداد الطلبات
10.....	أدوار المؤسسات ومسؤولياتها
11.....	التعيينات - النطاق الجغرافي للطلبات الفردية
11.....	البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي
11.....	البحث الدولي
11.....	الفحص التمهيدي الدولي
12.....	الرأي المكتوب لإدارة البحث الدولي
13.....	الرسوم
14.....	اللغات
17.....	البيئة الإلكترونية
18.....	دخول المرحلة الوطنية
18.....	تطورات مهمة أخرى
19.....	ثالثا. مواصلة تطوير نظام معاهدة البراءات
19.....	المسائل القانونية والمؤسسية
19.....	الإصلاحات الرئيسية المكتملة
19.....	التحسين المستمر للسات الحالية لنظام معاهدة البراءات
21.....	البيئة التقنية (تكنولوجيا المعلومات)
21.....	الفرص
22.....	مسائل رئيسية بشأن المرحلة الدولية في نظام معاهدة البراءات
23.....	منصات تكنولوجيا المعلومات غير المتعلقة بمعاهدة البراءات
25.....	المسائل المالية
25.....	هيكل الرسوم
26.....	وسائل دفع الرسوم، والمبالغ المعادلة، والتسويات
27.....	الجودة
27.....	تقارير البحث الدولي
28.....	أعمال أخرى في المرحلة الدولية
29.....	اختيار إدارة البحث الدولي
29.....	أنظمة البحث وتدريب الفاحصين في المكاتب المعنية
30.....	ملخص
40.....	المرفق - جدول رسوم الإيداع

## أولاً. البراءات في جميع أنحاء العالم

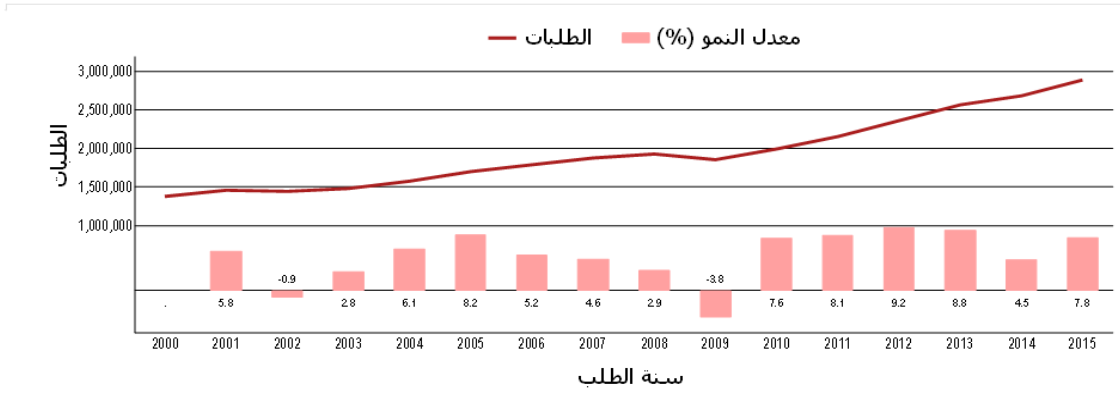
### أعداد الطلبات

1. أُودِع نحو 2.9 مليون طلب براءة في جميع أنحاء العالم في عام 2015، بزيادة قدرها 7.8% عن عام 2014. وكانت هذه الزيادة الكبيرة ترجع إلى إيداعات الصين، التي تلقت في عام 2015 نحو 174 000 مما يقرب من 208 000 إيداع إضافي بنسبة 84% من إجمالي الزيادة، وإيداعات الولايات المتحدة الأمريكية والمكتب الأوروبي للبراءات، اللذين ساهما مجتمعين بنسبة 8.6% من إجمالي الزيادة.

الشكل 1: الاتجاه السائد في طلبات البراءات في جميع أنحاء العالم

طلبات البراءات والبراءات الممنوحة في جميع أنحاء العالم

(ألف-1) الاتجاه السائد في طلبات البراءات في جميع أنحاء العالم



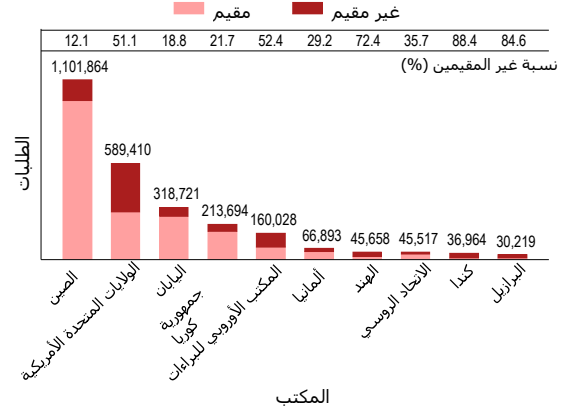
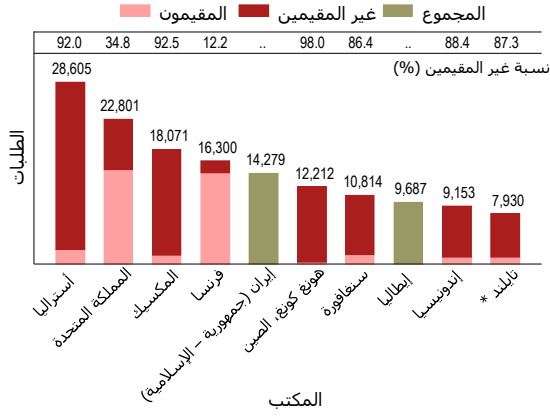
ملاحظة: الأعداد الإجمالية العالمية هي تقديرات الويبو باستخدام بيانات تشمل 150 مكتب براءات. وهذه الأعداد الإجمالية تشمل الطلبات المودعة مباشرة لدى مكاتب وطنية وإقليمية والطلبات التي تدخل المكاتب من خلال المرحلة الوطنية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (حيثما ينطبق ذلك).

المصدر: قاعدة بيانات الويبو الإحصائية، أكتوبر 2016

## استخدام غير المقيمين لنظام البراءات

الشكل 2: طلبات البراءات في أكبر 20 مكتباً، 2015

ألف-8 طلبات البراءات في أكبر 20 مكتباً، 2015



\* تشير هذه العلامة إلى بيانات 2014.

.. تعني هذه العلامة أن البيانات غير متاحة.

ملاحظة: المكاتب الوطنية للدول الأعضاء في المكتب الأوروبي للبراءات تتلقى، بوجه عام، كميات أقل من الطلبات لأن المودعين يجوز لهم أن يتقدموا بطلباتهم عبر المكتب الأوروبي للبراءات لطلب الحماية داخل أي دولة عضو في المكتب الأوروبي للبراءات. والتقسيم إلى مقيمين وغير مقيمين غير متوفر في حالة جمهورية إيران الإسلامية أو إيطاليا.

المصدر: قاعدة بيانات الويبو الإحصائية، أكتوبر 2016

2. وفي معظم المكاتب الوطنية (ما عدا عدد من الاستثناءات الملحوظة)، تُودَع أغلبية الطلبات من غير المقيمين الذين عادة ما يلتمسون الحماية في بلدانهم الأصلية أيضاً. ومن ثمّ فإن طلب البراءة المُودَع في بلد ما سيكون في كثير من الأحيان جزءاً من أسرة أكبر من الطلبات المماثلة المودعة في بلدان أخرى حول العالم.

الشكل 3: أسر البراءات حسب عدد المكاتب، من 2011 إلى 2013

ألف-25 أسر البراءات حسب عدد المكاتب، من 2011 إلى 2013



ملاحظة: تُعرّف أسرة البراءات بأنها طلبات البراءات التي ترتبط بواحد أو أكثر من يلي: مطالبة بالأولوية، ودخول المرحلة الوطنية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، وتكملة، وتكملة جزئية، وأولوية داخلية، وإضافة أو تقسيم. ولا تشمل أسر البراءات هنا سوى الأسر المرتبطة بطلبات براءات اختراعات، وتُستبعد أسر البراءات المرتبطة بطلبات نماذج المنفعة. ويوضح هذا الشكل توزيع مجموع أسر البراءات في بلدان منشأ مختارة حسب عدد المكاتب التي توجد فيها. على سبيل المثال، 97% من الأسر التي منشأها الصين والاتحاد الروسي هي أسر وحيدة المكتب، في حين أن نحو ثلث الأسر التي منشأها هولندا وسويسرا والسويد هي أسر وحيدة المكتب.

المصدر: قاعدة بيانات الويبو الإحصائية، وقاعدة بيانات المكتب الأوروبي للبراءات (EPO PATSTAT)، أكتوبر 2016.

### إيداعات اتفاقية باريس مقابل إيداعات معاهدة التعاون بشأن البراءات

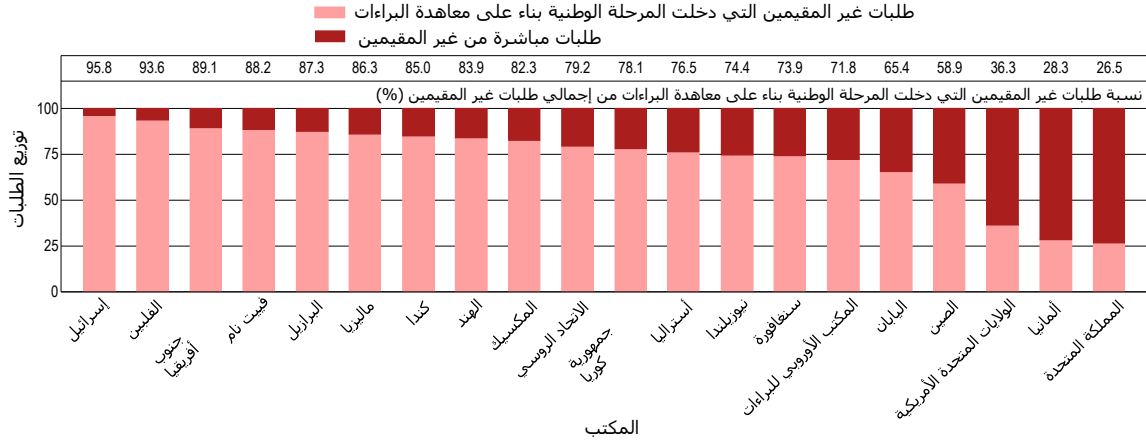
3. قد تكون هذه الإيداعات المتعددة البلدان إما طلباً وطنياً مباشراً لدى مكتب براءات وطني، يستند عادة إلى مطالبة بالأولوية<sup>3</sup> من إيداع أول في وطن المودع، أو طلباً دولياً مُودعاً بناء على معاهدة البراءات، وهو ما يعادل طلباً في كل دولة من الدول المتعاقدة بموجب معاهدة البراءات (151 دولة في نهاية يناير 2017). وأكثر سيناريوهات الإيداع شيوعاً هو إيداع طلب وطني واحد أو أكثر في وطن المودع، ثم قبيل انقضاء 12 شهراً من تاريخ إيداع الطلب الأول، إما أن يُودع طلب دولي من خلال معاهدة البراءات أو يُودع عدد من الطلبات الوطنية الأجنبية لدى المكاتب الوطنية المعنية مباشرة، والمطالبة في كلتا الحالتين بالأولوية لواحد أو أكثر من الطلبات الوطنية السابقة.

4. وفي معظم المكاتب (والاستثناءات الرئيسية هي الولايات المتحدة الأمريكية والمكاتب الوطنية لأعضاء أنظمة البراءات الإقليمية، مثل الاتفاقية الأوروبية للبراءات)، تكون معاهدة البراءات هي المسار الذي يسلكه أغلبية مُودعي الطلبات غير المقيمين.

<sup>3</sup> لكي تكون الاختراعات قابلة للحصول على براءة، لا بد لها أن تكون جديدة ومبتكرة في وقت إيداع طلب البراءة. وقدمت اتفاقية باريس في عام 1883 نظام "أولوية" يمكن بموجبه أن يحصل طلب لاحق على فوائد تاريخ إيداع طلب مُودع في بلد آخر منذ مدة تصل إلى 12 شهراً.

الشكل 4: طلبات غير المقيمين حسب مسار الإيداع في مكاتب مختارة، 2015

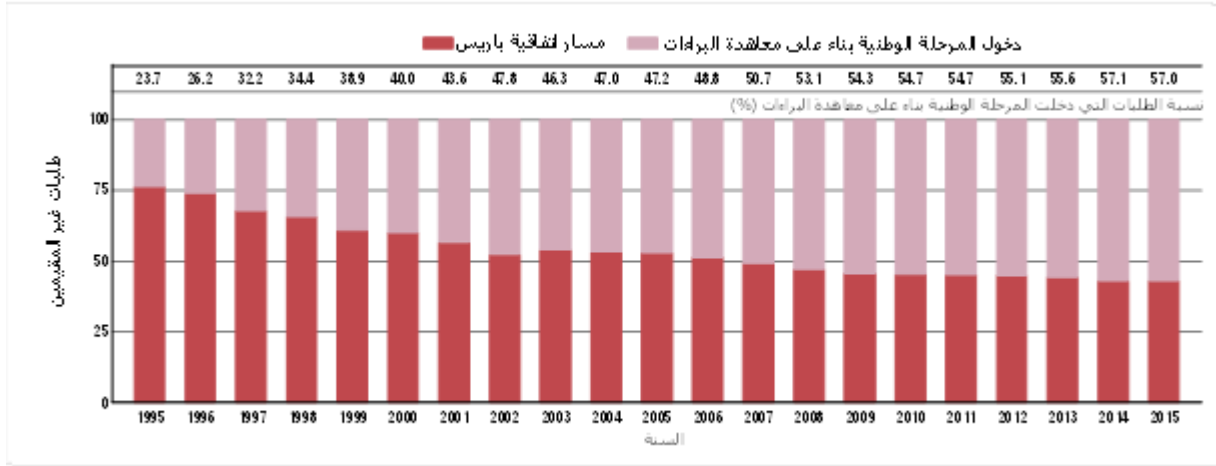
ألف-51 طلبات غير المقيمين حسب مسار الإيداع في مكاتب مختارة، 2015



ملاحظة: يجوز لمكتب البراءات أن يتسلم طلبات البراءات المودعة إما مباشرة لدى المكتب ("مسار اتفاقية باريس") أو من خلال نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات (دخول المرحلة الوطنية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات).

المصدر: قاعدة بيانات الويبو الإحصائية، 2016.

الشكل 5: نسبة طلبات غير المقيمين حسب مسار الإيداع، من 1995 إلى 2015



مزايا معاهدة البراءات لمودعي الطلبات

5. يتفوق مسار معاهدة البراءات على مسار "اتفاقية باريس" المباشر في تقديم مزايا كثيرة لمودعي الطلبات. ورغم أن معاهدة البراءات لا تمنح حقوق البراءات، فإنها تبدأ وتمضي قدماً في عملية التقدم بطلب للحصول على هذه الحقوق في بلدان متعددة، تخضيراً للمعالجة النهائية واتخاذ المكاتب الوطنية لقرارات بشأن منح هذه الحقوق من عدمه. وتتمثل إحدى أهم المزايا في أنها تتيح للمودعين فترة زمنية أطول (30 شهراً على الأقل من تاريخ الأولوية بدلا من 12 شهراً بموجب اتفاقية باريس) ليقرروا خلالها ما إذا كان الاختراع ذا قيمة تجارية كافية ولديه فرصة كافية للحصول على براءة ببحث يستحق الطلب متابعته في بلدان أخرى، وكذلك لكي يسعى خلالها المودعون الأصغر إلى الحصول على دعم مالي.

6. وعلاوة على ذلك، تُحسن معاهدة البراءات الأساس الذي يستند إليه المودعون عند اتخاذهم ذلك القرار. فخلال الفترة التي تبدأ من تاريخ الإيداع الدولي وتنتهي بانقضاء 30 شهرا من تاريخ الأولوية، المعروفة عموما باسم "المرحلة الدولية"، يُقدّم تقرير بحث دولي ويُقدّم رأي مكتوب واحد على الأقل، مما سيعود بالنفع على المودعين عند اتخاذ قرار بشأن مواصلة الطلب للدخول إلى ما يسمى "المرحلة الوطنية" لدى المكاتب الوطنية، التي ستُقرّر في نهاية المطاف، بناء على قانونها الوطني، منح حقوق البراءات من عدمه. ولأن أكبر تكاليف تُدفع عند استخدام نظام البراءات الدولي لا تكون عادةً رسوم المكتب الرسمية، بل الترجمات ورسوم الوكلاء الوطنيين، فإن الفوائد المترتبة على تأجيل سداد تلك الرسوم لمدة 30 شهرا على الأقل – وعدم دفعها على الإطلاق في حالة اتخاذ قرار بعدم المضي قدما في المرحلة الوطنية – يمكن أن تفوق بكثير تكلفة رسوم المرحلة الدولية. ويسمح النظام أيضا باستيفاء كثير من المتطلبات الشكلية مرة واحدة فقط، وفق معيار موحد، مع ترك المسائل الجوهرية للقوانين الوطنية الخاصة بالدول المتعاقدة بموجب معاهدة البراءات.

### مزايا معاهدة البراءات للمكاتب الوطنية والدول المتعاقدة

7. إن مسار معاهدة البراءات مفيد أيضا للمكاتب الوطنية. فإتاحة الفرصة لمودع الطلب لكي "يعمل" على الطلب خلال المرحلة الدولية، عن طريق تصحيح أوجه القصور الشكلية وتعديل الطلب، تعني أن تلك الطلبات التي تدخل المرحلة الوطنية من الأرجح أن تكون ذات جودة أعلى. وستكون الطلبات التي تدخل المرحلة الوطنية مصحوبة بتقرير بحث دولي عالي الجودة ورأي مكتوب، جاهزين لتستغلها المكاتب الوطنية ليساعدها على المعالجة الوطنية. ولذلك فإن المعالجة الوطنية (التي عادة ما تكلف المكتب الوطني أكثر من الرسوم التي يتقاضاها حتى وقت المنح، ومن ثمّ تكون في الغالب "مدعومة" برسوم تجديدي تُفرض على البراءات الممنوحة) تحظى بميزة "الانطلاق المبكر"، ويمكن أن تكون أرخص ثمنا، ومن الأرجح أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات أسرع وأكثر كفاءة من جانب المكاتب الوطنية بشأن منح البراءة من عدمه. ويمكن أن يكون ذلك مهما على وجه الخصوص للمكاتب الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات العدد المحدود من الفاحصين والموارد. كما أن تلقي تقرير بحث ورأي مكتوب لنسبة كبيرة من الطلبات الواردة يمكن أن يؤدي إلى توفير كبير في وقت الفاحص وفي استخدام قواعد بيانات البحث الباهظة التكلفة، وليس ذلك فحسب، بل يمكن أن يقدم أيضا نصائح مفيدة بشأن كيفية البحث بفعالية عبر أنواع مختلفة من الموضوعات.

8. وعلى المستوى الوطني، تختلف أسباب دعم نظام البراءات من بلد إلى آخر. وسوف تشمل الأهداف الرئيسية عادة على دعم الابتكار المحلي والسماح للمخترعين بالانتقال على نحو أكثر فعالية إلى سوق عالمية، وجذب الاستثمار الأجنبي في التصنيع والتوزيع المحليين، والنفاذ ببساطة إلى اتفاقات التجارة الدولية التي تشترط توفير حماية فعالة للبراءات.

9. وأيا كانت أولويات البلد لنظام البراءات الخاص به، فإن الاستخدام الفعال لنظام معاهدة البراءات يمكن أن يساعد المبتكرين الوطنيين، ويقلل تكلفة إدارة نظام البراءات الوطني، ويقلل عدد الطلبات الرديئة الجودة التي يتلقاها المكتب، ويزيد الثقة بجودة الفحص الذي خضعت له تلك الطلبات التي مُنحت لها براءات في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، يمكن لكل بلد أن يأخذ بمجموعة متنوعة من الخيارات لتحسين نظام براءاته الوطني بغية الحصول على أكبر قدر من الفوائد من نظام معاهدة البراءات. ومن ناحية أخرى، يمكن أيضا التنبؤ على المستوى الدولي بتحسينات لنظام معاهدة البراءات، بما يحقق المنفعة المتبادلة لجميع الدول المتعاقدة.

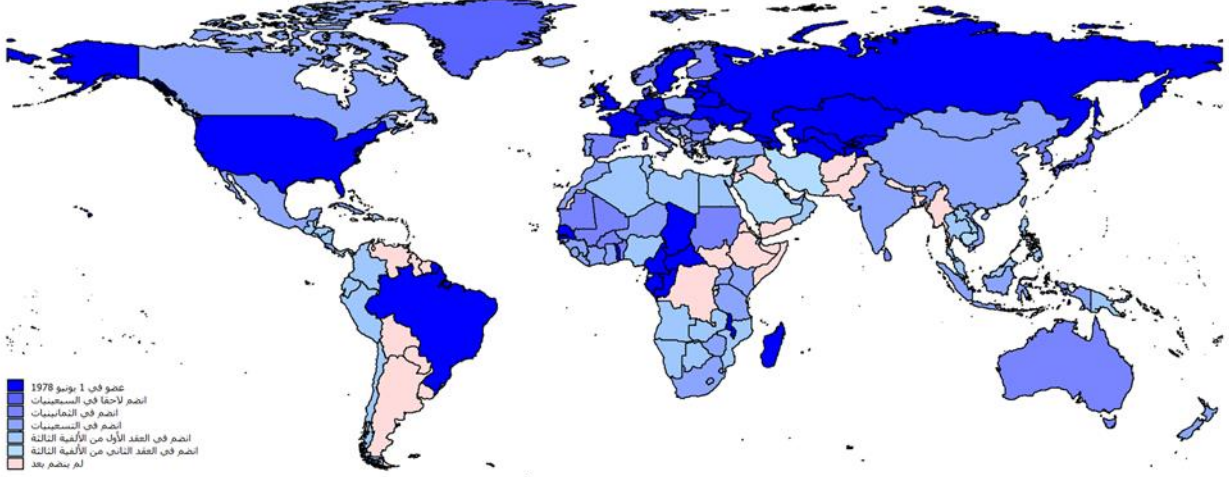
### ثانيا. نظام معاهدة البراءات: تطويره وحالته الراهنة

#### النطاق الجغرافي للمعاهدة

10. شرع نظام معاهدة البراءات في قبول طلبات دولية في 1 يونيو 1978، وكان عدد الدول المتعاقدة حينذاك 18 دولة، وقد وصل هذا الرقم الآن إلى 151 دولة متعاقدة. وينتمي ما يقرب من 80% من الدول المتعاقدة إلى فئة البلدان النامية وأقل

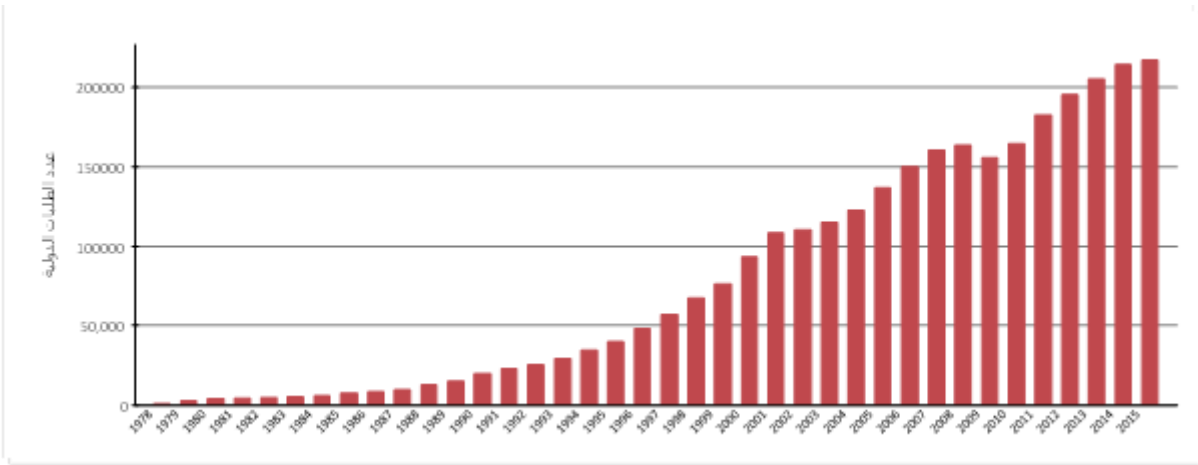
البلدان نموا<sup>4</sup>. وتمثل الدول المتعاقدة بناء على معاهدة البراءات مجتمعة ما يقدر بنحو 95% من النشاط الاقتصادي العالمي حسب الناتج المحلي الإجمالي و87% من سكان العالم.

الشكل 6: حالات الانضمام إلى معاهدة البراءات، من 1978 إلى الوقت الحاضر



أعداد الطلبات

الشكل 7: عدد الطلبات الدولية المودعة، من 1978 إلى 2015



11. وتحديث في كل عام تقريبا منذ بدء تشغيل النظام زيادة كبيرة في كميات الطلبات الدولية. فمن نحو 2 700 طلب دولي أُودِع في عام 1979، وهو أول عام كامل للنظام، ورد ما يقرب من 220 000 طلب في عام 2015 (وتشير الأرقام المؤقتة لعام 2016 إلى سنة أخرى من النمو الكبير).

12. ومصدر الطلبات متنوع أيضا. ففي عام 2015، أُودِعَت طلبات دولية في 86 مكتبا من مكاتب تسلم الطلبات (59 من البلدان النامية وأقل البلدان نموا)، مقابل 78 مكتبا في عام 2005 (49 من البلدان النامية وأقل البلدان نموا). وكان النمو كبيرا جدا في آسيا، كما نوقش تحت عنوان "اللغات" أدناه. فحتى مع استبعاد الصين، التي تهيمن على الأرقام المتعلقة بالنمو، تضاعفت تقريبا الطلبات الدولية الواردة من البلدان النامية وأقل البلدان نموا في الفترة من 2005 إلى 2015، مقارنة بنمو بلغ

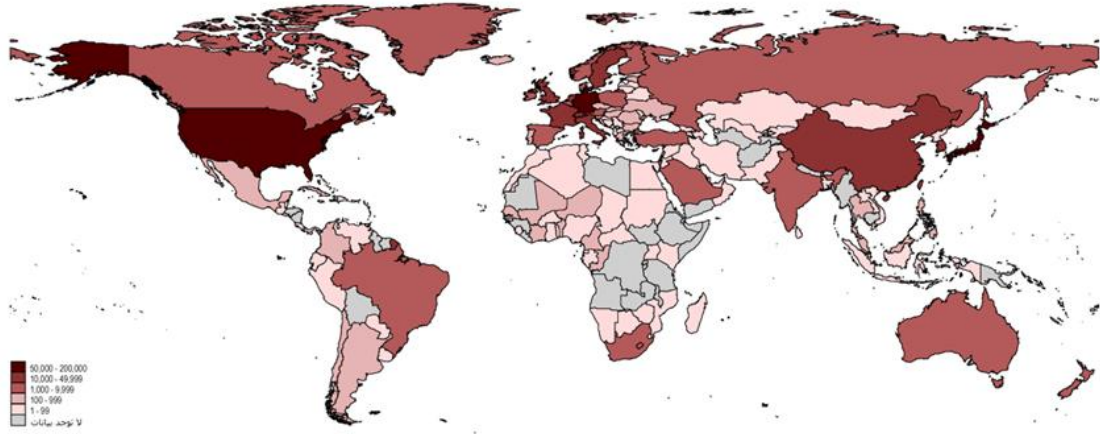
<sup>4</sup> بناء على معايير الأهلية لتخفيض الرسوم بنسبة 90%.



نحو 60% على وجه الإجمال. والبيانات المتعلقة بدخول المرحلة الوطنية أقل اكتمالا، ولكن يبدو أن دخول المرحلة الوطنية بناء على طلبات واردة من البلدان النامية وأقل البلدان نموا أخذ في الزيادة بشكل كبير أيضا.

الشكل 8: دخول المرحلة الوطنية بناء على معاهدة البراءات حسب بلد المنشأ، 2014

الشكل باء-2-1: دخول المرحلة الوطنية بناء على معاهدة البراءات حسب بلد المنشأ، 2014



المصدر: قاعدة بيانات الويبو الإحصائية، 2016.

أدوار المؤسسات ومسؤولياتها

13. إن نظام معاهدة البراءات نظام لا مركزي بطبيعته، وهو يقوم على التعاون وتقسيم العمل بين مكاتب الدول المتعاقدة التي تؤدي أدوارا مختلفة. ورغم أن المكتب الواحد قد يؤدي أكثر من دور واحد، فإن كل طلب دولي يجب أن يعالجه مكتبان مختلفان على الأقل، وغالبا ما يعالجه ثلاثة مكاتب، وأحيانا أربعة أو أكثر. وفيما يلي أدوار المرحلة الدولية:

**مكتب تسلم الطلبات:** يتسلم الطلب الدولي والرسوم المطلوبة، ويقوم بعدد من عمليات التحقق من الإجراءات الشكلية، ويحدد تاريخ الإيداع الدولي، ويرسل نسخا إلى المكتب الدولي وإلى إدارة البحث الدولي. وقد يكون مكتب تسلم الطلبات مكتبا وطنيا أو إقليميا أو المكتب الدولي. ويضطلع مكتب تسلم الطلبات بمسؤوليات تجاه المجتمع الدولي من حيث أداء مهامه بدقة ونزاهة وتمير الرسوم والوثائق الصحيحة في الوقت المناسب إلى المكتب الدولي وإدارة البحث الدولي، ولكنه يؤدي في الأساس مهمته لصالح المواطنين والمقيمين في بلد المكتب أو منطقتهم.

**إدارة البحث الدولي:** تُجري بحثا للعثور على حالة التقنية الصناعية السابقة ذات الصلة بالجدة والخطوة الابتكارية للاختراع المطالب بحمايته. ويتسم الدور الذي تقوم به إدارة البحث الدولي بطابع دولي – فرغم أن كثيرا من هذه الإدارات تؤدي المهام في المقام الأول بشأن طلبات أودعها مواطنون أو مقيمون في بلد المكتب أو منطقتهم، فإن المستهلكين الرئيسيين لتقرير البحث الدولي والرأي المكتوب ليسوا فقط مُودعي الطلبات، بل هم أيضا الأطراف الأخرى والمكاتب الوطنية أو الإقليمية، بصفتها مكاتب معينة، في جميع الدول المتعاقدة التي يدخل فيها مُودع الطلب المرحلة الوطنية.

**إدارة الفحص التمهيدي الدولي:** لها دور ومسؤوليات مشابهة إلى حد بعيد لدور ومسؤوليات إدارة البحث الدولي، ولكنها تشارك في عملية تفاعلية (اختيارية)، وتراعي تعليقات المُودع وتعديلاته قبل إعداد تقرير الفحص التمهيدي الدولي.

**المكتب الدولي:** يُنتِج أنشطة المكاتب الأخرى، ويتحقق من الوفاء بمعايير الإجراءات الشكلية، ويترجم المعلومات الأساسية، ويحتفظ بسجلات مستقلة موثوقة، وينشر الطلبات والوثائق المرتبطة بها، ويضمن تقديم الوثائق والبيانات على نحو موثوق به إلى المكاتب التي تحتاج إليها، ويوفر منصة إلكترونية (ePCT) من أجل الإيداع الإلكتروني للطلبات والقيام بكثير من مهام المكاتب في شتى الأدوار التي تؤديها في ظل معاهدة البراءات.

#### التعيينات – النطاق الجغرافي للطلبات الفردية

14. في البداية، كان على مُودعي الطلبات أن يحددوا صراحة البلدان "المُعَيَّنة" في الطلب الدولي في وقت الإيداع وأن يدفعوا رسماً لكل بلد مُعَيَّن. ومع ازدياد عدد الدول المتعاقدة، أصبحت هذه العملية أصعب وأكثر تكلفة وعرضة للخطأ من أي وقت مضى بالنسبة لمُودع الطلب ولكل من مكاتب تسلم الطلبات والمكتب الدولي. وعلاوة على ذلك، انخفضت التكلفة الحدية لمعالجة التعيينات الإضافية إلى درجة أن أصبحت الآن تكلفة لا تُذكر، وذلك مع تقدم أنظمة المعالجة الإلكترونية والتوزيع الإلكتروني للوثائق. ومنذ عام 1985، وُضع حد أقصى لرسم التعيين يقضي بدفع 10 رسوم كحد أقصى. ومنذ عام 1992، أُدخل نظام "التعيينات الاحترافية"، فكان من الممكن بموجب هذا النظام تأجيل القرار النهائي ودفع رسوم التعيين إلى مدة تصل إلى 15 شهراً من تاريخ الأولوية. وبمرور الوقت، حُفِّض الحد الأقصى لعدد رسوم التعيين إلى أن حدث في النهاية، في عام 2004، أن ألغى، في واقع الأمر، نظام التعيين. ومنذ ذلك الحين، يُعدّ إيداع طلب دولي بمثابة تعيين تلقائي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة في تاريخ إيداع الطلب، وهو أمر لا يلزم معه سوى عمليات استبعاد محدودة لتجنب مشكلات "التعارض الذاتي" في الدول التي يجري السعي فيها إلى تقديم طلبات وطنية موازية.

#### البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي

15. تنقسم المعالجة بناءً على معاهدة البراءات إلى جزأين رئيسيين. ويحدد الفصل الأول من المعاهدة العمليات التي يجب الاضطلاع بها فيما يخص جميع الطلبات الدولية، بما في ذلك البحث الدولي والنشر الدولي. ويحدد الفصل الثاني عملية اختيارية للفحص التمهيدي الدولي.

#### البحث الدولي

16. تضطلع بالبحث الدولي إدارة بحث دولي، وهي مكتب وطني أو منظمة حكومية دولية تستوفي معايير دنيا معينة وتعيينها جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات للقيام بهذا الدور. وكل مكتب من مكاتب تسلم الطلبات يُعيّن إدارة واحدة أو أكثر من إدارات البحث الدولي لتكون "مختصة" بالقيام بعمليات البحث الدولي فيما يخص الطلبات المودعة لديه. وفي حالة وجود أكثر من إدارة، يختار مُودع الطلب من بين الإدارات المختصة.

17. ويجرى البحث الدولي وفقاً لمعايير معاهدة البراءات المتفق عليها دولياً التي تهدف إلى جعل المعلومات مفيدة لأي مكتب معيّن، بغض النظر عن تفاصيل قانونه الوطني. ومن الجدير بالذكر أنه يهدف إلى تضمين طائفة واسعة من الوثائق التي يُحتمل أن تكون وثيقة الصلة بالجددة والخطوة الابتكارية في أي دولة من الدول المتعاقدة بموجب معاهدة البراءات، حتى إن كان تاريخ هذه الوثائق وطبيعتها لا يؤهلانها للنظر فيها بموجب القانون الوطني للمكتب الذي يعمل بمثابة إدارة للبحث الدولية. وتُنشر نتائج هذا البحث، في شكل تقرير البحث الدولي، إلى جانب الطلب الدولي لمساعدة الأطراف الأخرى على تقييم احتمالية منح براءة في الدول المتعاقدة ذات الصلة بها.

#### الفحص التمهيدي الدولي

18. ينطوي الفحص التمهيدي الدولي بمقتضى الفصل الثاني من المعاهدة على تقديم رأي مكتوب يشرح بمزيد من التفصيل صلة الوثائق المُستشهد بها في تقرير البحث الدولي، ويُعلّق أيضاً على مسائل أخرى، مثل الوضوح أو عدم وجود دعم

للاختراع المطالب بحمايته. وتُتاح لمُودع الطلب فرصة للرد وإجراء تعديلات على الطلب بغية الحصول على تقرير إيجابي، وتقوم الإدارة بإعداد تقرير فحص تمهيدي دولي بشأن الطلب، مع وضع أي من هذه التعليقات والتعديلات في الاعتبار.

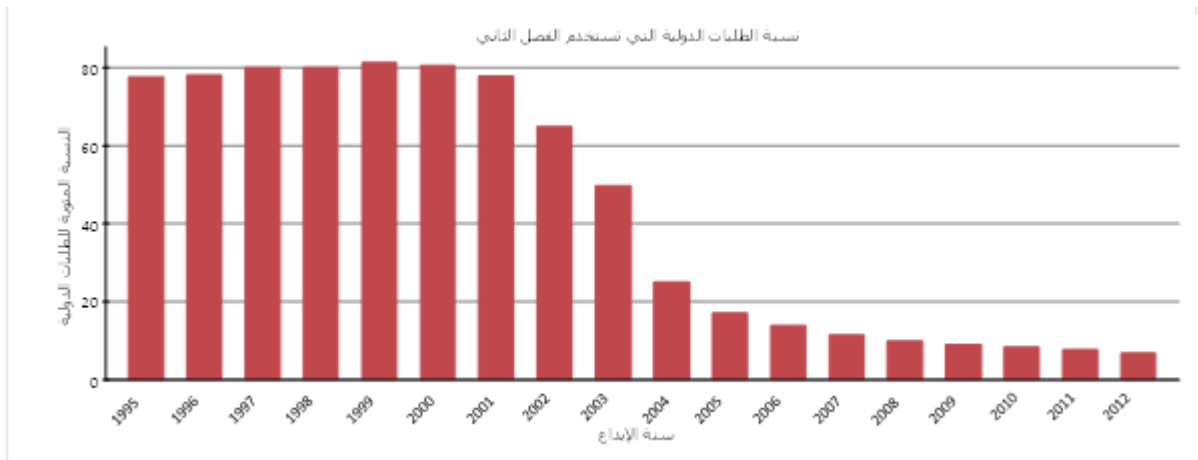
19. وفي عام 1970، كان يُنظر إلى الفحص التمهيدي الدولي على أنه أمر جوهري إلى حد ما، وكان يشمل ضمانات كثيرة لكل من مُودعي الطلبات والدول المتعاقدة. ومن الجدير بالملاحظة أن المعاهدة تنص على شروط شديدة الصرامة بشأن السرية فيما يتعلق بعملية الفحص التمهيدي الدولي، رغم أن هذا لا يحدث عادة إلا بعد نشر الطلب الدولي. وعلاوة على ذلك، سمحت المعاهدة للدول المتعاقدة بإبداء تحفظ على قابلية تطبيق الفصل الثاني، رغم أن آثار تقرير الفحص التمهيدي الدولي كانت "أولية وغير ملزمة" على نحو صريح. وقررت أربع دول من الدول الثماني عشرة الأعضاء في المعاهدة في 1 يونيو 1978 إبداء هذا التحفظ (فرنسا، ولوكسمبورغ، وسويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية)، وفعلت ذلك ست دول أخرى انضمت لاحقا. وبمرور الوقت، تبين أن عملية الفصل الثاني مفيدة وليست لها عواقب ضارة، وبحلول عام 1997، كانت جميع التحفظات قد سُحبت.

### الرأي المكتوب لإدارة البحث الدولي

20. يتطلب إجراء الفحص التمهيدي الدولي بعض الوقت، ويشمل إمكانية إجراء مناقشات تفاعلية بين مُودع الطلب والفاحص، اللذين قد يكونان موجودين في بلدين مختلفين. وتنص الأحكام الأصلية للمادة 22 من المعاهدة على أن مُودع الطلب يجب في الأحوال العادية أن يبدأ المعالجة الوطنية خلال 20 شهرا من تاريخ الأولوية. ولكن إذا قَدِم المُودع "طلباً" لإجراء فحص تمهيدي دولي، فإن المادة 39 تمدد هذا المهلة الزمنية إلى 30 شهرا بدءا من تاريخ الأولوية.

21. وكانت النتيجة أن الفحص التمهيدي الدولي رغم فائدته لكثير من مُودعي الطلبات وحيثما استُخدم بنشاط، كان من الممكن تحسين جودة الطلب الدولي تحسينا كبيرا قبل بدء المعالجة الوطنية، وتقدم كثير من المودعين بالطلب لمجرد "شراء" 10 أشهر من الوقت الإضافي لاتخاذ قرار بشأن مكان دخول المرحلة الوطنية دون أن يقدموا بالفعل تعليقات أو تعديلات تؤدي إلى تحسين جودة الطلب. ونتيجة لذلك، كانت إدارات الفحص التمهيدي الدولي مُثقلة فوق طاقتها بأعمال الفحص التي لم يأخذ المودعون بنتائجها بغية تحسين الطلب ومن ثم لم تتحسن جودة الطلبات التي تدخل المرحلة الوطنية. ولذلك غُدِّلت المادة 22، اعتبارا من عام 2002، لجعل المهلة الزمنية لدخول المرحلة الوطنية 30 شهرا في جميع الحالات، بغض النظر عن وجود طلب لإجراء الفحص التمهيدي الدولي من عدمه.

الشكل 9: نسبة الطلبات الدولية التي تستخدم الفصل الثاني، قبل تغييرات عام 2002 وبعدها



22. إلا أن هذا التغيير، وحده، كان يمكن أن يتسبب للمكاتب المعنية في خسارة كبيرة للمعلومات المتعلقة بأهلية الحصول على براءة. ورغم أن 82% من الطلبات الدولية المودعة في عام 2000 خضعت لفحص تمهيدي دولي، سرعان ما انخفضت هذه النسبة بحلول عام 2010 إلى أقل من 9% من الطلبات الدولية التي دخلت الفصل الثاني. ونظرا لأن كثيرا من المكاتب المعنية استخدمت تقارير الفحص التمهيدي الدولي لتساعدها في إجراءات مرحلتها الوطنية الأولى، فقد اتفق على أن تقوم إدارات البحث الدولي، في جميع الحالات، بإعداد رأي مكتوب بنفس المعيار الخاص بالمرحلة الأولى من الفحص التمهيدي الدولي. ولأن ذلك كان يحدث في نفس وقت البحث الدولي، كان عبء العمل الإضافي للإدارات أقل بكثير مما كان عليه عندما تم القيام به كإجراء منفصل. وبعد ذلك، سيكون هذا الرأي المكتوب متاحا للمكاتب المعنية بدلا من تقرير الفحص التمهيدي الدولي في حالة عدم إجراء فحص تمهيدي دولي. وفي حالة إجراء فحص تمهيدي دولي، يمكن للرأي المكتوب لإدارة البحث الدولي أن يحل محل الرأي المكتوب لأول إدارة الفحص التمهيدي الدولي.

23. وللتأكيد على أن التقريرين النهائيين بمقتضى الفصلين الأول والثاني لهما نفس الطابع والجودة، ولا يختلفان إلا من حيث استغلال مودع الطلب لفرصة الرد والتعديل من عدمه، مُنح التقريران اسما واحدا: فكلاهما يسمى "التقرير التمهيدي الدولي عن الأهلية للبراءة"، أحدهما بمقتضى "الفصل الأول من معاهدة التعاون بشأن البراءات"، والآخر بمقتضى "الفصل الثاني من معاهدة التعاون بشأن البراءات".

### الرسوم

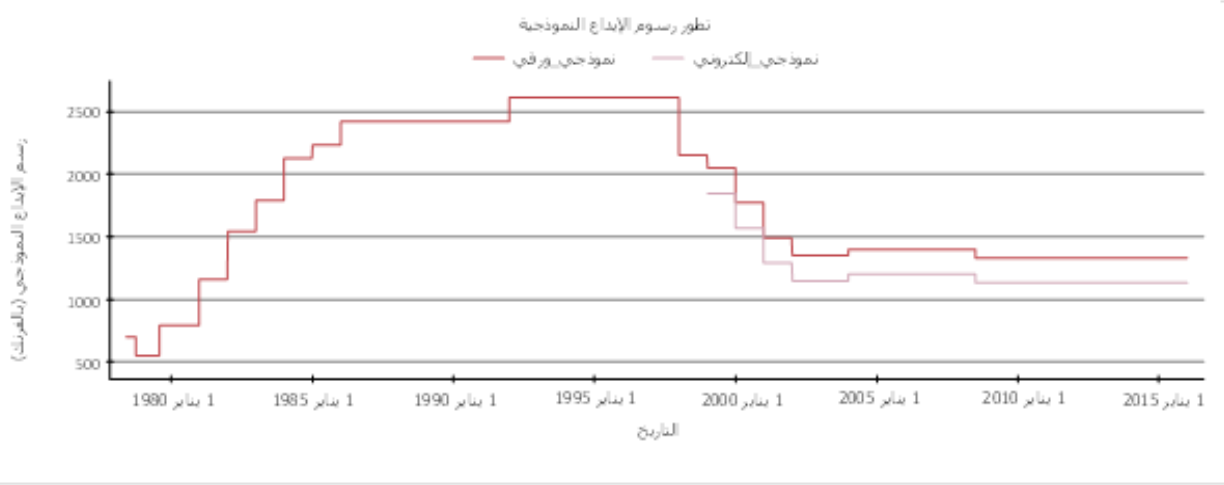
24. تُدفع حاليا الرسوم المستحقة عن كل طلب دولي (رسم الإيداع الدولي، ورسم التحويل، ورسم البحث) إلى مكتب تسلم الطلبات. ولا يوجد سوى عدد من الرسوم الإضافية المستحقة التي يجب في بعض الحالات أن تُدفع إلى المكتب الدولي (مثل الرسم الخاص لتصحيح مطالبات الأولوية أو النشر المبكر قبل توفر تقرير البحث الدولي) أو إلى إدارة الفحص التمهيدي الدولي (رسم الفحص التمهيدي ورسم المعالجة). وتُخفّض مستويات رسم الإيداع الدولي، وفي بعض الحالات رسوم البحث والفحص التمهيدي، لأشخاص طبيعيين من بلدان نامية ولجميع المودعين (بما في ذلك الكيانات القانونية) من أقل البلدان نموا.

25. وتتضمن الرسوم المدفوعة إلى مكتب تسلم الطلبات والمكتب الذي يقوم بدور إدارة الفحص التمهيدي الدولي عناصر لصالح ذلك المكتب وعناصر لصالح مكتب واحد أو أكثر من المكاتب الأخرى، ويلزم تحويلها على نحو ملائم. وفي كثير من الحالات، تُحدّد رسوم المكاتب الأخرى بعملة المكتب الذي سيحصل على هذه الرسوم، ولكنها تُدفع بالعملة المحلية لمكتب تسلم الطلبات الذي يتلقى الرسوم، وفقا للمبالغ المعادلة التي يحددها المكتب الدولي بصفة دورية (في حالة العملات التي يمكن استبدالها بجرية) أو التي يحددها مكتب تسلم الطلبات الذي يتلقى الرسوم (في حالة العملات التي لا يمكن استبدالها بجرية). وفي حالة تحديد المكتب الدولي للمبلغ المعادل، يتحمل المكتب الدولي مخاطر تقلبات أسعار الصرف بين العملة التي تُدفع بها الرسوم والعملة التي حُددت بها الرسوم، وعليه، في حالة رسوم البحث، أن يُعوّض إدارة البحث الدولي عن أي خسارة في إيرادات الرسوم حينما يكون المبلغ الذي حصلت عليه تلك الإدارة في النهاية أقل من المبلغ الذي حددته تلك الإدارة.

26. وقد تغير هيكل رسوم الإيداع الدولي على مر السنين، كما هو موضح فيما يتعلق بالتعيينات أعلاه، لذلك لا يمكن عقد مقارنة بسيطة لمستويات الرسوم على مر السنين. ولكن نظرا لأن متوسط عدد التعيينات كان 5 تعيينات في عام 1978 وارتفع إلى 10 تعيينات بحلول عام 1984 (قبل إدخال رسوم العدد الأقصى للتعيينات)، يمكن تقدير رسم نموذجي في كل مرة تغيرت فيها الرسوم، بافتراض وجود زيادة مطردة من 5 إلى 10 تعيينات بحلول عام 1984 وطلب دولي يبلغ طوله، في المتوسط، 30 صفحة. وفي الرسم البياني التالي، تشير الخطوط المنفصلة إلى مبلغ رسم الإيداع الدولي النموذجي في حالة الإيداع الورقي وفي حالة الإيداع في شكل إلكتروني، مع مراعاة أشهر تخفيض لرسوم الإيداع الإلكتروني (200 فرنك سويسري). ويمكن ملاحظة أن رسم الإيداع الدولي النموذجي لم يبلغ الآن سوى نصف ما كان عليه في عام 1992. ومع

مراعاة أن معظم مُودعي الطلبات يستفيدون من أي تخفيض للرسوم لا يقل عن 200 فرنك سويسري للإيداع الإلكتروني وأن المبلغ 2 612 فرنكا سويسريا عام 1992 يعادل، بعد التضخم، نحو 3 100 فرنك سويسري اليوم، فقد انخفض الرسم الفعلي إلى نحو ثلث مستواه في أوائل التسعينيات. وتمكّن المكتب الدولي من مواصلة إدارة النظام رغم انخفاض إيرادات الرسوم الفعلية لكل طلب إلى نحو ثلث مستوياتها في أوائل التسعينيات لخير دليل على وفورات الفعالية التي تحققت في المكتب الدولي من خلال تحسين الممارسات الإدارية وإدخال أنظمة المعالجة الإلكترونية على مر السنين.

الشكل 10: تطور رسوم الإيداع النموذجية من عام 1978 إلى الوقت الحاضر



اللغات

### الإيداع والنشر

27. كانت طلبات معاهدة البراءات في عام 1978 تُنشر بإحدى لغات خمس (الإنكليزية والفرنسية والألمانية واليابانية والروسية). وبمرور الوقت، أُضيفت لغات أخرى، ومنذ عام 2009، يوجد 10 لغات للنشر (العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والألمانية واليابانية والكورية والبرتغالية والروسية والإسبانية). ويجوز إيداع الطلب الدولي بلغات أخرى، حسب مكتب تسلم الطلبات، ولكن لا بد من وجود ترجمة من أجل النشر، ومن أجل البحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي أو كليهما، حسب الإدارة الدولية المختصة. وفي الواقع، يُودع حالياً 98.5% من الطلبات الدولية بإحدى لغات النشر.

28. وكانت اللغة الإنكليزية هي لغة نشر معظم الطلبات طوال تاريخ معاهدة البراءات بأكمله حتى الآن. ويرجع ذلك جزئياً إلى النسبة الكبيرة للطلبات المُودعة بهذه اللغة من قبل مودعين من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ولكنه يعبر أيضاً عن أن كثيراً من الاختراعات الآن نتاج تعاون دولي يحدث غالباً باللغة الإنكليزية، إلى جانب الحاجة إلى تقليل تكاليف الترجمة في البلدان التي يتوقع المودعون دخول المرحلة الوطنية فيها. ونتيجة لذلك، في عام 2016، تلقت مكاتب تسلم الطلبات في الصين وجمهورية كوريا رابع وسادس أكبر عدد من الطلبات الدولية باللغة الإنكليزية - أكثر من مكاتب تسلم الطلبات في كندا وأستراليا، أو أكبر من المملكة المتحدة، في حالة الصين.

29. إلا أن توزيع لغات الإيداع والنشر أخذ في التغير. فبعد ارتفاع اللغة الإنكليزية بنسبة 73% من مجموع الطلبات المنشورة في الفترة من عام 1993 إلى عام 1996، أصبحت اللغة الإنكليزية الآن لا تمثل سوى ما يزيد قليلاً على 50% من مجموع الطلبات المنشورة. واستخدام اللغات الآسيوية أخذ في الزيادة بسرعة، فقد بلغت نسبة الطلبات المنشورة باللغات اليابانية والصينية والكورية 20% و12% و6% من مجموع الطلبات المنشورة في عام 2015، على التوالي. ومع ذلك، يجب

أن يفهم ذلك في سياق التزايد السريع لحجم الإيداعات. فقد كانت الطلبات المنشورة باللغة الإنكليزية في عام 2016 أكثر من خمسة أضعاف عددها في عام 1993، وما زالت تسير في اتجاه تصاعدي بوجه عام. إلا أن الطلبات المنشورة باللغات الآسيوية كانت بوجه عام تزداد بشكل أسرع. فعلى سبيل المثال، ارتفعت الطلبات المنشورة باللغة الصينية من الصفر عام 1993 إلى أكثر من 26 000 في عام 2016.

الشكل 11: توزيع لغات النشر في سنوات مختلفة، حسب الحجم والنسبة من المجموع

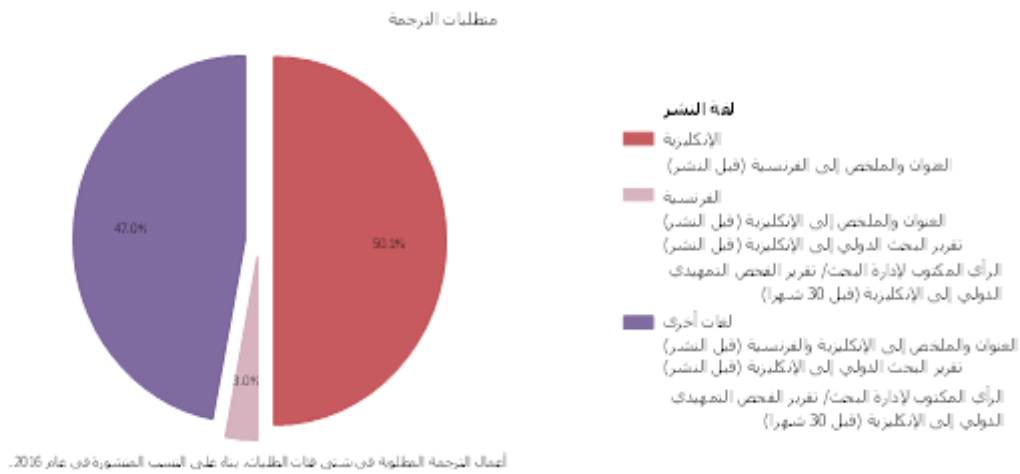


الترجمة على يد المكتب الدولي

30. لضمان إمكانية استخدام الطلبات المنشورة والمعلومات ذات الصلة استخدامها فعلا من قبل المكاتب المعينة والأطراف الأخرى ومستخدمي المعلومات المتعلقة بالبراءات ومودعي الطلبات أنفسهم، يقدم المكتب الدولي ترجمات عالية الجودة لبعض الوثائق والمعلومات التي لا تكون في الأصل باللغة التي حددتها المعاهدة (لضمان إمكانية النفاذ إليها ومن ثمّ زيادة الفائدة العامة للنظام):

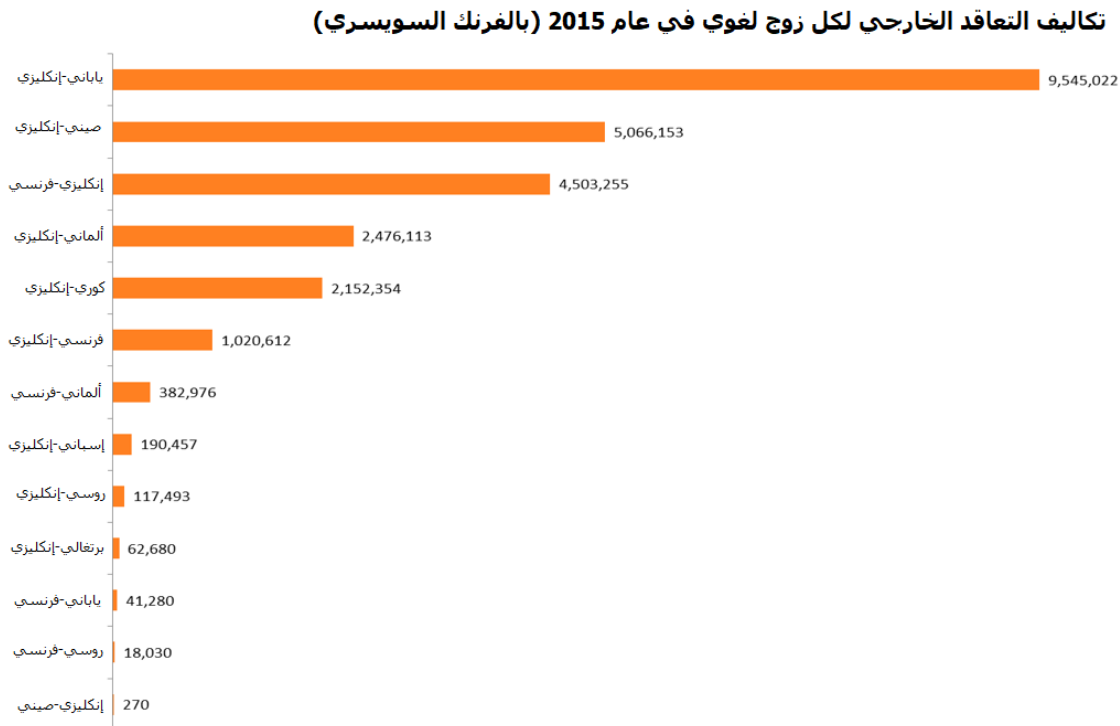
- يُترجم عنوان الاختراع والملخص إلى اللغتين الفرنسية والإنكليزية لإدراجهما في الطلب الدولي المنشور؛
- يُترجم تقرير البحث الدولي والتقرير التمهيدي الدولي عن الأهلية للبراءة (سواء بمقتضى الفصل الأول أو الفصل الثاني) إلى اللغة الإنكليزية قبل انقضاء 30 شهرا من تاريخ الأولوية.

الشكل 12: متطلبات ترجمة الطلبات المنشورة بلغات مختلفة



31. وتمثل تكلفة هذه الترجمات نسبة كبيرة من تكاليف المكتب الدولي في إدارة نظام معاهدة البراءات، ولكنها تمثل أيضا جزءا كبيرا من القيمة المضافة. ومن الضروري أن تظل تكاليف الترجمة تحت السيطرة وأن تتناسب جودة الترجمات وأوجه الاستفادة منها مع التكاليف. ولتحقيق هذه الغاية، اعتمدت أحدث تكنولوجيات وأدوات الترجمة، وأتبع نهج مكثف في التعاقد الخارجي، إذ تولت جهات خارجية ترجمة 93% من 126 مليون كلمة تُرجمت في عام 2015.

الشكل 13: تكاليف الاستعانة بجهات خارجية للترجمة



32. وإضافة إلى الترجمات البشرية المشار إليها أعلاه، يُقدّم النص الكامل للملخص و متن الطلب. ويتيح ذلك الترجمة الآلية إلى مجموعة متزايدة من اللغات، واستخدام أدوات بحث لغوي متطورة، مثل نظام استرجاع المعلومات بلغات متعددة

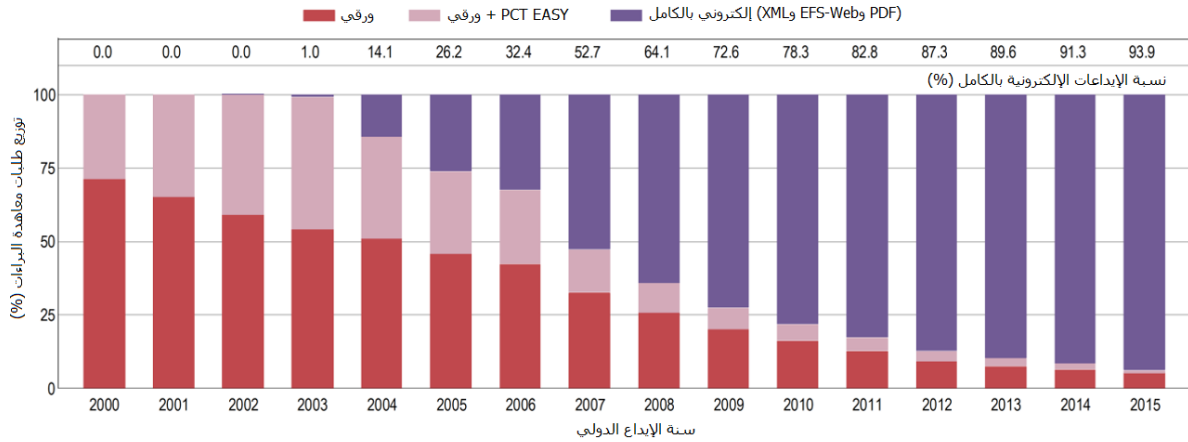
(CLIR) من قاعدة بيانات ركن البراءات (PATENTSCOPE)، والتفاعل مع قواعد بيانات المصطلحات، مثل WIPO Pearl.

33. ويمكن إيلاء مزيد من النظر في الوسائل التي يمكن أن تواصل بها الويبو دورها المهم للغاية في ضمان جعل محتوى طلبات معاهدة البراءات متاحا للمستخدمين المحتملين لتلك المعلومات التكنولوجية القيمة على نحو يعكس واقع قاعدة مستخدميها المتغيرة، مع احتواء التكاليف وربما أيضا توسيع نطاق التغطية اللغوية لعناصر الطلبات مثل عناوين الملخصات أو التقارير لزيادة تحسين إمكانية النفاذ إلى النظام وفائدته.

### البيئة الإلكترونية

34. لقد كُتبت معاهدة البراءات في الأصل في وقت كانت فيه الاتصالات الإلكترونية غير شائعة. أما الآن، فقد أصبحت الاتصالات الإلكترونية هي السبيل المعتاد. وأدخل الإيداع الإلكتروني الكامل في عام 2003، وسرعان ما أصبح شائعا نتيجة للحوافز المتعلقة بالرسوم وملاءمته للمودعين. وفي النصف الثاني من عام 2015 (بعد توقف نظام PCT EASY، الذي قَدّم "حلا وسطا" حيث كان مُودع الطلب يقدم الطلب الدولي الورقي مصحوبا بقرص مرن يحتوي على البيانات الجغرافية في شكل مقروء آليا)، قُدّم 94.5% من الطلبات الدولية في شكل إلكتروني، وارتفعت هذه النسبة في عام 2016 إلى أكثر من 95%.

الشكل 14: الاتجاه إلى الإيداع الإلكتروني



35. واستطاع جميع مُودعي الطلبات بناء على معاهدة البراءات استخدام الإيداع الإلكتروني منذ إدخاله في عام 2003، إن لم يكن بإيداع طلباتهم لدى مكتب تسلم الطلبات المحلي، بإيداع طلباتهم لدى مكتب تسلم الطلبات التابع للمكتب الدولي. ولكن كانت معظم المكاتب الوطنية لتسلم الطلبات، حتى وقت قريب، ترى أن إتاحة الإيداع الإلكتروني لمودعي الطلبات "لديها" أمر غير عملي - فلم يُقدّم الإيداع الإلكتروني سوى عدد من المكاتب الوطنية والإقليمية الأكبر لتسلم الطلبات. أما اليوم، فيمكن المكتب الدولي أن يُقدّم خدمات الإيداع والمعالجة "المستضافة" في إطار نظام المعاهدة الإلكتروني (ePCT) لأي مكتب من مكاتب تسلم الطلبات التي ترغب في استخدام هذه الخدمات وتقديمها لمودعي الطلبات "لديها"، مما يسمح بإيداع الطلبات الدولية ومعالجتها في شكل إلكتروني في تلك المكاتب. وفي وقت كتابة هذه السطور، يسمح نظام المعاهدة الإلكتروني لمودعي الطلبات بإيداع طلباتهم الدولية في شكل إلكتروني لدى 45 مكتبا مختلفا من مكاتب تسلم الطلبات، ولم تكن أغلبية هذه المكاتب تسمح فيما سبق بالإيداع الإلكتروني. وتوجد مكاتب تسلم أخرى عديدة تقدم أنظمة إيداع إلكتروني مستقلة خاصة بها ولكنها لا تقبل بعد طلبات مُودعة من خلال نظام المعاهدة الإلكتروني.



36. ويسمح أيضا نظام المعاهدة الإلكتروني للمودعين والمكاتب بالاطلاع على أي وثائق موجودة في ملف المكتب الدولي. ويمكن أيضا لمودعي الطلبات إرسال وثائق ما بعد الإيداع إلى المكتب الدولي أو إلى 47 مكتبا يقوم بدور مكتب تسلم الطلبات أو إدارة البحث الدولي أو إدارة الفحص التمهيدي الدولي. وتُعدّ القدرة على التعاون عبر الإنترنت مع أفراد آخرين مُدرجين في الطلب والتغلب على التأخيرات البريدية أمرا في غاية الأهمية في بيئة معاهدة البراءات التي تخضع فيها بعض الإجراءات لمهل زمنية قصيرة، ويجوز فيها للمودعين أن يكونوا في بلد يختلف - أو في عدة بلدان تختلف - عن بلد مكتب تسلم الطلبات أو الإدارة الدولية على وجه الخصوص.

37. ويسمح أيضا نظام المعاهدة الإلكتروني وشتى معايير البيانات بتمرير المعلومات في أنساق مقروءة آليا، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة المعالجة وكفاءتها بدرجة كبيرة. ومع ذلك، بغض النظر عن البيانات الجغرافية المصاحبة للطلب الدولي المودع، لم تُستخدم بعد هذه المعايير على النطاق المأمول. وبدأ المكتب الدولي في تلقي تقارير بحث دولي وآراء مكتوبة بنسق لغة الترميز الموسعة (XML) من ثلاث إدارات بحث دولي، ولكن لا يزال تعميم ذلك على جميع الإدارات أمرا بعيد المنال.

### دخول المرحلة الوطنية

38. في المرحلة الوطنية، تشرع المكاتب المعنية في معالجة الطلبات الدولية للبت في منح براءة من عدمه طبقا للقانون الوطني. وعادة ما يبدأ ذلك بعد 30 شهرا من تاريخ الأولوية، وإن كان يجوز لمودعي الطلبات أن يطلبوا بدء المعالجة الوطنية مبكرا، ويجوز للمكاتب أن تتيح فرصة تأجيل هذا الاختيار حتى وقت لاحق - حيث إن 31 شهرا هي الفترة الشائعة وتوفر مكاتب كثيرة إمكانية تمديد الموعد النهائي مقابل دفع رسم إضافي أو في حالة استيفاء شروط أخرى معينة.

39. ولدخول المرحلة الوطنية، لا يجب على مودع الطلب عادةً إلا أن يدفع أي رسوم يتطلبها المكتب الوطني وأن يقدم أي ترجمة مطلوبة (قد تُطلب نسخة من الطلب الدولي في بعض الحالات الاستثنائية). أما الوثائق والبيانات الأخرى اللازمة لبدء المعالجة الوطنية، فيقدمها المكتب الدولي مباشرة إلى المكتب المعين.

40. ولا يُسمح للمكاتب بأن تشترط استخدام استشارة خاصة لدخول المرحلة الوطنية، رغم أن الاستشارات الاختيارية المقدمة تُستخدم عادة وتجعل العملية أسهل بوجه عام. ومن المفترض ألا توجد أي عقبات شكلية أخرى يجب تجاوزها إذا كان مودع الطلب قد استوفى في المرحلة الدولية متطلبات الإجراءات الشكلية المنصوص عليها في معاهدة البراءات (لا سيما شكل الطلب الدولي ذاته ومضمونه، ونسخ وثائق الأولوية، والإعلانات المتعلقة بأبوة الاختراع، والحق في التقدم بالطلب، والحق في المطالبة بالأولوية). ويمكن للمكتب أن ينتقل مباشرة إلى تناول المسائل الجوهرية المتعلقة بالأهلية للبراءة، بالاستعانة بتقرير البحث الدولي والتقرير التمهيدي الدولي عن الأهلية للبراءة.

### تطورات مهمة أخرى

41. لقد تكيف النظام على مر السنين لتلبية الاحتياجات والتوقعات المتغيرة لمودعي الطلبات والمكاتب والأطراف الأخرى. وربما تكون أهم التغييرات هي تلك التي وُصفت أعلاه، ألا وهي التغييرات التي أُدخلت على نظام التعيين، وطول المرحلة الدولية، وإعداد آراء مكتوبة بمقتضى الفصل الأول، وهيكल الرسوم. وكانت بعض التغييرات المهمة الأخرى تتمثل في إدخال إجراءات لقوائم التسلسل لمواجهة الصعوبات الخاصة في الكشف عن المتواليات الجينية والبحث عنها؛ والإعلانات المتسقة المتعلقة بأبوة الاختراع وغيرها من المسائل، لتخفيف عبء تقديم المعلومات نفسها بأشكال مختلفة لكل مكتب؛ و"الأجزاء المفقودة" و"رد حق الأولوية" لتمكين مودعي الطلبات من تدارك الأخطاء العرضية التي قد يتوقف عليها مصير طلباتهم إذا لم يتداركوها.

## ثالثاً. مواصلة تطوير نظام معاهدة البراءات

### المسائل القانونية والمؤسسية

### الإصلاحات الرئيسية المكتملة

42. لقد تطورت معاهدة البراءات بفعالية كبيرة، على النحو الموضح أعلاه، لتلبية كثير من الاحتياجات المتغيرة لمودعي الطلبات والمكاتب والأطراف الأخرى من خلال تعديل المهل الزمنية المنصوص عليها في المعاهدة وإدخال تعديلات جوهرية على اللائحة التنفيذية.

43. وتوجد تغييرات متنوعة أخرى (مثل منح مصداقية أكبر للتقارير الدولية في المرحلة الوطنية) قد يشعر بأهميتها بعض مستخدمي النظام، ولكنها لا تتطلب بالضرورة إدخال تغييرات على الإطار القانوني لمعاهدة البراءات. وهناك تغييرات أخرى (مثل زيادة الشفافية عند المعالجة بناء على الفصل الثاني) قد يرحب بها الجميع، من حيث المبدأ، ولكن يبدو أنه لا يمكن تنفيذها، حتى لو وُجد اتفاق عام بين الدول المتعاقدة من حيث المبدأ، نظراً لوجود عائقين عمليين رئيسيين:

- كثير من سمات معاهدة البراءات مُحدّدة في مواد المعاهدة ويبدو أن من المستحيل تغييرها دون عقد مؤتمر دبلوماسي. ونظراً لأنه يوجد الآن 151 دولة متعاقدة، فحتى لو كان من الممكن اعتماد معاهدة جديدة، فسوف يلزم تقديم منفعة هائلة لجميع الدول المتعاقدة إذا أُريد التصديق عليها في غضون فترة زمنية معقولة من قبل عدد كافٍ من الدول كي تدخل حيز التنفيذ. ومن الصعب، في الوقت نفسه، أن نتصور كيف يمكن لنظام أن يعمل في وجود نسختين ساريتين مختلفتين من المعاهدة تتطلبان معايير صياغة مختلفة أو خطوات معالجة مختلفة يجب اتخاذها لإحداث تأثيرات في مختلف المكاتب المعنية في أي شيء غير الحالات الاستثنائية.

- بعض السمات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية تُطبّق في القوانين الوطنية للدول المتعاقدة بطرائق تعني أنها ستستغرق كذلك وقتاً طويلاً لتغييرها.

44. وبناء على ذلك، يبدو أن إصلاحات النظام الرئيسية من خلال تطوير الإطار القانوني الدولي يمكن اعتبارها مكتملة تقريباً، رغم أنه ستوجد حاجة مستمرة لإجراء تعديلات طفيفة، على سبيل المثال، لدعم تدفقات العمل المحسنة القائمة على تكنولوجيا المعلومات ومبادرات الجودة، كما تُوقش في الأقسام اللاحقة لهذه الوثيقة، أو للتشجيع على زيادة تبادل المعلومات الخاصة بالتصنيف والبحث الوطني، أو للسماح بأشكال جديدة من الكشف تناسب التكنولوجيات الجديدة (كما سبق أن أُدخل من أجل قوائم التسلسل).

### التحسين المستمر للسمات الحالية لنظام معاهدة البراءات

45. على الجانب الآخر، لا تزال توجد فرص عظيمة لتحسين السمات الموجودة بالفعل في نظام معاهدة البراءات، لا سيما فيما يتعلق بتقاسم العمل بين المكاتب، ولزيادة فعالية النظام من خلال جهود إجرائية ومؤسسية لضمان أن أعمال المرحلة الدولية تدعم المعالجة في المرحلة الوطنية على نحو فعال. ومن الجدير بالملاحظة أن الجمع بين مزيد من الجهود الرامية إلى تحسين الربط بين الإبداعات الوطنية الأولى والطلبات الدولية ومعالجة المرحلة الوطنية، ومزيد من الجهود الرامية إلى تحسين الجودة (كما تُوقش أدناه)، ومزيد من الجهود الرامية إلى وضع حوافز وطنية تشجع مودعي الطلبات على اتباع الممارسات الجيدة يمكن أن يؤدي في الوقت نفسه إلى تخفيض تكاليف المعالجة التي تتحملها المكاتب الوطنية وتقليل مخاطر منح براءات باطلة. ويرد مثالان على هذه الجهود فيما يلي من فقرات.

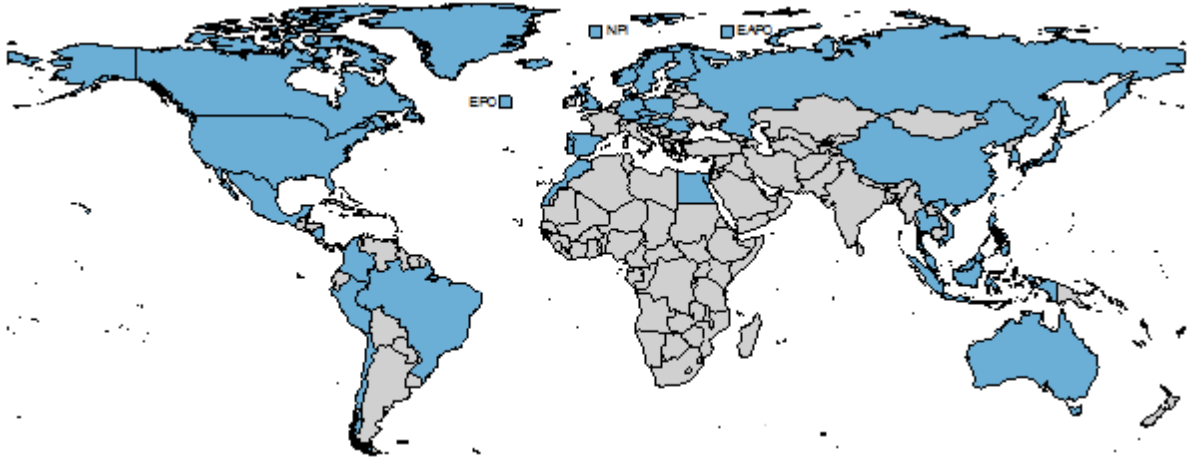
## الرد على تقارير المرحلة الدولية السلبية

46. في عام 2010، بدأ المكتب الأوروبي للبراءات يشترط على مودعي الطلبات تقديم رد على الآراء المكتوبة السلبية لإدارة البحث الدولي (إذا أعدها المكتب الأوروبي للبراءات). ونُقش هذا الإجراء في الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات، ودفع إلى اتخاذ ترتيبات مشابهة في مكاتب أخرى. ونتجت عن ذلك زيادة كبيرة في نسبة الطلبات التي خضعت للتعديل قبل أن ينظر فيها أحد الفاحصين في المرحلة الوطنية، ونتيجة لذلك حدث انخفاض كبير في حجم العمل المطلوب خلال المرحلة الوطنية.

## المسار السريع لمعالجة البراءات

47. يوفر المسار السريع لمعالجة البراءات (PPH) شكلاً آخر من أشكال التحفيز على إيداع طلبات دولية ذات جودة أعلى أو على تدارك أوجه القصور في مرحلة مبكرة، وذلك في هذه الحالة بتقديم فحص وطني سريع إذا وجد مكتب آخر أن الاختراع المطالب بحمايته له عناصر حيازة تتمتع بالجدة أو تنطوي على خطوة ابتكارية. أما في حالة المسار السريع لمعالجة البراءات في إطار معاهدة البراءات، فإن هذا يعني رأياً مكتوباً من إدارة البحث الدولي أو تقرير فحص تمهيدي دولي ذات نتائج أولية إيجابية بشأن الجدة والخطوة الابتكارية. ولا يتطلب المسار السريع من المكاتب المشاركة إلا أن تسرع الإجراءات حيثما تُستوفى الشروط ذات الصلة، ولا يلزم أن يتوصل المكتب الثاني إلى الاستنتاج نفسه الذي توصل إليه المكتب الأول.

الشكل 15: المكاتب المشاركة في ترتيب واحد على الأقل من ترتيبات المسار السريع لمعالجة البراءات



48. وبدأ المسار السريع لمعالجة البراءات كمشروع تجريبي ثنائي صغير النطاق بين مكتب البراءات الياباني ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، ولكنه استمر وتما على مدى السنوات العشر الماضية. والآن، يشارك 41 مكتباً من بلدان متقدمة ونامية على حد سواء في جميع أنحاء العالم في ترتيب ثنائي واحد على الأقل أو في ترتيب المسار السريع العالمي (Global PPH) المتعدد الأطراف، وكانت ردود الفعل إيجابية. ولذلك ربما يكون الوقت مناسباً لمتناقش مرة أخرى دوره المحتمل في إطار معاهدة البراءات ونظام البراءات الدولي ككل. وقد تشمل هذه المناقشات ما يلي:

- كيف يمكن استخدام المسار السريع لمعالجة البراءات إلى جانب أدوات تقاسم العمل الأخرى مثل نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE – انظر الجزء المعنون "منصات تكنولوجيا المعلومات غير المتعلقة بمعاهدة البراءات" أدناه) لمساعدة المكاتب الوطنية على تقليل عبء عملها وتحسين جودة فحصها دون التنازل عن سيادتها في اتخاذ قرار بشأن منح البراءة من عدمه؛

- وهل سيكون من المناسب دعم هذا النظام داخل الويبو، بتوفير الدمج المباشر داخل نظام معاهدة البراءات مثلا (كما اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في الدورات الخامسة والسادسة والسابعة للفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات) أو من خلال المساعدة على مواءمة الشروط والإجراءات المتبعة للحد من التعقيدات التي تواجه مودعي الطلبات ولتقليل النفقات الإدارية العامة التي تتكبدها المكاتب.

### حوافز وطنية أخرى

49. يمكن أيضا النظر في مبادرات أخرى، مثل الحوافز القائمة على الرسوم عند دخول المرحلة الوطنية لحدّ مودع الطلب على تحسين جودة الطلبات خلال المرحلة الدولية. ورغم أن وضع مثل هذه الحوافز سيكون في النهاية أمرا يتعلق بالقانون الوطني والسياسة الوطنية، يبدو أن هذه المبادرات جديرة بأن يُنظر فيها في السياق الدولي، فإن اتباع نهج متضافر من جانب العديد من الدول التي لها أهداف متشابهة سيؤدي بوجه عام إلى التأثير على سلوك المودعين بقدر أكبر من تأثير أي دولة واحدة تعمل بمفردها.

البيئة التقنية (تكنولوجيا المعلومات)

### الفرص

50. يمثل الإيداع الإلكتروني الآن أكثر من 95% من الطلبات الدولية، والمعالجة الإلكترونية هي العرف السائد في المكتب الدولي وكثير من مكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية. فقد فتح نظام المعاهدة الإلكترونية الخاص بالمكتب الدولي نافذة آنية جديدة على إيداع ومعالجة الطلب الدولي في شكل إلكتروني، وهو يتيح للمكاتب الوطنية التي تقوم بدور مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي وإدارات الفحص التمهيدي الدولي فرصة لتقديم خدمات متطورة عبر الإنترنت لمودعي الطلبات، ولدعم عمليات سير العمل الداخلي، وقد يؤدي كلا الأمرين إلى خفض التكاليف من دون مصروفات عامة لصيانة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. وبناء على نظام المعاهدة الإلكترونية ومشروعات البنية التحتية العالمية التي تقوم بها الويبو مثل نظام الويبو لأتمتة الملكية الصناعية (IPAS - انظر الجزء المعنون "منصات تكنولوجيا المعلومات غير المتعلقة بمعاهدة البراءات" أدناه) ونظام الويبو لتنفيذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص، توجد فرص مماثلة لتقديم خدمات إلكترونية تساعد مودعي الطلبات والمكاتب على الاستعداد لدخول المرحلة الوطنية والعمل اللاحق في المرحلة الوطنية.

51. وتتمتع هذه الخدمات الإلكترونية بإمكانات كبيرة تجعلها قادرة على تحسين نظام معاهدة البراءات بالنسبة لمودعي الطلبات والمكاتب والجمهور على حد سواء، وذلك عن طريق خفض التكاليف وتقليل حالات التأخير، وتفادي ازدواجية العمل عن طريق إدخال البيانات مرة واحدة فقط وتمريرها في نسق مقروء آليا، وتفادي أخطاء النسخ اللفظي، والحد من احتمالية حدوث كثير من الأخطاء الأخرى، وإضفاء قدر أكبر من الشفافية على المعالجة، وتحسين جودة المعلومات المتعلقة بالبراءات وتوقيتها.

52. وقد حقق بالفعل استخدام الخدمات الإلكترونية قدرا هائلا من أوجه الكفاءة، ولكن توجد حاجة إلى مزيد من التعاون بين المكاتب الوطنية والمكتب الدولي لإطلاق كامل إمكاناتها. وتوجد أنظمة ومعايير لتبادل معظم المعلومات المتعلقة بمعالجة الطلبات الدولية على نحو شبه آني وبأنساق مقروءة آليا، إلا أنها لم تُنفذ أو تُستخدم حتى الآن بالقدر اللازم للنهوض بالتعاون الدولي. ويوجد 70 مكتبا وطنيا يستخدم خدمات نظام المعاهدة الإلكترونية أو يقدم خدماته الإلكترونية الخاصة به التي تتوافق مع خدمات نظام المعاهدة الإلكترونية بدرجات متفاوتة. ومع ذلك، لا تزال المعالجة الإلكترونية عبر المرحلة الدولية بأكملها بعيدة عن متناول معظم مودعي الطلبات. علاوة على أن معظم خدمات ما بعد الإيداع المستخدمة على أرض الواقع تعتمد على تحميل وتبادل وثائق تقليدية، في نسق مصور (PDF) غالبا، مما يتفادى التأخيرات البريدية وتأخيرات المسح الضوئي، ولكنه لا يُجسّن الإجراءات ككل تحسينا جوهريا.

53. والسجلات التي تتعلق بمعالجة الطلبات الدولية في معظم مكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية المتاحة لمودعي الطلبات والمكاتب الأخرى ناقصة وغير مُحدّثة بالضرورة، وتقتصر على الوثائق التي أُحيلت إلى المكتب الدولي.

### مسائل رئيسية بشأن المرحلة الدولية في نظام معاهدة البراءات

54. لإطلاق العنان للإمكانات الكاملة للأدوات والخدمات الإلكترونية، ينبغي مواصلة النظر في قضايا رئيسية، منها ما يلي:

- ينبغي تحسين العمليات الخاصة بالطلبات المودعة إلكترونياً التي تبلغ نسبتها 95%، وهذه النسبة آخذة في الزيادة، مع الاستمرار في الوقت نفسه في دعم الحاجة إلى إيداع طلبات ورقية ومعالجتها عند الضرورة.
- ينبغي الشروع في مزيد من مسارات العمل عن طريق ترتيبات الخدمة الذاتية، حيث يجري إدخال البيانات مرة واحدة فقط، في أقرب مرحلة ممكنة من الناحية العملية (سواء من قبل مودع الطلب أو من قبل المكتب المختص بأداء مهمة معينة). وينبغي إجراء أي عمليات تحقق مطلوبة في أقرب وقت ممكن. ويُجَبَد أن تكون معظم البيانات المُرسلة إلى أطراف معينة أخرى بنسق مقروء آلياً وأن يجري التحقق من صحتها إلكترونياً قبل إرسالها رسمياً إلى الملف.
- ربما يكون من المُستحسن، في إطار قيود المعاهدة، استعراض الوظائف التي يجب أن تؤديها شتى المكاتب لضمان تأدية المهام بسرعة وعلى نحو متسق. وقد ينطوي ذلك على استعراض بعض الوظائف التي جرت العادة على أن يؤديها المكتب الدولي، وقد تتغير هذه الوظائف نتيجة لإدخال البيانات من قبل المودعين أو مكاتب تسلم الطلبات؛ واستعراض بعض الوظائف التي جرت العادة على أن تؤديها مكاتب تسلم الطلبات التي قد تستفيد من مركزية هذه الوظائف في المكتب الدولي، نتيجة لوجود أدوات وخدمات إلكترونية جديدة؛ واستعراض الخدمات الأخرى التي قد تكون مؤتمتة بالكامل، تحت مسؤولية المكتب المختص المعني، ولا تسترعي انتباه الموظفين إلى في حالة حدوث مشكلات تحتاج إلى حل. ومن المُجَبَد أن يتمكن كلٌّ من مكاتب تسلم الطلبات والمكتب الدولي من عدم الانشغال بالبحث عن أخطاء الإجراءات الشكلية الأساسية، وأن يركز عملها على تقديم مساعدة عملية لمعالجة الطلب.
- ينبغي الاحتفاظ بالبيانات غير المنشورة ومعالجتها على نحو آمن، مع ضمان أن جميع المكاتب المشاركة في المعالجة في المرحلة الدولية أو عمليات الدخول المبكر في المرحلة الوطنية تعمل بمعلومات متسقة وحديثة. وينبغي إتاحة البيانات المنشورة بأسرع ما يمكن وبأقصى قدر ممكن من الحرية، ولكن مع الحرص الشديد على دقتها وسلامتها.
- ينبغي أن يكون مودعو الطلبات قادرين على عرض الملفات والبيانات والتواصل إلكترونياً مع جميع المكاتب المشاركة في معالجة طلباتهم الدولية طوال المرحلة الدولية (وفي المرحلة الوطنية)، سواء كانت تلك المكاتب هي "مكاتبهم" الوطنية أو مكاتب تقع في قارة أخرى.
- ينبغي تحسين أساق متون الطلبات للسماح بالكشف عن المعلومات التقنية على نحو أكثر فعالية. وتدور المناقشات الحالية حول أساق لغة الترميز الموسعة (XML) لدعم إتاحة النص الكامل للطلب والصيغ الكيميائية والرياضية والرسومات الملونة للسماح بالصور الفوتوغرافية والرسوم البيانية الحديثة حيثما يكون ذلك مفيداً. إلا أن الرسومات المتجهية والرسومات الثلاثية الأبعاد ومقاطع الفيديو وغيرها من أشكال الكشف قد يُنظر فيها أيضاً من حيث المبدأ.

55. ولدعم الأهداف المذكورة أعلاه، ينبغي أن يتمثل الافتراض الطبيعي في أن مُودع الطلب أو المكتب المسؤول عن إجراء ما ينبغي أن يُدخل جميع البيانات ذات الصلة في نسق ثابت ومقروء آلياً وأنه ينبغي إتاحة البيانات على الفور، ليس لتسجيلها فقط وإنما لدعم أي إجراءات أخرى تحتاج المكاتب الأخرى إلى اتخاذها نتيجة لذلك. ويستند هذا النهج إلى حاجة شتى الأنظمة التي يستخدمها المودعون والمكاتب الوطنية والمكتب الدولي إلى أن تصبح أكثر تطوراً من حيث قدرتها على تقاسم المهام وتبادل البيانات، ومن المتوقع أن يكون نظام المعاهدة الإلكتروني أداة تمكينية مهمة في هذا الصدد. وينبغي للمكاتب الوطنية، التي تقوم بدور مكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية والمكاتب المعيّنة، أن تراجع الوسائل التي تستخدمها في إرسال البيانات واستقبالها للتأكد من ملاءمتها للاحتياجات الحالية، لا سيما حينما تنوب عن مُودعين في العديد من البلدان المختلفة. وينبغي الاستعاضة عما تبقى من عمليات تبادل الوثائق الورقية بين المكاتب بالتبادل الإلكتروني للوثائق والبيانات الصالحة للاستعمال. وينبغي أن تنظر المكاتب في إمكانيات خدمات الويب للسماح بتبادل بعض الوثائق والبيانات على نحو شبه آلي بدلاً من استخدام الدفعات التي لا تُرسل فيها الوثائق في بعض الحالات إلا كل أسبوع.

56. وتستلزم الأهداف الأبعد منالاً بذل جهد كبير في تحديد مسارات العمل الجديدة، ووضع معايير البيانات، وتطبيق أنظمة فعالة للتحقق من البيانات. ولا بد من وجود التزام قوي بتحقيق "الجودة من المنبع" حتى يمكن إتاحة البيانات المدخلة بسرعة دون الخوف من انتشار الأخطاء - فكثير من الأعمال التي يقوم به المكتب الدولي حالياً تتمثل في المقام الأول في البحث عن المسائل التي لم تتعامل معها شتى مكاتب تسلم الطلبات على نحو موثوق به أو متسق. ولن تقتصر الفوائد المتوقعة على زيادة كفاءة المعالجة، بل ستشمل تقليل الأخطاء (التي قد يكون تصحيحها شديداً الصعوبة وباهظ التكلفة بالنسبة للمكاتب وللمودعين كذلك إذا لم تُحدّد وتُعالج على الفور) وتحسين خدمات المعلومات المتعلقة بالبراءات. وهذا من شأنه أن يوفر للأطراف الأخرى والمكاتب المعيّنة طائفة من المعلومات الأوسع نطاقاً التي يمكن النفاذ إليها بسهولة، بما في ذلك إمكانية توفير معظم المعلومات بأنساق لا تتطلب معرفة بلغة معيّنة أو من الممكن ترجمتها آلياً، بالإضافة إلى الترجمات البشرية المقدمة.

#### منصات تكنولوجيا المعلومات غير المتعلقة بمعاهدة البراءات

57. بالإضافة إلى خدمات نظام المعاهدة الإلكتروني القائمة على منتصفح الإنترنت، ونظام تبادل الوثائق الإلكتروني (PCT-EDI)<sup>5</sup>، وركن البراءات، والخدمات التي يقدمها ركن البراءات عبر الإنترنت، وكلها تسمح بتبادل المعلومات ذات الصلة المباشرة بمعالجة الطلب الدولي في المرحلة الدولية، يقدم المكتب الدولي عدداً من الخدمات الأخرى لمساعدة المكاتب الوطنية على أداء عملها.

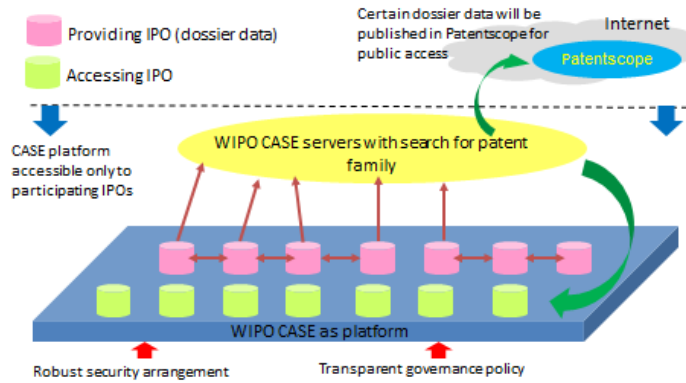
58. وتوفر خدمة الويبو للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية (التي تُختصر في اللغة الإنكليزية إلى DAS و PDAS أيضاً) وسيلة آمنة لانتقال وثائق الأولوية (التي عادة ما تكون طلبات وطنية غير منشورة) بين المكاتب بناءً على طلب المودع. ويشترك في هذه الخدمة حالياً 11 مكتباً، ويدعمها نظام الإيداع الإلكتروني الآمن للطلبات (PCT-SAFE) وتُدمج اندماجاً وثيقاً في نظام المعاهدة الإلكتروني. ولكنها تتطلب عدداً أكبر من الأعضاء للاستفادة من طاقاتها الكامنة من أجل تحقيق غرضها المنشود أصلاً في مسار اتفاقية باريس.

59. ويقدم نظام أتمتة الملكية الصناعية (IPAS) للمكاتب الوطنية وسيلة لأتمتة العمليات الوطنية الخاصة بالبراءات ونماذج المنفعة والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية، وتشتمل هذه الوسيلة على خيارات لإرسال معلومات المرحلة الوطنية إلى المكتب الدولي، إضافة إلى خيارات تسمح بأن تُسترجع، حسب الطلب، الوثائق المطلوبة من أجل معالجة الطلبات الدولية المنشورة في المرحلة الوطنية.

<sup>5</sup> نظام تبادل الوثائق الإلكتروني (PCT-EDI) هو خدمة إلكترونية آمنة تُستخدم لنقل الوثائق بين المكتب الدولي والعديد من الأنظمة المؤتمتة الخاصة بالمكاتب الوطنية، وعادة ما يكون ذلك في دفعات يومية أو أسبوعية.

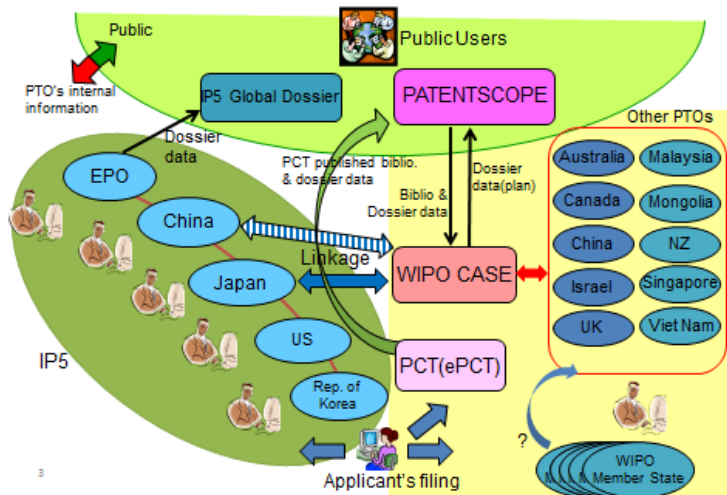
60. أما نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE)، فإنه يتيح للمكاتب فرصة الاطلاع على نتائج البحث والفحص من طلبات مماثلة في مكاتب أخرى، بما في ذلك معالجة الطلبات الدولية في المرحلة الوطنية. ورغم أنه يُؤمل دائماً أن يكون البحث الدولي ذا جودة عالية وأن يكشف عن جميع حالات التقنية الصناعية السابقة ذات الصلة الوثيقة، فإن نظام النفاذ المركزي يتيح الفرصة لضمان أن التقنية الصناعية السابقة ذات الصلة التي يُعثر عليها في مراحل لاحقة، خلال معالجة الطلبات الدولية في المرحلة الوطنية، يمكن أيضاً وضعها في الاعتبار، مما يقلل من خطر منح براءات باطلة.

الشكل 16: النفاذ إلى نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص



61. وتُدرج في نظام النفاذ المركزي معلومات من ركن البراءات ومن خدمة الملف العالمي (Global Dossier) التي تديرها مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة. وكلما زاد استخدام المكاتب الوطنية للخدمة، ستزيد بدرجة كبيرة الفوائد المتاحة لجميع المستخدمين.

الشكل 17: علاقة نظام النفاذ المركزي بخدمة الملف العالمي



## المسائل المالية

### هيكل الرسوم

62. يتألف الآن رسم الإيداع الدولي، في جوهره، من ثلاثة عناصر: رسم رئيسي، ورسم مستحق الدفع عن كل صفحة من صفحات الطلب الذي تزيد صفحاته على 30 صفحة، وتخفيضات مختلفة المستويات متاحة للإيداع في شكل إلكتروني وللمودعين الذين ينتمون إلى بلدان تستوفي معايير معينة (البلدان النامية في المقام الأول).
63. ويبلغ رسم الإيداع الدولي النموذجي الذي يدفعه مودعو الطلبات حاليا نحو نصف (أو ثلث، مع مراعاة التضخم) ما كان عليه في منتصف التسعينيات، كما ذكر آنفا. وما تحقق في المكتب الدولي من أوجه الكفاءة في المعالجة يعني أن هذا الرسم لا يزال في المتناول حاليا. ولكن قد يلزم النظر في عدد من المسائل:
- حينما يدفع 95% من مودعي الطلبات رسما مخفضا (لأنهم يستفيدون من تخفيضات الرسوم المتعلقة بالإيداع الإلكتروني)، فإن الرسم "العادي" لا يعد عاديا. وقد تحقق الهدف الأصلي المتمثل في التشجيع على الإيداع الإلكتروني، كما أن الفوائد التي تعود على المودعين من الإيداع الإلكتروني وصلت إلى درجة أنه لا يكاد يوجد مودعون سيعودون إلى الإيداع الورقي حتى إذا تساوت الرسوم في الحالتين. وربما يُقترح إعادة تعديل مستويات الرسوم في السنوات القادمة، ولكنه ليس أمرا ملحا حتى الآن.
  - إن أكبر تخفيض من أجل الإيداع الإلكتروني (300 فرنك سويسري في حالة الإيداع بنسق لغة الترميز الموسعة (XML)) يُمنح لتحقيق هدف موجه نحو الخدمات، ألا وهو القدرة على تقديم النصوص الكاملة لمتون الطلبات بدقة 100% لصالح المكاتب المعنية ومُقدمي المعلومات المتعلقة بالبراءات، وليس لأن الطلبات المودعة إلكترونيا أرخص في المعالجة من الطلبات المودعة بنسق PDF (بشرط أن تكون البيانات الببليوغرافية من الطلب بنسق XML). وفي حين أن أدوات الإيداع بنسق XML يجري تحسينها ويجري تعزيز هذا المسار، تفترض التوقعات المالية حدوث انتقال تدريجي نحو نسق XML.
  - رغم أن رسم الإيداع الدولي "النموذجي" أقل بكثير من المستويات التي كانت موجودة في منتصف التسعينيات، فإن معدل السعر أكبر مما كان سيُدفع مقابل الرسم الأساسي (القديم) ورسوم ما يصل إلى أربعة تعيينات. ويمكن أن يُنظر إلى ذلك على أنه عامل مثبط صغير يعوق استخدام النظام حينما تكون النية معقودة على دخول المرحلة الدولية في عدد قليل فقط من البلدان، لا سيما إذا كان مُودع الطلب متأكدا من البلدان التي ستُطلب الحماية فيها ولا يحتاج إلى إعداد ترجمات. ويُستحسن، من حيث المبدأ، التأكد من أن النظام ذو قيمة ونفع لأي مُودع يفكر في الحماية الدولية بموجب براءة. ولكن نظرا لأن تكاليف المعالجة تكاد الآن أن تكون مستقلة تماما عن عدد التعيينات أو حالات دخول المرحلة الوطنية، فمن الصعب أن نتصور كيف يمكن تحقيق ذلك بتكلفة ميسورة عن طريق رسم تحفيزي معقول على أساس الاقتصار على عدد قليل من التعيينات.
64. أما فيما يتعلق بعناصر الرسم الأخرى، فإن التكلفة التي يتكبدها المكتب الدولي في معالجة طلبات دولية طويلة أصبحت لا تزيد على تكلفة الطلبات القصيرة إلا زيادة ضئيلة، لأنه لا تكاد توجد الآن نسخ ورقية تُطبع أو تُرسل بالبريد. ولكن من المفيد وفقا للسياسة العامة التشجيع على أن يكون الإفصاح موجزا، كي لا تتوارى المعلومات المهمة في كمية كبيرة من النصوص الأقل أهمية. ولذلك من المستحسن عدم إدخال أي إصلاحات جوهرية على هذا الجزء من الرسم، رغم أنه ربما يوجد مجال لإجراء تعديلات على مدى تطبيق الرسم المستحق عن كل صفحة على استمارة عريضة معاهدة البراءات.



65. وفي حالة تقديم تخفيضات لبعض مُودعي الطلبات في بلدان معينة، فإن طريقة تحديد الدول التي ينطبق عليها الاستحقاق لم تُحدَّث وتُخضع للمراجعة الدورية إلا في الآونة الأخيرة - ومن ثمَّ يبدو أن المبادئ متفق عليها في الأجلين القصير والمتوسط. وبناء على اقتراح من وفد البرازيل، جرى إعداد تحليل بشأن تأثير شتى الاحتمالات على تقديم تخفيضات مماثلة لبعض أو كل الجامعات والمعاهد البحثية<sup>6</sup>، لينظر الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات في هذا التحليل في دورته المعقودة في مايو 2017.

66. وخلاصة القول أنه سيلزم رصد مستويات الرسوم بعناية، وقد يكون من المناسب، أو من الضروري حقا، في المستقبل إدخال تغييرات على الهيكل. ولكن نظرا لحساسية أي تغيير ولتجنب مجموعات متعددة من المفاوضات بشأن قضايا مختلفة، يُقترح تأجيل أي تفكير في إجراء تغيير هيكلي حتى تصبح المراجعة ضرورية، على سبيل المثال لأن المستوى المتوقع لاستخدام خيار الإيداع بنسق XML يشير إلى أن النموذج الحالي سوف يصبح غير مستدام.

### وسائل دفع الرسوم، والمبالغ المعادلة، والتسويات

67. تُدفع إلى مكاتب تسلم الطلبات وإدارات الفحص التمهيدي الدولي رسوم كثيرة تتضمن عناصر لصالح مكاتب أخرى مثل إدارة البحث الدولي أو المكتب الدولي، كما ذُكر آنفا. ويعني ذلك أن كثيرا من المكاتب تقوم بإرسال أموال إلى مكاتب أخرى وتلقي أموال منها بمجموعة متنوعة من العملات ووفقا لإجراءات وجدول زمنية مختلفة. ويوجد قدر كبير من العمل الإداري المطلوب لضمان أن المدفوعات قد تمت على الوجه الصحيح. وتحتاج المكاتب عادة إلى إقامة علاقات مالية مع العديد من المكاتب المختلفة، رغم أن أحجام المعاملات بين بعض الأزواج قد تكون صغيرة للغاية. كما أن ذلك ينطوي على مخاطر كبيرة لجميع المكاتب لأن توقيت المدفوعات المقدمة من مكاتب مختلفة قد يكون غير مؤكد. وفيما يتعلق بالمكتب الدولي، على وجه الخصوص، يؤدي تأخر تحويل الرسوم من مكاتب تسلم الطلبات إلى إدارات البحث الدولي إلى زيادة احتمالية اختلاف سعر الصرف بدرجة كبيرة عن السعر الذي حُدِّد بناء عليه المبلغ المعادل، مما يُجتمَل أن يُعرِّض المكتب الدولي لتعويض أي عجز.

68. ومن المسائل الوثيقة الصلة بهذا الشأن أن المكتب الدولي يستضيف في الوقت الحالي محاماً مدفوعة (مثل إيداع الطلبات الدولية وتقديم المطالب) نيابة عن مجموعة متزايدة من المكاتب، ولكن لا يزال يلزم الدفع مباشرة إلى مكتب تسلم الطلبات أو إدارة الفحص التمهيدي الدولي. ولتحسين الكفاءة، من المهم توفير خدمة دفع مركزية، مما يسمح بتقديم المدفوعات إلى المكتب الدولي نيابة عن مكتب تسلم الطلبات أو إدارة الفحص التمهيدي الدولي. كما يمكن النظر في مسألة ما إذا كان هذا الدفع المركزي لرسوم معاهدة البراءات إلى المكتب الدولي ينبغي أن يحل بالفعل محل النموذج اللامركزي الحالي الذي تُدفع بموجبه الرسوم إلى مكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية والمكتب الدولي.

69. وتجري حاليا دراسة هذه المسائل بغية البدء في خدمات "المقاصة"، أي حساب إجمالي المبالغ المستحقة الدفع بين مكنتين خلال فترة زمنية ثم تبادل الفارق فقط. ومن شأن ذلك أن يسمح للمكاتب بتقليل تكاليف المعاملات إلى أدنى حد، وأن يسمح للمكتب الدولي بالتحكم على نحو أفضل في توقيت عمليات صرف العملات وتحقيق أقصى استفادة من أسعار الصرف. ولكي يحدث ذلك على نحو فعال، يبدو أن من الضروري تلبية ثلاثة شروط رئيسية:

- لا بد من إجراء تحويلات الرسوم بين المكاتب وفقا لجدول زمني أكثر موثوقية (على سبيل المثال، قد يلزم إجراء التحويلات الخاصة بالمعاملات التي تحدث في شهر تقويمي ما قبل حلول الأسبوع الثالث من الشهر التقويمي التالي).

<sup>6</sup> انظر الوثيقة PCT/WG/10/2 في العنوان التالي: [http://www.wipo.int/edocs/mdocs/pct/en/pct\\_wg\\_10/pct\\_wg\\_10\\_2.docx](http://www.wipo.int/edocs/mdocs/pct/en/pct_wg_10/pct_wg_10_2.docx)

- يجب اعتماد نهج محاسبي متنسق من جانب جميع المكاتب المشاركة لضمان إمكانية إجراء تسويات للمبالغ على نحو موثوق به في غضون الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ الجدول الزمني للدفع، على نحو يفي بمتطلبات مراجعة الحسابات.

- فيما يخص المدفوعات المركزية، يجب أن يكون من الواضح أن الدفع يُعتبر قد تم قانوناً فور استلام المكتب الدولي للمبلغ، رغم أن المبلغ ربما لا يُحوّل إلى حساب المكتب المعني إلا في الشهر التقويمي التالي. وسوف يلزم وجود نظام إخطار فوري موثوق به ومتسق لضمان إحاطة المكتب علماً بأن الرسوم ذات الصلة قد دُفعت، لكي يشرع في المعالجة المطلوبة على سبيل المثال. وفي حالة تكبد رسوم معاملات ملحوظة (مثل معاملات بطاقات الائتمان)، يجب أن يكون من الواضح ما إذا كان المكتب الدولي أو المكتب المعني يتحملها أم تُضاف كرسوم إضافية على مودع الطلب.

70. وفي البداية، يعترف المكتب الدولي تجريب ترتيبات هذه المقاصة على أساس ترتيبات ثنائية بين المكتب الدولي والمكاتب المعنية. ولكن إذا نجحت العملية، فسوف يلزم تقنينها في شكل تعليمات إدارية متنسقة وربما في شكل تغييرات في القواعد الخاصة بالتعامل مع الرسوم.

#### الجودة

71. لكي تبلغ معاهدة البراءات هدفها المتمثل في المساعدة الفعالة على معالجة طلبات البراءات في المرحلة الوطنية وزيادة جودة البراءات الممنوحة وعدم منح براءات لاختراعات لا تستحقها، من الضروري أن تكون نواتج عملها الرئيسية مُصمّمة تصميماً جيداً لتكون مفيدة للمكاتب المعنية، وأن تُقدّم في الوقت المحدد، وأن تكون ذات جودة تجعلها فعالة. ولجودة تقرير البحث الدولي أهمية قصوى؛ فبدون إجراء بحث عالي الجودة، لا يمكن أن يكون التقرير التمهيدي الدولي عن الأهلية للبراءة مجدياً، حيث إن أهم سماته تتمثل في توضيح صلة نتائج البحث الدولي بالمعياريين الرئيسيين للأهلية للبراءة، ألا وهما الجودة والخطوة الابتكارية. ومع ذلك، تعتبر نواتج العمل الأخرى شديدة الأهمية أيضاً، ويتطلب تحقيق أي نتيجة فعالة حمداً مشتركاً من جانب مُودعي الطلبات وجميع المكاتب المعنية.

#### تقارير البحث الدولي

72. إن تعريف الوثائق التي يجب الاستشهاد بها في البحث الدولي أوسع نطاقاً، عن عمْدٍ، مما ينص عليه القانون الوطني لمعظم الدول المتعاقدة. والأمر الأجدر بالملاحظة أن تقرير البحث الدولي يجب أن يستشهد بالوثائق وفقاً لتاريخ الإيداع وليس تاريخ الأولوية، وأن "وثائق البراءة السابقة" يجب أن يُشار إليها حتى لو لم تكن صالحة للاستشهاد بها بموجب القانون الوطني لإدارة البحث الدولي لأن الطلب المذكور، على سبيل المثال، لم يكن له تأثير أو طلب مكافئ في بلد إدارة البحث الدولي. وهذا يعني أن المكاتب المعنية ينبغي أن تكون لديها المعلومات الأساسية لاتخاذ قرار بشأن الأهلية للبراءة طبقاً لقانونها الوطني، حتى إذا توصلت إلى استنتاج مختلف عن استنتاج إدارة البحث الدولي بشأن صحة أي مطالبات بالأولوية.

73. إلا أن جودة تقارير البحث الدولي لا يعتبرها كثير من المكاتب المعنية كافية للاعتماد على البحث لأغراض وطنية، وذلك بناءً على شواهد ساعية على الأقل. وتقدم بعض المكاتب المعنية خصماً على رسوم البحث الوطني للإقرار بأن البحث الدولي في معظم الحالات يمنح الفاحص عادةً "الانطلاقة السريعة" في البحث والفحص التي يهدف النظام إلى توفيرها. ويستغني عدد قليل من المكاتب عن تقرير البحث الوطني في المرحلة الوطنية للطلبات التي يتعامل معها المكتب بصفته إدارة للبحث الدولي. ولكن توجد مكاتب معيّنة كثيرة لا تسلّم بصحة تقرير البحث الدولي، حتى وإن كانت هذه المكاتب قد أعدته بنفسها بوصفها إدارة للبحث الدولي. وهذا أمر مُؤسف للغاية لأنه يزيد من نفقات النظام بلا داعٍ ويعطي انطباعاً سيئاً عن مستوى ثقة إدارة البحث الدولي في عملها.

74. ويوجد منذ عام 2004 إطار جودة يتطلب من الإدارات الدولية أن يكون لديها نظام لإدارة الجودة يستوفي معايير معينة. ومنذ عام 2010، أُعيد تنشيط العمل المتعلق بالجودة المتسقة لعمليات البحث الدولي، التي جرى تناولها لسنوات عديدة في اجتماعات الإدارات الدولية، بإنشاء فريق فرعي معني بالجودة يسعى إلى معالجة قضايا الجودة على مستوى الخبراء. ولكن، رغم اتخاذ خطوات كبيرة، لا يزال يجب القيام بالكثير للتأكد من أن أنظمة إدارة الجودة تسهم بفعالية في ضمان جودة المنتج النهائي التي يقر مودعو الطلبات والمكاتب المعنية بأنها مناسبة للغرض المقصود.

75. ومن المسائل الرئيسية التي يجب النظر فيها في هذا المجال ما يلي:

- الثقة التامة والتصديق الكامل من جانب المكاتب المعنية تجاه تقارير البحث الدولي التي أعدها هذه المكاتب ذاتها بوصفها إدارة للبحث الدولي - إذا لم يُساند المنتج جودة منتجه، فلماذا يثق به الآخرون!؟
- هل يمكن تحديد مقاييس الجودة الدولية وتطبيقها تطبيقاً عالياً؟ إن المقاييس الموثوقة للجودة الموضوعية لتقرير بحث فردي تكاد تكون مستحيلة، ولكن يجب النظر بجديّة في إمكانية العثور على سبل لتوفير مؤشر دولي ذي دلالة للجودة الشاملة للعمل الذي تقوم به الإدارة ككل. ويجب تقييم هذا المؤشر على نحو مستقل عن إدارة البحث الدولي المعنية من أجل منح ثقة واسعة في قيمة النتائج.
- إذا كانت أنظمة إدارة الجودة تُقر بوجود مشكلات، فهل تستجيب المكاتب بفعالية للتصدي لتلك المشكلات؟
- المستخدمون الرئيسيون لتقارير البحث الدولي والتقارير التمهيدية الدولية عن الأهلية للبراءة هم المكاتب المعنية، فينبغي لهذه المكاتب أن تنظر فيما يلي:

"1" المساعدة على تحديد مستويات الجودة التي تنتظرها؛

"2" وتقديم حوافز، مثل الرسوم المخفضة، تتوافق مع الفوائد التي ستحصل عليها المكاتب المعنية فور إثبات الجودة المطلوبة؛

"3" والمداوة على تقديم تعقيبات إلى الإدارة بشأن جودة التقارير التي تتلقاها.

76. وبالطبع، لن يكون على الأرجح من الواقعي أن يقدم أي مكتب - أو إدارة بحث دولي أو غير ذلك - ضماناً لبحث شامل حقاً. وينبغي الاستمرار في اتخاذ تدابير لتوسيع نطاق قواعد بيانات البحث المتاحة للفاحصين وزيادة سهولة استخدامها، ولتوفير البحث بلغات مختلفة، ولاستكشاف سبل الاستفادة الفعالة من المهارات اللغوية أو التقنية في المكاتب الأخرى، سواء بوسائل مثل المشروع الرائد للبحث والفحص التعاونيين<sup>7</sup> أو بأدوات لتجميع نتائج عمليات البحث الإضافية بكفاءة (مثل نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص) بحيث تظل تُعتبر ضرورية في كلٍّ من المرحلة الدولية (البحث الدولي التكميلي) والمرحلة الوطنية.

### أعمال أخرى في المرحلة الدولية

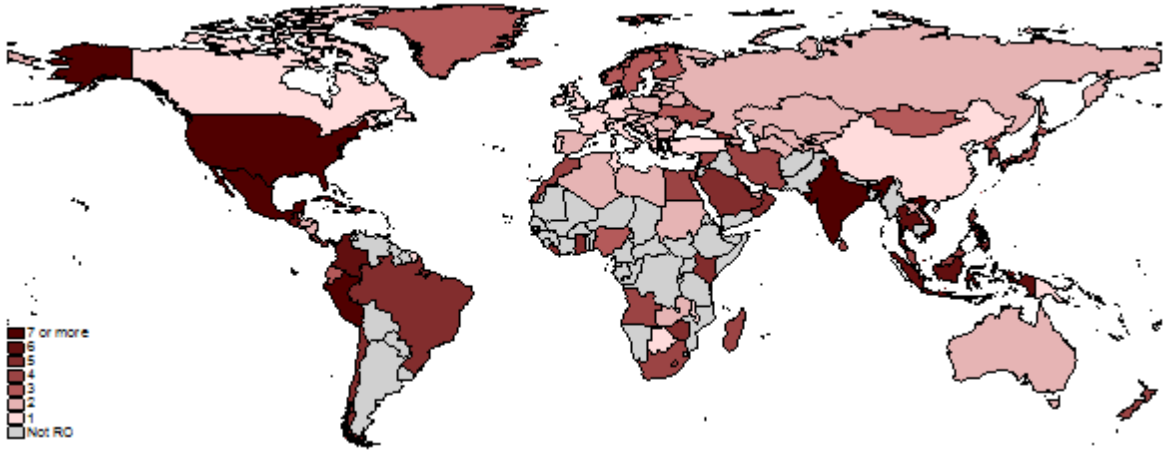
77. رغم أن جودة تقرير البحث الدولي والتقارير التمهيدية الدولية عن الأهلية للبراءة هما أهم العوامل المنفردة التي يجب مراعاتها، فإن النظام لكي يكون فعالاً، لا بد من أن تكون جميع أجزائه على ما يرام. ويعكف المكتب الدولي منذ بضع

<sup>7</sup> من المتوقع أن يبدأ مشروع رائد ثالث بشأن البحث والفحص التعاونيين خلال عام 2017، وأن يشمل مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة (ألا وهي مكتب الملكية الفكرية الحكومي لجمهورية الصين الشعبية، والمكتب الأوروبي للبراءات، ومكتب اليابان للبراءات، والمكتب الكوري للملكية الفكرية، ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية) - انظر الوثيقة PCT/WG/9/20.

سنوات على نشر مقاييس تتعلق بحسن توقيت مجموعة متنوعة من إجراءات مكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية والمكتب الدولي، وقد بدأت مستويات الالتزام بالمواعيد تميل إلى التحسن بوجه عام. ولكن يتعين القيام بمزيد من العمل بشأن جوانب الجودة القابلة للقياس من قبل جميع المكاتب المعنية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الالتزام الصارم بالمواعيد. ولن يكون من الواقعي أن يقترح أن تكون لدى مكاتب تسلم الطلبات - التي لا يوجد في كثير منها أي موظف يعمل بدوام كامل لأداء المهام ذات الصلة - أنظمة لإدارة الجودة من قبيل الأنظمة المطلوبة للإدارات الدولية. ومع ذلك، لا بد من إيلاء مزيد من الاهتمام لضمان أن عمليات جميع المكاتب - مكتب تسلم الطلبات والإدارة الدولية والمكتب الدولي على حد سواء - فعالة وتسفر عن نتائج دقيقة في الوقت المناسب، بحيث يمكن الاعتماد عليها في المراحل اللاحقة من المعالجة في المرحلة الدولية والوطنية.

### اختيار إدارة البحث الدولي

الشكل 18: عدد إدارات البحث الدولي المعنية المختصة بالطلبات الدولية المودعة في شتى مكاتب تسلم الطلبات



78. من المسائل الملحوظة بشدة مدى إتاحة شتى مكاتب تسلم الطلبات في نظام معاهدة البراءات لمودعيها إمكانية اختيار الإدارة الدولية التي تقوم بالبحث الدولي و/أو الفحص التمهيدي الدولي للطلبات الدولية المودعة لدى تلك المكاتب. فبعض مكاتب تسلم الطلبات لا تسمح للمودعين إلا بخيار واحد فقط للإدارة الدولية، وتتيح مكاتب أخرى خيارات متعددة. ولا تعمل بعض الإدارات الدولية إلا لمجموعة قليلة جدا من مكاتب تسلم الطلبات، وبعضها يعمل لمكاتب كثيرة. وتشير المادتان 16(2) و 56(3) من المعاهدة إلى الرؤية التي يشترك فيها بعض صانعي المعاهدة وهي أنه ينبغي أن توجد في نهاية المطاف إدارة دولية واحدة لإعداد تقارير على نحو متنسق لجميع الطلبات الدولية. ولكن مع زيادة عدد الإدارات الدولية من سبع إدارات في عام 1978 إلى 22 إدارة في وقت كتابة هذه السطور (مع اهتمام المزيد بالتماس التعيين)، يبدو من المستبعد الآن أن توجد إدارة واحدة. ولذلك يجب التفكير في كيفية الحفاظ على الجودة والاتساق، والنظر فيما إذا كانت المنافسة بين الإدارات قد يكون لها دور في تحقيق هذا الهدف. ورغم أن بعض المكاتب لها دور طبيعي في حالة بعض الطلبات نتيجة للكفاءة اللغوية، قد يكون من الملائم في هذه المرحلة إجراء استعراض من حيث المبدأ لكيفية تحديد كفاءة إدارة البحث الدولي.

### أنظمة البحث وتدريب الفاحصين في المكاتب المعنية

79. لجودة البحث الدولي أهمية كبيرة، ولكن أهميتها الحقيقية تكمن في تحقيق الأهداف العامة لمعاهدة البراءات إذا كانت المكاتب المعنية تستطيع أن تفهم نواتج عمل نظام معاهدة البراءات وأن تستخدمها بفعالية. ويوجد طلب متزايد باستمرار من

المكاتب الوطنية الأصغر على تدريب الفاحصين والنفاد إلى أنظمة البحث الفعالة من أجل ضمان إمكانية استخدام التقارير الدولية لتحسين جودة الفحص الوطني بحق. وتلبية هذه الحاجة أمر صعب، ولكنه مهم لقبول النظام ككل، ولكي يتمكن من تحقيق أهداف مؤسسيه.

## ملخص

80. شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية إدخال تحسينات هائلة على نظام معاهدة البراءات مدفوعة بتغييرات في الإطار القانوني. إلا أن التقدم الإضافي الذي يمكن أن يكون مدفوعاً بهذه التغييرات محدود. إذ يكمن مفتاح التحسينات المستقبلية في التركيز مجدداً على هدف "التعاون" الذي تقوم عليه المعاهدة. ولا شك أن تغييرات الإطار القانوني ستستمر في أداء دور داعم. ومع ذلك، يرى المكتب الدولي أن الأمر الآن متروك في المقام الأول للدول المتعاقدة والمكاتب الوطنية والإقليمية التي تؤدي أدواراً بموجب المعاهدة من أجل مواصلة بث الحياة في هدف "التعاون" بغية جعل نظام معاهدة البراءات فعالاً تماماً كأداة لدعم الابتكار والاستثمار والتنمية، على النحو الذي أرادت له تلك الدول المتعاقدة نفسها.

81. وتشمل المسائل الرئيسية التي ينبغي تناولها في هذا السياق ما يلي:

- ضرورة قيام المكاتب بأداء أدوارها المسندة إليها في وقتها المحدد وبالجودة اللازمة لجعل المكاتب الأخرى وعامة الناس يثقون بالعمل الذي تؤديه هذه المكاتب، وإن كان ذلك قد ينطوي على تكاليف تُدفع لكي يتلقى الآخرون المنافع الرئيسية؛
- ضرورة قبول المكاتب لرقابة عامة أكبر على عملها؛
- ضرورة تطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات بغية تبادل معلومات قابلة للاستخدام مع الآخرين على نحو أكثر فعالية وبمعايير موحدة، رغم أن ذلك قد يؤدي إلى زيادة تكاليف التطوير الأولية وإطالة جداول التطوير الزمنية؛
- ضرورة إقناع مُودعي الطلبات، ووضع حوافز تبعاً لذلك، لضمان قيام مُودعي الطلبات بدور أكثر فعالية في "التعاون"؛
- ضرورة تقديم التدريب والمساعدة اللازمين لضمان قدرة مكاتب جميع الدول المتعاقدة على أداء أدوارها بفعالية واستعداد هذه المكاتب لذلك.

[يلي ذلك الملحق]

الملحق: ترجمة المصطلحات الإنكليزية الواردة في الأشكال

الشكل 1

Patent applications and grants worldwide	طلبات البراءات والبراءات الممنوحة في جميع أنحاء العالم
A1 Trend in patent applications worldwide	(ألف-1) الاتجاه السائد في طلبات البراءات في جميع أنحاء العالم
Application Year (x-axis)	سنة الطلب
Applications (y-axis)	الطلبات
Applications	الطلبات
Growth rate (%)	معدل النمو (%)
Note: World totals are WIPO estimates using data covering 150 patent offices. These totals include applications filed directly with national and regional offices and applications entering offices through the Patent Cooperation Treaty national phase (where applicable).	ملاحظة: الأعداد الإجمالية العالمية هي تقديرات الويبو باستخدام بيانات تشمل 150 مكتب براءات. وهذه الأعداد الإجمالية تشمل الطلبات المودعة مباشرة لدى مكاتب وطنية وإقليمية والطلبات التي تدخل المكاتب من خلال المرحلة الوطنية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (حيثما ينطبق ذلك).
Source: WIPO Statistics Database, October 2016	المصدر: قاعدة بيانات الويبو الإحصائية، أكتوبر 2016

الشكل 2

A8 Patent Applications for the Top 20 Offices, 2015	ألف-8 طلبات البراءات في أكبر 20 مكتبا، 2015
Resident	مقيم
Non-Resident	غير مقيم
Total	المجموع
Non-resident share (%)	نسبة غير المقيمين (%)
Applications (y-axis)	الطلبات
Office (x-axis)	المكتب
China	الصين
United States of America	الولايات المتحدة الأمريكية
Japan	اليابان

Republic of Korea	جمهورية كوريا
European Patent Office	المكتب الأوروبي للبراءات
Germany	ألمانيا
India	الهند
Russian Federation	الاتحاد الروسي
Canada	كندا
Brazil	البرازيل
Australia	أستراليا
United Kingdom	المملكة المتحدة
Mexico	المكسيك
France	فرنسا
Iran (Islamic Republic of)	إيران (الجمهورية-الإسلامية)
China, Hong Kong SAR	هونغ كونغ، الصين
Singapore	سنغافورة
Italy	إيطاليا
Indonesia	إندونيسيا
Thailand	تايلند
* indicates 2014 data	*تشير هذه العلامة إلى بيانات 2014.
.. indicates not available	..تعني هذه العلامة أن البيانات غير متاحة.
Note: In general, national offices of European Patent Office (EPO) member states receive lower volumes of applications because applicants may apply via the EPO to seek protection within any EPO member state. Resident and non-resident breakdown are not available for the Islamic Republic of Iran or Italy.	ملاحظة: المكاتب الوطنية للدول الأعضاء في المكتب الأوروبي للبراءات تتلقى، بوجه عام، كميات أقل من الطلبات لأن المودعين يجوز لهم أن يتقدموا بطلباتهم عبر المكتب الأوروبي للبراءات لطلب الحماية داخل أي دولة عضو في المكتب الأوروبي للبراءات. والتقسيم إلى مقيمين وغير مقيمين غير متوفر في حالة جمهورية إيران الإسلامية أو إيطاليا.
Source: WIPO Statistics Database, October 2016	المصدر: قاعدة بيانات الويبو الإحصائية، أكتوبر 2016

الشكل 3

A25 Patent families by number of offices, 2011-13	ألف-25 أسر البراءات حسب عدد المكاتب، من 2011 إلى 2013
---	---

1 Office	مكتب
2 Offices	مكتبان
3 Offices	3 مكاتب
4 Offices	4 مكاتب
5 Offices	5 مكاتب
More than 5 offices	أكثر من 5 مكاتب
Distribution of number of offices (y-axis)	توزيع عدد المكاتب
Origin (x-axis)	المنشأ
Russian Federation	الاتحاد الروسي
China	الصين
Republic of Korea	جمهورية كوريا
Total	المجموع
Others	آخرون
Japan	اليابان
United Kingdom	المملكة المتحدة
Italy	إيطاليا
India	الهند
United States of America	الولايات المتحدة الأمريكية
Germany	ألمانيا
Canada	كندا
France	فرنسا
Netherlands	هولندا
Switzerland	سويسرا
Sweden	السويد
Note: A patent family is defined as patent applications interlinked by one or more of: priority claim, Patent Cooperation Treaty national phase entry, continuation, continuation-in-part, internal priority and addition or division. Patent families here include only those associated with patent applications for inventions and exclude patent families	ملاحظة: تُعرّف أسرة البراءات بأنها طلبات البراءات التي ترتبط بواحد أو أكثر مما يلي: مطالبة بالأولوية، ودخول المرحلة الوطنية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، وتكملة، وتكملة جزئية، وأولوية داخلية، وإضافة أو تقسيم. ولا تشمل أسر البراءات هنا سوى الأسر المرتبطة بطلبات براءات اختراعات، وتُستبعد أسر البراءات المرتبطة بطلبات نماذج المنفعة. ويوضح هذا الشكل توزيع مجموع أسر البراءات في بلدان منشأ مختارة حسب عدد المكاتب التي توجد فيها. على سبيل المثال، 97% من الأسر التي منشأها الصين والاتحاد الروسي



<p>associated with utility model applications. This figure shows the distribution of total patent families for selected origins by the number of offices at which they exist. For example, 97% of families originating from China and the Russian Federation are single-office families, whereas around one-third of families originating from the Netherlands, Switzerland and Sweden are single-office families.</p>	<p>هي أسر وحيدة المكتب، في حين أن نحو ثلث الأسر التي منشأها هولندا وسويسرا والسويد هي أسر وحيدة المكتب.</p>
<p>Sources: WIPO Statistics Database and EPO PATSTAT database, October 2016</p>	<p>المصدر: قاعدة بيانات الويبو الإحصائية، وقاعدة بيانات المكتب الأوروبي للبراءات EPO PATSTAT ، أكتوبر 2016.</p>

الشكل 4

<p>A51 Non-resident applications by filing route for selected offices, 2015</p>	<p>ألف-51 طلبات غير المقيمين حسب مسار الإيداع في مكاتب مختارة، 2015</p>
<p>Non-resident PCT national phase entries</p>	<p>طلبات غير المقيمين التي دخلت المرحلة الوطنية بناء على معاهدة البراءات</p>
<p>Non-resident direct applications</p>	<p>طلبات مباشرة من غير المقيمين</p>
<p>Distribution of applications (y-axis)</p>	<p>توزيع الطلبات</p>
<p>Office (x-axis)</p>	<p>المكتب</p>
<p>Share of non-resident PCT national phase entries in total non-resident applications (%)</p>	<p>نسبة طلبات غير المقيمين التي دخلت المرحلة الوطنية بناء على معاهدة البراءات من إجمالي طلبات غير المقيمين (%)</p>
<p>Israel</p>	<p>إسرائيل</p>
<p>Philippines</p>	<p>الفلبين</p>
<p>South Africa</p>	<p>جنوب أفريقيا</p>
<p>Viet Nam</p>	<p>فييت نام</p>
<p>Brazil</p>	<p>البرازيل</p>
<p>Malaysia</p>	<p>ماليزيا</p>
<p>Canada</p>	<p>كندا</p>

India	الهند
Mexico	المكسيك
Russian Federation	الاتحاد الروسي
Republic of Korea	جمهورية كوريا
Australia	أستراليا
New Zealand	نيوزيلندا
Singapore	سنغافورة
European Patent Office	المكتب الأوروبي للبراءات
Japan	اليابان
China	الصين
United States of America	الولايات المتحدة الأمريكية
Germany	ألمانيا
United Kingdom	المملكة المتحدة
Note: A patent office may receive patent applications filed either directly with the office (the "Paris route") or through the Patent Cooperation Treaty System (Patent Cooperation Treaty national phase entries).	ملاحظة: يجوز لمكتب البراءات أن يتسلم طلبات البراءات المودعة إما مباشرة لدى المكتب ("مسار اتفاقية باريس") أو من خلال نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات (دخول المرحلة الوطنية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات)
Source: WIPO Statistics Database, 2016.	المصدر: قاعدة بيانات الويبو الإحصائية، 2016.

### الشكل 5

Paris route	مسار اتفاقية باريس
PCT national phase entries	دخول المرحلة الوطنية بناء على معاهدة البراءات
Share of PCT national phase entries (%)	نسبة الطلبات التي دخلت المرحلة الوطنية بناء على معاهدة البراءات (%)
Non-resident application (y-axis)	طلبات غير المقيمين
Year (x-axis)	السنة

الشكل 6

Member at 1 June 1978	عضو في 1 يونيو 1978
Joined later 70s	انضم لاحقاً في السبعينيات
Joined in 80s	انضم في الثمانينات
Joined in 90s	انضم في التسعينيات
Joined in 00s	انضم في العقد الأول من الألفية الثالثة
Joined in 10s	انضم في العقد الثاني من الألفية الثالثة
Not yet joined	لم ينضم بعد

الشكل 7

Number of international applications (y-axis)	عدد الطلبات الدولية
---	---------------------

الشكل 8

PCT national phase entries by country of origin, 2014	دخول المرحلة الوطنية بناء على معاهدة البراءات حسب بلد المنشأ، 2014
No data	لا توجد بيانات
Source: WIPO Statistics Database, May 2016	المصدر: قاعدة بيانات الويبو الإحصائية، 2016

الشكل 9

% of International Applications (y-axis)	النسبة المئوية للطلبات الدولية
Year of filing (x-axis)	سنة الإيداع

الشكل 10

Development of Typical Filing Fees	تطور رسوم الإيداع النموذجية
Typical Paper	نموذجي ورقي
Typical Electronic	نموذجي إلكتروني
Typical filing fee (CHF) (y-axis)	رسم الإيداع النموذجي (بالفرنك)
Date (x-axis)	التاريخ
01.janv.80	1 يناير 1980
01.janv.85	1 يناير 1985
01.janv.90	1 يناير 1990
01.janv.95	1 يناير 1995

01.janv.00	1 يناير 2000
01.janv.05	1 يناير 2005
01.janv.10	1 يناير 2010
01.janv.15	1 يناير 2015

الشكل 11

Number of publications by language	نسبة الطلبات المنشورة حسب اللغة
Proportion of publications by language	عدد الطلبات المنشورة حسب اللغة
Year (x-axis)	السنة

الشكل 12

Translation Requirements	متطلبات الترجمة
Publication Language	لغة النشر
English Title and abstract to French (for pub)	الإنكليزية العنوان والملخص إلى الفرنسية (قبل النشر)
French Title and abstract to English (for pub) ISR to English (for pub) WOSA/IPER to English (for 30m)	الفرنسية العنوان والملخص إلى الإنكليزية (قبل النشر) تقرير البحث الدولي إلى الإنكليزية (قبل النشر) الرأي المكتوب لإدارة البحث / تقرير الفحص التمهيدي الدولي إلى الإنكليزية (قبل 30 شهرا)
Other languages Title and abstract to English and French (for pub) ISR to English (for pub) WOSA/IPER to English (for 30m)	لغات أخرى العنوان والملخص إلى الإنكليزية والفرنسية (قبل النشر) تقرير البحث الدولي إلى الإنكليزية (قبل النشر) الرأي المكتوب لإدارة البحث / تقرير الفحص التمهيدي الدولي إلى الإنكليزية (قبل 30 شهرا)
Translation work required on different groups of applications, based on proportions published in 2016	أعمال الترجمة المطلوبة في شتى فئات الطلبات، بناء على النسب المنشورة في عام 2016.

الشكل 13

Outsourcing costs per language combination in 2015 (CHF)	تكاليف التعاقد الخارجي لكل زوج لغوي في عام 2015 (بالفرنك السويسري)
--	--

الشكل 14

Paper	ورقي
Paper+PCT EASY	ورقي+ PCT EASY
Fully electronic (PDF, EFS-Web and XML)	إلكتروني بالكامل (PDF و EFS-Web و XML)
Distribution of PCT applications (%) (y-axis)	توزيع طلبات معاهدة البراءات (%)
International filing year (x-axis)	سنة الإيداع الدولي
Share of fully electronic filings (%)	نسبة الإيداعات الإلكترونية (%)

الشكل 15

EPO	المكتب الأوروبي للبراءات
NPI	معهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات
EAPOO	المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات

الشكل 16

Providing IPO (dossier data)	مكاتب الملكية الفكرية المقدمة للبيانات (بيانات الملف)
Accessing IPO	مكاتب الملكية الفكرية النافذة
CASE platform accessible only to participating IPOs	منصة نظام النفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص متاحة فقط لمكاتب الملكية الفكرية المشاركة
Certain dossier data will be published in PATENTSCOPE for public access	بعض بيانات الملف ستنتشر في ركن البراءات لإتاحتها للجمهور
Internet	الإنترنت
PATENTSCOPE	ركن البراءات
WIPO CASE servers with search for patent family	خوادم نظام النفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص بخاصية البحث عن أسر البراءات
WIPO CASE as platform	نظام النفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص كمنصة
Robust security arrangement	ترتيبات أمنية قوية
Transparent governance policy	سياسة حوكمة شفافة

الشكل 17

PTO's internal information	المعلومات الداخلية لمكاتب البراءات والعلامات التجارية
Public	العموم
Public Users	عموم المستخدمين
IP5 Global Dossier	خدمة الملف العالمي لمكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة

PATENTSCOPE	ركن البراءات
Dossier data	بيانات الملف
EPO	المكتب الأوروبي للبراءات
China	الصين
Japan	اليابان
US	الولايات المتحدة الأمريكية
Rep. of Korea	جمهورية كوريا
Linkage	الصلة
PCT published biblio & dossier data	البيانات الببليوغرافية وبيانات الملف المنشورة في نظام معاهدة البراءات
Dossier data (plan)	(خطة) بيانات الملف
WIPO CASE	نظام النفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص
PCT(ePCT)	نظام معاهدة البراءات (النظام الإلكتروني)
WIPO Member State	دولة عضو في الويبو
Applicant's filing	الإيداع
Other PTOs	مكاتب أخرى للبراءات والعلامات التجارية
Australia	أستراليا
Canada	كندا
China	الصين
Israel	إسرائيل
UK	المملكة المتحدة
Malaysia	ماليزيا
Mongolia	منغوليا
New Zealand	نيوزيلندا
Singapore	سنغافورة
Viet Nam	فيتنام

الشكل 18

7 or more	7 أو أكثر
Not RO	ليس مكتب تسلم

[يلي ذلك المرفق]

## المرفق - جدول رسوم الإيداع

التاريخ	الرسم الأساسي	رسوم التعيين	رسوم الحد الأقصى للتعيينات	رسم الصفحة	الرسم النموذجي للإيداع الورقي	الرسم النموذجي بعد التخفيضات
1 يونيو 1978	300	80		6	700	
3 أكتوبر 1978	250	60		4.50	550	
1 أغسطس 1979	325	78		6	793	
1 يناير 1981	432	104		8	1160	
1 يناير 1982	527	127		11	1543	
1 يناير 1983	566	136		13	1790	
1 يناير 1984	623	150		13	2123	
1 يناير 1985	654	158	10	13	2234	
1 يناير 1986	706	171	10	14	2416	
1 يناير 1992	762	<sup>8</sup> 185	10	15	2612	
1 يناير 1996	762	185	11	15	2612	
1 يناير 1998	650	150	11	15	2150	
1 يناير 1999	<sup>9</sup> 650	140	10	15	2050	1850
1 يناير 2000	650	140	8	15	1770	1570
1 يناير 2001	650	140	6	15	1490	1290
1 يناير 2002	<sup>10</sup> 650	140	5	15	1350	1150
1 يناير 2004	<sup>11</sup> 1400			15	1400	1200
1 يناير 2008	1330			15	1330	1130

[يلي ذلك المرفق الثاني]

<sup>8</sup> في يوليو 1992، أُدخل "رسم تأكيد"، وهو رسم إضافي واجب الدفع في حالة تأكيد التعيينات - التي كانت قد حُدِّدت مؤقتًا في وقت إيداع الطلب - بعد تاريخ الإيداع الدولي.

<sup>9</sup> أُدخل تخفيض لرسوم الإيداع بنظام PCT EASY

<sup>10</sup> أُدخل تخفيض لرسوم الإيداع الإلكتروني الكامل.

<sup>11</sup> أُدخلت تخفيضات لرسوم الإيداع تميز بين PCT-EASY و PDF و XML.

## تحديث بشأن تنفيذ توصيات خارطة طريق معاهدة البراءات

### معلومات أساسية

1. في عام 2010، أيد الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات سلسلة من التوصيات الرامية إلى تحسين أداء نظام معاهدة البراءات ("توصيات خارطة طريق معاهدة البراءات")، استناداً إلى دراسة أعدها المكتب الدولي (الوثيقة PCT/WG/3/2) وما يتعلق بها من وثائق قدمتها الدول الأعضاء في معاهدة البراءات (الوثيقتان PCT/WG/3/5 و PCT/WG/3/13). ويرد بيان مناقشات الفريق العامل في تقرير الدورة (الفقرات من 14 إلى 137 من الوثيقة PCT/WG/3/14 Rev.).

2. وكانت توصيات خارطة طريق معاهدة البراءات التي أيدها الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات في دورته الثالثة تستند إلى عدد من المبادئ الأساسية التي نظرت فيها الدول المتعاقدة خلال الدورتين الثانية والثالثة للفريق العامل، وشملت هذه التوصيات مجموعة متنوعة من الإجراءات التي ينبغي أن يقوم بها المكتب الدولي ومودعو الطلبات والدول المتعاقدة والمكاتب الوطنية (التي تعمل بصفتها الوطنية والدولية كليهما) لزيادة فعالية نظام معاهدة البراءات في كلٍّ من معالجة طلبات البراءات ودعم نقل التكنولوجيا وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية.

3. ورغم أن توصيات خارطة طريق معاهدة البراءات تضمنت مجموعة متنوعة من التوصيات المحددة، كان الموضوع الأساسي الذي تقوم عليه خارطة طريق معاهدة البراءات هو ضرورة استعراض ما كانت المعاهدة تحاول تحقيقه لصالح جميع الأطراف المعنية – وهم مودعو الطلبات والمكاتب الوطنية والأطراف الأخرى والمجتمع المدني بوجه أعم – وتشجيع الجهات الفاعلة المعنية داخل النظام على اتخاذ خطوات لتحقيق هذه الأهداف على نحو أكثر فعالية، وهو ما جرى التأكيد عليه في الوثيقة PCT/WG/5/3. ولم يكن الأمر، في معظم الأحيان، يتعلق بتغيير المعاهدة أو اللائحة التنفيذية، بل باتخاذ خطوات إدارية وتقنية لتحسين تنفيذ ما صدر به تكليف بالفعل.

4. ومن ثمَّ يمكن رؤية آثار توصيات خارطة طريق معاهدة البراءات ونجاحها لا في الإجراءات الملموسة التي أُخذت لتنفيذ فُرَادَى التوصيات فحسب، بل يمكن رؤيتها أيضاً في الحقائق التالية:

(أ) يوجد الآن فهم أكبر لشواغل واحتياجات الدول المتعاقدة، المتقدمة منها والنامية، فيما يتعلق بقدرتها على إجراء بحث وخص وطنيين على نحو فعال، ومن ثمَّ زيادة الإقرار بضرورة التعاون بين المكاتب والإقرار بالدور الذي يمكن أن يؤديه نظام معاهدة البراءات بوصفه أداة لتقاسم العمل من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالقدرة وععباء العمل وجودة البراءات؛

(ب) ولذلك يوجد إقرار أوسع نطاقاً بأهمية جودة نواتج عمل معاهدة البراءات، لا سيما جودة تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب الصادر عن إدارة البحث الدولي؛ وأصبح الآن تحسين أنظمة إدارة الجودة الموجودة حالياً في المكاتب وتحسين جودة نواتج عمل معاهدة البراءات من السمات البارزة للعمل المستمر؛

(ج) ويوجد إقرار أكبر بضرورة تحسين المساعدة التقنية الرامية إلى زيادة قدرة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بصفة خاصة على تحقيق أقصى استفادة من نظام معاهدة البراءات، وبضرورة تنسيق هذه المساعدة على نحو أفضل.

5. واستعراض الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات حالة تنفيذ توصيات خارطة طريق معاهدة البراءات استعراضاً رسمياً مرتين، في دورتيه الرابعة والخامسة في عامي 2011 و2012 (انظر الوثيقتين PCT/WG/4/3 و PCT/WG/5/3، على التوالي). وقد مرت منذ ذلك الحين أكثر من خمس سنوات نجحت خلالها التوصيات في توجيه مناقشات الدول



المتعاقدة وقراراتها في إطار جهودها الرامية إلى زيادة تحسين أداء نظام معاهدة البراءات. واليوم، قد اكتمل تنفيذ عدد من التوصيات، وتنتظر توصيات أخرى مزيداً من العمل. وقد ظهرت قضايا جديدة ولا تزال يتعين معالجتها. وأُتيحت فرص جديدة، لا سيما مع قدوم أدوات وخدمات إلكترونية جديدة، لم تُستغل بعدُ استغلالاً كاملاً.

6. وعلى غرار الطريقة المتبعة في الوثيقة PCT/WG/3/2 لتقسيم المسائل والتوصيات إلى فئات، تتبع الفقرات التالية، التي تعرض تحديثاً بشأن تنفيذ تلك التوصيات، نفس التقسيم إلى الفئات الست التالية:

(أ) التوصيات المتعلقة بالعمل المتراكم وتحسين جودة البراءات الممنوحة (انظر الفقرات من 7 إلى 27 أدناه)؛

(ب) التوصيات المتعلقة بمراعاة المواعيد في المرحلة الدولية (انظر الفقرات من 28 إلى 33 أدناه)؛

(ج) التوصيات المتعلقة بجودة البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي (انظر الفقرات من 34 إلى 58 أدناه)؛

(د) التوصيات المتعلقة بجواز تشجيع المودعين على استخدام النظام بفعالية، والنقص في المهارات والقوة العاملة (انظر الفقرات من 59 إلى 87 أدناه)؛

(هـ) التوصيات المتعلقة بالتكلفة وسائر قضايا النفاذ، وبالتساق وتوافر الضمانات (انظر الفقرات من 88 إلى 118 أدناه)؛

(و) التوصيات المتعلقة بالمساعدة التقنية، ونقل المعلومات والتكنولوجيا في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات (انظر الفقرات من 119 إلى 142 أدناه).

#### التوصيات المتعلقة بالعمل المتراكم وتحسين جودة البراءات الممنوحة

7. في المناقشات التي أفضت إلى تأييد توصيات خارطة طريق معاهدة البراءات في عام 2010، أقرت الدول الأعضاء بأن نظام البراءات لكي يساعد بفعالية على دعم الابتكار والاستثمار، فمن الضروري أن تقوم المكاتب الوطنية بفحص طلبات البراءات بسرعة وجودة مناسبين. فالبحت والفحص يستغرقان وقتاً، وبلوغ البحث حدّ الكمال أمر مستحيل عملياً. إلا أن الفحص لا بد أن يوفر درجة كبيرة من اليقين بأن أي براءة تُمنح صالحة، ويجب ألا تترك العملية مُودع الطلب والأطراف الأخرى في حالة من عدم اليقين لفترة زمنية غير معقولة.

8. وذكرت الدول الأعضاء أن التخفيف من حدة هذه المسائل سيتطلب عملاً على المستوى الوطني وفقاً لاحتياجات وطنية محددة، ولكن يمكن بذل جهود دولية في مختلف المجالات للمساعدة في هذا العمل. ونظر هذا القسم في عدد من التوصيات التي تسعى إلى مراجعة وتحسين المعلومات التي يتيحها نظام معاهدة البراءات للمكاتب الوطنية من أجل التخفيف من حدة المسائل على المستوى الدولي، إضافة إلى دراسة الأسباب التي أدت إلى زيادة مستويات العمل الوطني. وتناولت أقسام لاحقة جودة العمل في المرحلة الدولية والمساعدة على تكوين كفاءات البحث والفحص الوطنيين.

#### محتوى تقارير البحث الدولي، والآراء المكتوبة، والتقارير التمهيدية الدولية عن الأهلية للبراءة

9. فيما يتعلق بمحتوى تقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة والتقارير التمهيدية الدولية عن الأهلية للبراءة، أيدت الدول الأعضاء التوصيات التالية (انظر الفقرة 143 من الوثيقة PCT/WG/3/2):

"143. توصيات - بناءً على ذلك، قُدمت التوصيات التالية فيما يتعلق بتقارير البحث الدولي والتقارير التمهيدية الدولية عن الأهلية للبراءة من أجل جعلها أدوات أكثر فائدة لمساعدة المكاتب الوطنية على التصدي لمسائل الجودة وتراكم العمل:

"(أ) ينبغي للمكاتب التي تعمل بصفة إدارات دولية أن تواصل اتخاذ خطوات لتحسين كلٍّ من الجودة الفعلية والمتصورة واتساق التقارير التي تُعدها وفقاً للمعاهدة واللائحة التنفيذية والمبادئ التوجيهية الحالية، لتضمن أنها تقدم المحتوى الذي ترغب المكاتب المعينة والمختارة في وضعه في الاعتبار. ويُنظر في هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفقرات من 158 إلى 172 أدناه.

"(ب) ينبغي للمكاتب التي تعمل بصفة مكاتب معيّنة ومختارة أن تستمر في استعراض المحتويات المقصودة لتقارير البحث الدولي والتقارير التمهيدية الدولية عن الأهلية للبراءة، وأن تقدم أي توصيات أخرى لتحسينها في إطار القيود التي تقتضي أن تكون التقارير مفيدة لجميع الدول المتعاقدة ولا يجوز أن تحتوي على أي تعليق بشأن قابلية حصول أي اختراع على براءة من عدمها وفقاً لأي قانون وطني معين.

"(ج) ينبغي للمكتب الدولي والمكاتب التي تعمل بصفة إدارات دولية أن تراجع المقترحات الخاصة بإدخال تغييرات على تفاصيل ما ينبغي أن تتضمنه تقارير البحث الدولي والتقارير التمهيدية الدولية عن الأهلية للبراءة وأن تقدم تقريراً إلى الدورة التالية لهذا الفريق العامل، بما في ذلك أي توصيات قد تبدو مناسبة، مثل التوصيات الخاصة بإدخال تغييرات على القواعد أو التعليمات الإدارية (بما في ذلك الاستمارات).

"(د) ينبغي ألا تؤثر هذه العملية بأي حال من الأحوال في حق المكاتب المعينة والمختارة في استخدام ما ينتج من تقارير البحث الدولي والتقارير التمهيدية الدولية عن الأهلية بأي طريقة تراها مناسبة، وفقاً لقوانينها وسياساتها الوطنية."

## التقدم

10. بناءً على اقتراح قدمته المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (الوثيقة PCT/WG/6/18)، عُدلت اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات (القاعدتان 66 و70) (اعتباراً من 1 يوليو 2014) لجعل عمليات البحث التكميلي جزءاً إلزامياً من إجراء الفحص التمهيدي الدولي بموجب الفصل الثاني من المعاهدة.

11. وبناءً على اقتراح قدمته المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (الوثيقة PCT/WG/6/13)، عُدلت اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات (القاعدتان 44<sup>(ثالثاً)</sup> و94) (اعتباراً من 1 يوليو 2014) لجعل الرأي المكتوب لإدارة البحث الدولي متاحاً على الفور بعد النشر الدولي للطلب المعني.

12. وأجرى اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة البراءات وفريقه الفرعي المعني بالجودة تحليلاً لمحتويات التقارير على مدار دورات عديدة، وخلص إلى أن محتويات تقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة على النحو المنصوص عليه في اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات ملائمة لتلبية احتياجات المكاتب المعينة. ولكن من المهم أن تكون جودة التقارير وطريقة عرضها مناسبة. ومن ثم، ركز العمل على عدد من المجالات المحددة:

(أ) اقترحت تحسينات متنوعة للمبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة البراءات. وصدرت التغييرات المتفق عليها في أكتوبر 2015 مع التعميم C. PCT 1459، وإن كانت بعض القضايا الأكثر تعقيداً، مثل وحدة الاختراع، لا تزال تُناقش.

(ب) تواصل الإدارات الدولية إعداد أطر الجودة الخاصة بها وتقديم تقارير عنها، وتسعى هذه الأطر إلى ضمان امتلاك الإدارات وفحصها لما يلزم من موارد وتدريب وعمليات مراقبة الجودة لتقديم نتائج عالية الجودة.

(ج) وُضع عدد من البنود الموحدة لتحسين الاتساق في طريقة الإبلاغ عن تعليقات الجودة والخطوة الابتكارية.

### أعمال أخرى

13. يجب أن تداوم الإدارات الدولية على مراجعة أطر الجودة الخاصة بها وتقديم تقارير عنها. وسيواصل الفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة البراءات تطوير هذه العملية.

14. ويوجد لدى المكتب الدولي طائفة متنوعة من التدابير المطبقة لضمان الجودة ومراقبة الجودة، ولكنه ينوي جمعها معا في إطار خاص به يتسم بمزيد من الاتساق. وإعداد إطار جودة مماثل لتلك الأطر التي يجب أن تمتلكها الإدارات الدولية سيكون عبئا ثقيلا على جميع مكاتب تسلم الطلبات ما عدا المكاتب الكبيرة منها، إلا إذا كان ذلك في إطار أي عملية جودة أعم للمكتب. ومع ذلك، ينبغي لمكاتب تسلم الطلبات أن تراجع عملياتها للتأكد من أن لديها ما يكفي من الموظفين المدربين تدريباً مناسباً بالإضافة إلى إمكانية نفاذها إلى الموارد اللازمة التي تُمكنها من إجراء العمل على النحو الصحيح وفي الوقت المناسب.

15. وسوف يستعرض المكتب الدولي ما يستطيع تقديمه من تدريب وأدلة ومبادئ توجيهية، خاصة فيما يتعلق بضمان قدرة موظفي المكاتب الذين يستخدمون نظام المعاهدة الإلكتروني على استخدام النظام بفعالية.

16. وعقب قيام العديد من الإدارات الدولية باعتماد واستخدام بنود موحدة بخصوص الجودة والخطوة المبتكرة، سوف يُنظر في مجالات أخرى لمعالجتها على نحو مماثل.

### إتاحة تقارير البحث والفحص الوطنية

17. فيما يتعلق بإتاحة تقارير البحث والفحص الوطنية، أيدت الدول الأعضاء التوصيات التالية (انظر الفقرتين 146 و147 من الوثيقة PCT/WG/3/2):

"146. توصية - فيما يتعلق بالتقارير الأخرى، يُوصى بأن تتشاور المكاتب المعنية والمختارة التي تقوم بالبحث والفحص في المرحلة الوطنية مع المكتب الدولي بشأن سبل إتاحة تقاريرها الوطنية لغيرها من المكاتب المعنية والمختارة، إما عن طريق تقديم التقارير الوطنية لإدراجها في "ركن البراءات"، أو عن طريق تقديم إخطارات بأن التقارير متاحة بطريقة تسمح بإضافة رابط في "ركن البراءات" يُفضي إلى نظام وطني لمعالجة الملفات. وينبغي تنسيق ذلك مع الأنشطة الأخرى التي تهدف إلى تبادل تقارير البحث الوطنية بين المكاتب الوطنية (مثل تلك الموصوفة في الفقرات من 45 إلى 47 في الوثيقة SCP/14/3) للتقليل إلى أدنى حد من العمل الذي يلزم أن تقوم به المكاتب لإتاحة التقارير ولضمان إتاحة التقارير للمكاتب الأخرى بأكبر قدر ممكن من السهولة والفعالية.

"147. ينبغي للمكتب الدولي أن يضمن إتاحة هذه التقارير من خلال "ركن البراءات" على نحو يسمح بنفاذ المكاتب الوطنية إليها على نحو فعال، سواء بالاطلاع على صفحات الويب التقليدية أو باستخدام عمليات مؤتمنة لاستخراج جميع التقارير ذات الصلة. ويُجند إتاحة الاستشهادات بنسق مقروء آلياً بحيث يمكن توفير روابط مباشرة تُفضي على الأقل إلى وثائق البراءات المستشهد بها التي يسهل الوصول إليها".

## التقدم

18. أصبح نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE) متاحا الآن لتبادل الوثائق والبيانات (تقارير البحث والفحص في المقام الأول) بين المكاتب الوطنية. وفي الوقت الحاضر، يقوم 15 مكتبا (بما فيها المكتب الدولي لمعاهدة البراءات) بإتاحة تقارير البحث والفحص للآخرين من خلال هذا النظام، ويطلع 31 مكتبا على وثائق من هذا النظام. ويمكن تبادل البيانات إما من خلال واجهة قائمة على متصفح الإنترنت أو تبادلها تلقائيا من خلال واجهة آلية (خدمات الويب). ووافق عدد من المكاتب على جواز إتاحة الوثائق لعامة الناس. ويمكن الاطلاع على هذه الوثائق من خلال "ركن البراءات"، وكذلك من خلال أي نظام وطني لمعاينة الملفات يوفره المكتب المعني والبوابات الإلكترونية العمومية التي تنفذها بعض المكاتب الأخرى.

19. وبناء على اقتراح قدمته جمهورية كوريا والمكتب الأوروبي للبراءات (الوثيقة PCT/WG/7/27 و PCT/WG/8/18)، عُدلت اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات (القواعد 12<sup>(ثانيا)</sup>، و23<sup>(ثانيا)</sup>، و41)، اعتبارا من 1 يوليو 2017، لإلزام مكتب تسلم الطلبات بأن يُقدّم إلى إدارة البحث الدولي المختصة نتائج أي بحث و/أو تصنيف سابق أجراه ذلك المكتب بصفته مكتبا وطنيا بشأن أي طلب سابق يشكل أساس مطالبة بأولوية الطلب الدولي.

## أعمال أخرى

20. معظم المعلومات موجودة حاليا في شكل وثائق تقليدية. وتُثقل بعض المعلومات في نهاية المطاف إلى قواعد بيانات، ولكن يلزم القيام بمزيد من العمل لجعل البيانات (لا سيما معلومات الاستشهاد) متاحة على الفور في أنساق مقروءة آليا، مما يسمح بتقديم خدمات مُحسّنة ومُحدّثة مثل القوائم الموحدة، ومطابقة أسر البراءات، والربط بـنسخ الاستشهادات.

## ملاحظات الأطراف الأخرى

21. فيما يتعلق بملاحظات الأطراف الأخرى، أيدت الدول الأعضاء التوصيات التالية (انظر الفقرة 149 من الوثيقة (PCT/WG/3/2):

"149. توصية - ينبغي للمكتب الدولي أن يتيح نظاما يسمح للأطراف الأخرى بتقديم ملاحظات بشأن الطلبات الدولية المنشورة، بما في ذلك إشارات إلى المعلومات المكشوف عنها التي يعتقدون أنها تعني أن الاختراع المطالب به قد لا يكون جديدا أو مبتكرا. وينبغي أن تظل المكاتب المعنية تتمتع بإمكانية تحديد مدى استعراضها للمعلومات المكشوف عنها المُستشهد بها من خلال هذا النظام (يعتزم المكتب الدولي إصدار وثيقة تناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل)."

## التقدم

22. اتفق على نظام لملاحظات الأطراف الأخرى، وأصبح هذا النظام متاحا اعتبارا من 1 يوليو 2012. واتخذ هذا النظام شكل نظام قائم على المتصفح يسمح بإدخال تعليقات بشأن الجودة والخطوة المبتكرة، مع إمكانية أن تكون هذه التعليقات مصحوبة بنسخ من وثائق حالة التقنية الصناعية السابقة التي أُشير إليها. وبعد إجراء مراجعة في عام 2014 (انظر الوثيقة PCT/WG/7/11)، تمت الموافقة على عدد من التوصيات لتسهيل على الأطراف الأخرى إدخال ملاحظاتها في النظام. وأعربت بعض الدول الأعضاء عن رغبتها في السماح بتوسيع نطاق النظام للسماح بتقديم طائفة أوسع من الملاحظات، لا سيما للسماح بالتعليق على مسائل أخرى، مثل كفاية الكشف. ولكن اتفق على الانتظار ومراجعة فعالية النظام في صورته الحالية.

23. وفي السنوات الخمس الأولى من التشغيل، قُبلت 1 422 ملاحظة فيما يخص 1 394 طلبا دوليا. وُترسل هذه الملاحظات على الفور إلى إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي إذا قُدِّمت قبل أن يتسلم المكتب الدولي التقارير ذات الصلة (شأنها شأن أي تعليقات من مُودع الطلب في معرض رده). كما أنها تُحال بنشاط إلى 11 مكتبا من المكاتب المعينة، وتسترجعها معظم المكاتب المعيّنة الأخرى بشكل روتيني من موقع "ركن البراءات" على الإنترنت، حيث تُعرض إلى جانب تقرير البحث الدولي والتقرير التمهيدي الدولي عن الأهلية للبراءة، أو تسترجعها تلقائيا باستخدام الخدمات الإلكترونية "الركن البراءات".

24. وترد في التعميم C.PCT 1527 المؤرخ 31 يناير 2018<sup>12</sup> مراجعة تفصيلية لكيفية استخدام نظام ملاحظات الأطراف الأخرى خلال السنوات الخمس الأولى من تشغيله. وسوف تُقدّم إلى الفريق العامل وثيقة تعرض مزيدا من المعلومات عما ورد من ردود على التعميم، لا سيما بشأن تعقيبات المكاتب المعيّنة ومجموعات المستخدمين بشأن مدى فائدة النظام في نظرهم، ليناقشها الفريق العامل في دورته الحالية.

### أعمال أخرى

25. إن وثيقة العمل التي ستُقدّم إلى الفريق العامل لمناقشتها في دورته الحالية ستضمن توصية بشأن ضرورة إدخال مزيد من التغييرات على نظام ملاحظات الأطراف الأخرى، بناء على ما ورد من ردود على التعميم C.PCT 1527.

26. وفي سياق العمل الجاري لتحسين النفاذ إلى الاستشهادات المدرجة في تقارير البحث الدولي التي يُعدّها بعض إدارات البحث الدولية بنسق XML، يعترم المكتب الدولي تقديم خدمات تجمع بين الاستشهادات الواردة في الملاحظات وتلك الواردة في تقارير البحث الدولي، وتُقدّم مطابقات لأسر الاستشهادات للمساعدة على العثور على نسخ بلغات بديلة، وتوفر روابط تفضي إلى وثائق البراءات المستشهد بها.

### الزيادة المفاجئة في طلبات البراءات على مستوى العالم

"149<sup>(ثانيا)</sup>. يُوصى بأن يُجري المكتب الدولي دراسة متابعة، وأن يشارك في إجراءاتها كبير الاقتصاديين في الويبو، لتحليل الأسباب الجذرية الكامنة وراء الزيادة المفاجئة في طلبات البراءات وما ترتب عليها من عبء ثقيل على نظام البراءات الدولي".

27. قدّم كبير الاقتصاديين دراسة بعنوان "الزيادة المفاجئة في طلبات البراءات على مستوى العالم" وملحقا في الوثيقتين PCT/WG/4/4 و PCT/WG/5/4 اللتين نُظِرَ فيهما في الدورتين الرابعة والخامسة للفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات، على التوالي. ويمكن الاطلاع على التفاصيل في تقريرَي الدورتين (الوثيقتان PCT/WG/4/17 و PCT/WG/5/22 Rev.).

### التوصيات المتعلقة بمراعاة المواعيد في المرحلة الدولية

28. حرصت الوثيقة PCT/WG/3/2 على التأكيد على أن عمل المرحلة الدولية لكي يكون مفيدا، لا بد من تسليم تقرير البحث الدولي والآراء المكتوبة والتقارير التمهيدية الدولية عن الأهلية للبراءة في الموعد المحدد. إلا أن الإدارات الدولية لم تكن وحدها المسؤولة عن ذلك، بل كان ذلك يتطلب عملا وتعاونًا فعالين من قِبل مكتب تسلم الطلبات والمكتب الدولي أيضا. فأيدت الدول الأعضاء التوصيات التالية المتعلقة بمراعاة المواعيد في المرحلة الدولية (انظر الفقرة 154 في الوثيقة PCT/WG/3/2):

<sup>12</sup> <http://www.wipo.int/export/sites/www/pct/en/circulars/2018/1527.pdf>

"154. توصيات – قُدِّمت التوصيات التالية فيما يتعلق بضمان تسليم تقارير البحث الدولي والتقارير التمهيدية الدولية عن الأهلية للبراءة طبقاً للمهل الزمنية المحددة في المعاهدة. وصيغت هذه التوصيات بعبارة عامة للغاية للأسباب المشار إليها في الفقرة 153 [من الوثيقة PCT/WG/3/2] أعلاه:

"(أ) ينبغي لمكاتب تسلم الطلبات أن تضمن أن لديها ما يكفي من الموظفين والمرافق والتدريب لتلقي الطلبات الدولية والتحقق منها، وإرسال دعوات لتصويب الطلبات، إذا لزم الأمر، فور استلامها. كما ينبغي لها أن تضمن أن الإجراءات، مثل إجراءات تلقي الرسوم، يسهل على مودعي الطلبات استخدامها وتسمح للمكتب بإجراء عمليات التحقق اللازمة بسرعة ودقة.

"(ب) ينبغي أن يضمن المكتب الدولي ومكاتب تسلم الطلبات نفاذ مودعي الطلبات إلى معلومات دقيقة ومحدثة عن متطلبات إيداع الطلبات الدولية، لا سيما الرسوم، من أجل تقليل عدد أوجه القصور التي يلزم تصحيحها قبل إحالة الطلب الدولي إلى إدارة البحث الدولي والمكتب الدولي.

"(ج) ينبغي للمكتب الدولي أن يراجع المبادئ التوجيهية لمكاتب تسلم الطلبات للتأكد من أنها حديثة وأن من السهل اتباعها. وينبغي أيضاً للمكتب الدولي، بالتعاون مع المكاتب الوطنية إذا لزم الأمر ورهنا بتوفر الموارد، أن يسعى إلى إتاحة المبادئ التوجيهية بأكثر عدد ممكن من لغات النشر (وهي متاحة، في الوقت الحاضر، باللغات الإنكليزية والفرنسية واليابانية والبرتغالية الروسية والإسبانية).

"(د) ينبغي للإدارات الدولية أن تضمن امتلاكها للموارد الكافية لإجراء العدد المتوقع من عمليات البحث الدولي وعمليات الفحص التمهيدية الدولي بالإضافة إلى عملها الوطني، وأن تضمن أن العمل الدولي، في حالة تراكم الأعمال، يُمنح أولوية مناسبة لضمان إتاحة النتائج للمكاتب المعنية واختتارها في المرحلة الوطنية، وإتاحتها، إلى أقصى حد ممكن، للأطراف الأخرى قبل حلول وقت النشر الدولي."

التقدم

29. أحرز تقدم كبير بشأن مراعاة مواعيد المعالجة في المرحلة الدولية نتيجة لمجموعة من العوامل:

(أ) أصبحت مكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية أكثر وعياً بأهمية مراعاة المواعيد، وبذلت مكاتب وطنية كثيرة جهوداً كبيرة على المستوى المحلي لتحسين جودة ما تقوم به من عمل في المرحلة الدولية ولزيادة مستوى الالتزام بمواعيد ذلك العمل.

(ب) تحسنت الأنظمة التي تقوم بالمعالجة في المرحلة الدولية والإحالة الإلكترونية للنتائج. ومن خلال النظام الإلكتروني لمعاهدة البراءات، أصبحت الآن المعالجة الإلكترونية في المرحلة الدولية في متناول جميع المكاتب، ويستخدمها الآن، بدرجات متفاوتة، 76 مكتباً. وتسمح الآن خدمة نُسخ البحث الإلكترونية (eSearchCopy) بنقل نُسخ البحث بين مجموعة أكبر بكثير من ذي قبل من مكاتب تسلم الطلبات وإدارات البحث الدولي.

(ج) زيادة استخدام الإيداع الإلكتروني (المتوفر الآن في 55 مكتباً من مكاتب تسلم الطلبات) وتحسن نطاق فحوص ما قبل الإيداع، لا سيما داخل النظام الإلكتروني لمعاهدة البراءات، يعني تعامل مكاتب تسلم الطلبات مع عدد أقل من التصحيحات قبل إرسال الوثائق.

(د) إعداد المكتب الدولي لأنظمة لرصد مراعاة المواعيد في شتى المراحل جعل المسائل أكثر وضوحاً وحدد المجالات التي تنطوي على مشاكل يتعين معالجتها، مما سمح باستهداف الإجراءات على نحو أكثر تحديداً.

30. ومن الصعب تحديد الأرقام الدقيقة للتحسينات الخاصة بمراعاة المواعيد لأن العمل الثنائي مع المكاتب والعمل على وضع مقاييس لمراقبة العمليات على نحو أفضل كشف كلاهما عن طائفة من المسائل مثل مسألة أن البيانات الأقدم قد لا تكون مشابهة تماماً للبيانات الجديدة، بالإضافة إلى مسائل تتعلق بأنواع معينة من الحالات التي لا يزال يجري العمل عليها لتوفير تدابير دقيقة وذات جدوى. ولكن فيما يلي أمثلة على التحسينات الخاصة بمراعاة المواعيد:

(أ) انخفض متوسط الوقت المستغرق من تاريخ الإيداع حتى تسلم المكتب الدولي لنسخة السجل من 3.15 أسبوع تقريباً في عام 2010 إلى 2.44 أسبوع في عام 2017.

(ب) انخفض متوسط الوقت المستغرق من تاريخ تسلم نسخة البحث حتى إعداد تقرير البحث الدولي (مع عدم احتساب سوى الطلبات التي تكون مهلتها المذكورة في القاعدة 42 هي 3 أشهر من تاريخ تسلم نسخة البحث) من 4.19 شهر في عام 2010 إلى 2.95 شهر في عام 2017.

(ج) انخفض متوسط الوقت المستغرق من تاريخ الأولوية حتى تسلم المكتب الدولي للتقرير التمهيدي الدولي عن الأهلية للبراءة من 30.8 شهر في عام 2010 إلى 27.1 شهر في عام 2016.

31. وقد اقتصر في المقام الأول عمليات مراجعة المبادئ التوجيهية حتى الآن على ضمان تحديث المحتويات أولاً بأول.

### أعمال أخرى

32. تمشيا مع توجه الاقتراح المقدم من اليابان، الوارد في وثيقتها المعنونة "نظام البراءات الدولي بأسلوب «كازين» (من التحسين الجزئي إلى التحسين الكامل)" (PCT/WG/6/14 Rev.)، الذي يدعو إلى "إنشاء منصة استخبارات تهدف إلى تحليل وتحسين إجراءات معاهدة البراءات"، يواصل المكتب الدولي العمل على تحسين البيانات والأنظمة لرصد التقدم المحرز في معالجة الطلبات الدولية. ومن المتوقع توفير مقاييس للمكاتب في عام 2018 مع تحسين الدقة والعرض بدرجة كبيرة للمساعدة على إدارة أعمال مكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية وكذلك المكتب الدولي. وسوف يستمر طرح المسائل التي حُددت في أثناء إعداد هذه المقاييس مع المكاتب الوطنية.

33. وسيسعى المكتب الدولي إلى تحسين محتوى المبادئ التوجيهية والأدلة وتنوعها اللغوي لضمان قدرة المكاتب على فهم المطلوب في جميع مراحل المعالجة بسهولة.

### التوصيات المتعلقة بجودة البحث والفحص الدوليين

34. في المناقشات التي أفضت إلى تأييد توصيات خارطة طريق معاهدة البراءات في عام 2010، اتفقت جميع الدول الأعضاء على أن تقارير البحث الدولي والتقارير التمهيديّة الدولية عن الأهلية للبراءة مفيدة في مساعدة مكاتبها على أن تحدد هل الاختراع المطالب بحمايته قابل للحصول على براءة أم لا وفقاً لقوانينها الوطنية. ومع ذلك، أُقر بأن التقارير ليست مفيدة بقدر ما ينبغي أن تكون لأنها لم تُعتبر دائماً ذات جودة عالية بما فيه الكفاية. ولذلك أيدت الدول الأعضاء توصيات تتناول الجودة الفعلية لتقارير البحث الدولي والتقارير التمهيديّة الدولية بشأن الأهلية للبراءة، فضلاً عن الجودة كما تراها المكاتب المعيّنة، وتعتبر الثانية أمراً مهماً لكي تكون لدى المكاتب ثقة في استخدام تقرير من مكتب آخر.

35. وفيما يخص الجودة الفعلية، أقرت الوثيقة PCT/WG/3/2 بأن البحث الدولي ينبغي أن يكون على الأقل بنفس جودة البحث الذي يجريه المكتب بمقتضى قانونه الوطني لغرض البت في منح البراءة من عدمه. وعلاوة على ذلك، لا بد أن يكون البحث الدولي أكثر شمولاً من البحث الوطني لأنه يحتاج إلى تحديد التقنية الصناعية السابقة التي يمكن أن تكون ذات صلة بموجب القوانين الوطنية لأي دولة متعاقدة، حتى لو لم تكن ذات صلة بموجب القانون الوطني الخاص بالمكتب. أما فيما يخص جودة التقارير الفردية والعمل الذي يقوم به المكتب كما تراها المكاتب المعنية، فقد حُدِّدت عوامل ذات صلة هي الاستشهادات الفعلية المدرجة، وشرح صلة الوثائق المقدمة في الرأي المكتوب المرافق والمعلومات المقدمة عن نطاق البحث (قواعد البيانات المستخدمة، وشروط التصنيف، واستراتيجيات البحث) (انظر الفقرات من 158 إلى 164 من الوثيقة PCT/WG/3/2).

### أنظمة إدارة الجودة الداخلية في الإدارات الدولية

36. على هذا الأساس، أيدت الدول الأعضاء في عام 2010 التوصية التالية (الواردة في الفقرة 165(أ) من الوثيقة PCT/WG/3/2) فيما يتعلق بأنظمة إدارة الجودة الداخلية في الإدارات الدولية:

"165. (أ) ينبغي أن تواصل الإدارات الدولية تطوير أنظمتها الداخلية لإدارة الجودة وفقاً لإطار الجودة المنصوص عليه في الفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، بحيث تعزز عملياتها الداخلية، بما فيها عمليات ضمان الجودة، إعداد تقارير البحث الدولي والتقارير التمهيدية الدولية عن الأهلية للبراءة بجودة عالية. وينبغي أن يراعي العمل الهدف المتمثل في تطوير مقاييس مفيدة وشفافة للجودة لقياس مدى فائدة التقارير الدولية في مساعدة المكاتب المعنية على تقييم الأهلية للبراءة."

التقدم

### - أنظمة إدارة الجودة

37. منذ أن أنشأ اجتماع الإدارات الدولية في دورته السابعة عشرة الفريق الفرعي المعني بالجودة في فبراير 2010، قدمت الإدارات الدولية إلى الفريق الفرعي تقارير سنوية عن أنظمتها الداخلية لإدارة الجودة بمقتضى الفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. ونُشرت هذه التقارير أيضاً على موقع الويب الإلكتروني. وقدمت بعض الإدارات لمحات عامة عن أنظمة إدارة الجودة الخاصة بها لمشاركة أمثلة عملية على التنفيذ في مكاتبها. وعلاوة على ذلك، في الاجتماعين غير الرسميين السابع والثامن للفريق الفرعي المعني بالجودة في فبراير 2017 وفبراير 2018، على التوالي، أجرت عدة إدارات عملية استعراض ثنائي، حيث قُدمت تعقيبات شفوية على نظام إدارة الجودة الخاص بإدارة مشاركة أخرى. وتبين أن عملية الاستعراض الثنائي مفيدة، وسوف تتكرر في اجتماعات الفريق الفرعي المقبلة، مع دعوة جميع الإدارات الدولية إلى المشاركة.

38. ومع تطور أنظمة إدارة الجودة في الإدارات الدولية، حدد الفريق الفرعي المجالات التي يلزم تحسينها في أنظمة إدارة الجودة الخاصة بالإدارات، مثل مسألة استخدام قوائم مرجعية في عمليات ضمان الجودة، التي أُدمجت الآن في الفصل 21. كما حصل كثير من الإدارات على شهادة خارجية لأنظمة إدارة الجودة الخاصة بها، مثل شهادة ISO 9001: 2015، وأُعربت بعض الإدارات الأخرى عن عقدها العزم على السعي إلى الحصول على هذا الاعتماد في المستقبل. وتُجرى حالياً في الفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية مناقشات بشأن اقتراحات تدعو إلى زيادة تعزيز متطلبات أنظمة إدارة الجودة بمقتضى الفصل 21.



## - تطوير مقاييس الجودة

39. يقدم المكتب الدولي منذ عام 2012 تقريرا سنويا عن خصائص تقارير البحث الدولي التي أعدتها جميع الإدارات الدولية، باستخدام البيانات المتاحة في قاعدة بيانات المكتب الأوروبي للبراءات (PATSTAT) وقواعد البيانات الداخلية في المكتب الدولي. وقد نشأت هذه التقارير عن دراسة تعاونية تجريبية بشأن مقاييس الجودة الخاصة بتقارير البحث الدولي قام بها المكتب الأوروبي للبراءات، وأجريت الدراسة في البداية على المكاتب الثلاثية ثم على مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة (IP5). وتتضمن التقارير المتعلقة بالخصائص معلومات عن مسائل مثل متوسط عدد الاستشهادات في كل تقرير من تقارير البحث، أو النسب المئوية لتقارير البحث التي تحتوي على استشهادات X/Y، أو استخدام سندات غير البراءات ولغة الاستشهادات. ورغم أن الخصائص ليست مقياسا مباشرا لجودة تقارير البحث الدولي، فقد تبين للإدارات الدولية أنها ذات قيمة، فاستخدمتها في المقام الأول كأداة للتقييم الذاتي لمقارنة الممارسات وتحديد الاتجاهات والتناقضات مما يمكن أن يصب مرة أخرى في المجالات التشغيلية وعمليات إدارة الجودة في الإدارة.

40. وإضافة إلى التقارير المتعلقة بخصائص تقارير البحث الدولي، أعد المكتب الدولي أدوات إبلاغ أخرى تُقدّم معلومات يمكن استخدامها كمقاييس واستخدامها لرصد الأداء في الإدارات الدولية. وباستخدام بيانات من مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية والمكتب الدولي، وكذلك قاعدة البيانات PATSTAT، يقدم مركز الويبو للبيانات الإحصائية الخاصة بالملكية الفكرية خدمة مجانية عبر الإنترنت تسمح لعامة الناس بالنفاذ إلى بيانات إحصائية عن أنشطة الملكية الفكرية، بما في ذلك نشاط الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة البراءات، وتشمل هذه البيانات طائفة واسعة من معلومات الملكية الفكرية مع درجة كبيرة من التخصيص لتلبية احتياجات معينة، من حيث تفاصيل المؤشرات (السنوات، منشأ مودعي الطلبات، المكاتب التي تؤدي أدوارا مختلفة) وطريقة عرضها (الأشكال والخرائط والرسومات البيانية). وإضافة إلى ذلك، يقدم النظام الإلكتروني لمعاهدة البراءات تقارير فورية لمكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية عن أحدث المعلومات التي يحتفظ بها المكتب الدولي بشأن الطلبات المودعة، ونسخ البحث التي قيد الإرسال إلى إدارة البحث الدولي، وتقارير البحث الدولي وتقارير الفحص التمهيدي الدولي التي لم تقدمها بعد الإدارات الدولية. وتتضمن التقارير لمحات عامة وقوائم تفصيلية على مستوى الطلبات الدولية الفردية. وعلاوة على ذلك، أعربت الإدارات الدولية في الفريق الفرعي المعني بالجودة عن ممارساتها الخاصة باستخدام المقاييس في عمليات إدارة الجودة وضمان الجودة.

## أعمال أخرى

41. امتثلت الآن جميع الإدارات تقريبا امتثالا تاما للمتطلبات المنصوص عليها في الفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. ورغم أن من الممكن زيادة تعزيز المتطلبات وإدخال مزيد من التحسينات على آلية الإبلاغ، يبدو أن الوقت قد حان لتحويل تركيز المناقشات لينصب على أنشطة محددة لإدارة الجودة بغية تحديد أفضل الممارسات في تنفيذ أنظمة إدارة الجودة في الإدارات الدولية.

42. وسوف تستمر الجهود التي يبذلها المكتب الدولي لتحسين أدوات إعداد التقارير الخاصة بإحصائيات الملكية الفكرية التي يتيحها لمكاتب الملكية الفكرية ومودعي الطلبات وعامة الناس، بما في ذلك الجهود المبذولة لتقديم خدمات إضافية للإدارات الدولية، ومنها على سبيل المثال طريقة أكثر تفاعلية للإبلاغ عن خصائص تقارير البحث الدولي، وإرسال تقارير الأداء العامة على أساس دوري وإرسال تنبيهات عند رؤية أي صعوبات أو توجهات غير عادية في بيانات الأداء. إلا أن مستوى الأتمتة الممكنة في الوقت الحاضر يُعدّ عاملا مُقيّدا. فتحديث قواعد بيانات مثل قاعدة PATSTAT يتطلب عملا يدويا كبيرا، مما يؤدي إلى تأخيرات زمنية لعدة أشهر لتوفير بيانات كاملة عن فترة زمنية محددة. علاوة على أن البيانات رغم أنها متاحة للمكتب الدولي من الطلبات الدولية، فإنها لا تكون في كثير من الأحيان في شكل يسمح بالتحليل العملي. على سبيل المثال، تقدم ثلاث إدارات دولية فقط تقارير البحث الدولي إلى المكتب الدولي بنسق XML. وللسماح بزيادة

الاستخراج التلقائي للبيانات ومعالجتها، ينبغي أن تركز الجهود على زيادة عدد الإدارات الدولية التي تقدم نواتج عملها بنسق XML.

43. وإضافة إلى ذلك، ينبغي الآن بذل جهود للانتقال من مجرد الإبلاغ عن خصائص تقارير البحث الدولي إلى إيجاد مقاييس ترتبط ارتباطاً مباشراً بجودة نواتج عمل المرحلة الدولية، كما كان متوخى في بداية مناقشات المقاييس حينما اعتُبر أن التقرير المتعلق بالخصائص يُعد المرحلة الأولى من عملية مستهدفة ذات ثلاث مراحل. وينبغي أن يركز العمل المؤقت على المقاييس القادرة، على أقل تقدير، على المساعدة على تحديد المجالات التي من المحتمل أن تثير القلق (سواء بشأن جودة المنتجات النهائية أو فعالية العمليات) كي تتمكن الإدارات الدولية أو المكتب الدولي من تخصيص موارد للمجالات التي يمكن إجراء تحسينات فيها. ويمكن أن تمثل نقطة انطلاق هذا العمل في استقصاء قيمة التقارير في المرحلة الوطنية، مثل استخدام المكاتب المعينة والمختارة للاستشهادات في المرحلة الدولية، ومدى الاستشهاد بأسر البراءات لأول مرة في المرحلة الوطنية رغم أن الوثيقة متاحة لعامة الناس في وقت إجراء البحث الدولي أو الفحص التمهيدي الدولي.

#### البحث الفعال عن وثائق بلغات أخرى غير لغات المكتب الرسمية

44. فيما يتعلق بتحسين البحث عن وثائق بلغات مختلفة، أيدت الدول الأعضاء في عام 2010 التوصية التالية (الواردة في الفقرة 165(ب) من الوثيقة PCT/WG/3/2):

"165. (ب) ينبغي للإدارات الدولية أن تواصل التماس سبل للبحث الفعال عن وثائق بلغات غير لغات مكتبها الرسمية. وينبغي أن يشمل ذلك كلا من الوسائل التقنية والآليات التجريبية التي يقوم بمقتضاها فاحصون ذوي مهارات تكملية بالتعاون على إعداد التقارير في المكاتب."

#### التقدم

45. لتسهيل البحث وترجمة وثائق البراءات المكتوبة بلغات أخرى، طور المكتب الدولي أدوات لغوية متنوعة في قاعدة بيانات "ركن البراءات". وتتوفر أداة استرجاع المعلومات بلغات متعددة (CLIR) بأربع عشرة لغة، مما يسمح للمستخدم بأن يبحث باستخدام المصطلحات المناسبة بلغات متعددة في آن واحد عن طريق ترجمة كلمات البحث الرئيسية وإيجاد مرادفات لها. وقد صُممت خصيصاً لوثائق البراءات أداة WIPO Translate، وهي أداة الترجمة الآلية في "ركن البراءات". وفي أكتوبر 2016، أُضيفت إلى هذه الأداة أداة مبتكرة جديدة لترجمة وثائق البراءات تعتمد على "الذكاء الاصطناعي". وباستخدام الترجمة الآلية العصبية (NMT)، يمكن ترجمة وثائق البراءات بأداة WIPO Translate إلى لغة ثانية بأسلوب وصياغة لغوية تعكس بدقة الاستعمال الشائع للغة، وبأداء يفوق أداء أدوات الترجمة الإحصائية السابقة في أزواج لغوية متميزة. ومنذ سبتمبر 2017، أصبحت هذه الأداة، المعروفة باسم "أداة الترجمة الآلية العصبية في الويبو" (WIPO Translate NMT)، متاحة للترجمة من الإنكليزية إلى جميع لغات النشر التسع الأخرى في نظام معاهدة البراءات ومن هذه اللغات إلى الإنكليزية. وتُتاح للمستخدم أيضاً فرصة تحديد أي مجال من 31 مجالاً تقنياً لتحسين دقة الترجمة، أو السماح للنظام باكتشاف المجال تلقائياً حسب المحتوى التقني لوثيقة البراءة المترجمة.

46. وتمثل النسبة المئوية لاستشهادات البراءات المكتوبة بلغات غير رسمية من إحدى إدارات البحث الدولي أحد المؤشرات التي تُذكر في تقارير خصائص البحث الدولي (انظر الفقرة 39 أعلاه). ومن خلال تتبع الاتجاهات السائدة في الاستشهاد بالوثائق المكتوبة بلغات غير رسمية، يمكن للإدارات أن ترى أي تأثير لتدابير تحسين البحث في الوثائق المكتوبة بلغات مختلفة.

## أعمال أخرى

47. جميع الأزواج اللغوية لأداة الترجمة الآلية العصبية في الويبو متاحة كنسخة كاملة، باستثناء الترجمة من العربية إلى الإنكليزية ومن الإنكليزية إلى العربية، فهذان الزوجان اللغويان غير متاحين إلا على منصة عامة للاختبار التجريبي. ومن المقرر طرح نسخة كاملة من هذين الزوجين حينما يتم التحقق من الخدمة على نحو كافٍ.

48. وفيما يتعلق "بالآليات التجريبية التي يقوم بمقتضاها فاحصون ذوي مهارات تكميلية بالتعاون على إعداد التقارير في المكاتب"، تعكف حاليا مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة (IP5) على إعداد مشروع تجريبي آخر بشأن البحث والفحص التعاونيين (انظر "معاهدة البراءات 20/20" اقتراحات قدمتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (الوثائق PCT/WG/5/18، وPCT/WG/6/15، وPCT/WG/7/20)، و"اقتراحات لزيادة تحسين خدمات معاهدة البراءات ومنتجاتها" مقدمة من المكتب الأوروبي للبراءات (الوثيقة PCT/WG/5/20)، بالإضافة إلى الاقتراح المعنون "نظام البراءات الدولي بأسلوب «كيزن» (من التحسين الجزئي إلى التحسين الكامل)" المقدم من اليابان (الوثيقة PCT/WG/6 Rev.))، ومن المقرر مبدئياً أن يبدأ هذا المشروع التجريبي في يوليو 2018. وسيكون هذا المشروع هو المشروع التجريبي الثالث بشأن البحث والفحص التعاونيين، فقد نُفذ المشروعان التجريبيان السابقان بين عامي 2010 و2012 مع المكتب الأوروبي للبراءات، والمكتب الكوري للملكية الفكرية، ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية. وستشارك مكاتب الملكية الفكرية الرئيسية الخمسة جميعها في المشروع التجريبي الثالث، ومن المتوقع أن تسهم في إعداد منتجات العمل التعاوني. ومن المقرر أن يستمر المشروع التجريبي لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات. ولذلك فإنه سيفسح المجال لتحقيق أثر التعاون بين الفاحصين ذوي الخلفيات اللغوية المختلفة في المرحلة الوطنية لمعاهدة البراءات. ولمزيد من المعلومات عن المشروع التجريبي الثالث، انظر الوثيقتين PCT/WG/10/11 وPCT/MIA/25/7، وسيقدم المكتب الأوروبي للبراءات تقريراً آخر عن أحدث المستجدات إلى الفريق العامل لينظر فيه في دورته الحالية.

## رقمنة وثائق البراءات

49. فيما يتعلق برقمنة وثائق البراءات، أيدت الدول الأعضاء في عام 2010 التوصية التالية (الواردة في الفقرة 165(ج) من الوثيقة PCT/WG/3/2):

"165. (ج) ينبغي للمكاتب التي تكون مجموعات براءاتها الوطنية غير متاحة بسهولة في شكل إلكتروني أن تنظر في رقمنتها (بمساعدة المكتب الدولي، إذا أرادت ذلك) وإتاحتها للإدارات الدولية والمكاتب الأخرى لأغراض البحث".

## التقدم

50. في وقت اعتماد خارطة طريق معاهدة البراءات في مايو 2010، كانت توجد ثماني مجموعات براءات وطنية متاحة للبحث في قاعدة بيانات "ركن البراءات". وبعد إضافة مجموعات البراءات الوطنية الخاصة ببروني دار السلام وكمبوديا والفلبين وإندونيسيا وماليزيا وتايلند في أغسطس 2017، والخاصة بالهند في مارس 2018، ومحتوى ملفات مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية في أكتوبر 2017، أصبحت البيانات متاحة من 52 مكتباً وطنياً أو إقليمياً، وزاد مجموع سجلات البراءات على 69 مليون سجل.

## أعمال أخرى

51. يواصل المكتب الدولي حث المكاتب التي لا تكون مجموعات براءاتها الوطنية متاحة بسهولة في شكل إلكتروني على التشاور مع المكتب الدولي بشأن رقمنة هذه المجموعات وإتاحتها للمكاتب الأخرى.

## تقديم تعقيبات إلى الإدارات الدولية

52. من أجل السماح للمكاتب المعيّنة بتقديم تعقيبات إلى الإدارات الدولية لمساعدتها على تحسين جودة عملها، أيدت الدول الأعضاء في عام 2010 التوصية التالية (الواردة في الفقرة 165(د) من الوثيقة PCT/WG/3/2):

"165. (د) ينبغي للمكتب الدولي أن ينسق إعداد نظام مركزي يسمح للمكاتب المعيّنة بتقديم تعقيبات إلى الإدارات الدولية."

### التقدم

53. لم يُحرز تقدم يُذكر في جهود إقامة نظام من شأنه أن يسمح للمكاتب المعيّنة بتقديم تعقيبات بشأن تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب إلى إدارة البحث الدولي. وبناء على اقتراح ذكر في الاقتراح المعنون "نظام البراءات الدولي بأسلوب «كازن» (من التحسين الجزئي إلى التحسين الكامل)" المقدم من اليابان (انظر الوثيقة PCT/WG/6/14 Rev. لزيادة تحسين جودة البحث والفحص خلال المرحلة الدولية عن طريق إنشاء آليات لتبادل التعقيبات بين المكاتب المعيّنة وإدارات البحث الدولي، أجرى مكتب اليابان للبراءات والمكتب السويدي للبراءات والتسجيل دراستين تجريبتين على نطاق ضيق في عامي 2014 و2015، وأعدّ خلالها المكتبان استمارة تعقيبات لتيسير تحديد حالات التباين بين نتائج البحث الدولي والوطني. وأشارت النتائج إلى أن تقديم التعقيبات، في حالة وجود اختلافات، يستغرق وقتاً طويلاً جداً من الفاحص في المكتب المعين، إذ يتطلب ملء الاستمارة ما يقرب من 60 دقيقة في المتوسط (انظر الفقرتين 14 و15 من المرفق الثاني للوثيقة PCT/MIA/23/14). وكذلك قدمت مجموعة مكاتب فانكوفر (مكتب أستراليا للملكية الفكرية، والمكتب الكندي للملكية الفكرية، ومكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية) تقارير بشأن نتائج التجارب أوضحت فيها أنه حينما كان المكتب الكندي يعمل بصفة إدارة بحث دولي ومكتب المملكة المتحدة بصفة مكتب معين، كان حجم الحالات التي يلزم تقديم تعقيبات بشأنها يمثل تحدياً، علاوة على أن الفارق الزمني بين البحث الدولي والفحص في المرحلة الوطنية أدى إلى تلقي إدارة البحث الدولي لتعقيبات من المكتب المعين بشأن مسائل كان تم حلها بالفعل (انظر الفقرة 21 من المرفق الثاني للوثيقة PCT/MIA/24/15).

### أعمال أخرى

54. ينبغي أن تستمر الجهود الرامية إلى تصميم نظام مركزي فعال لإبداء التعقيبات يسمح للمكاتب المعيّنة بنقل معلومات ذات صلة إلى الإدارات الدولية مع تقليل الوقت الذي يستغرقه الفاحص في ملء استمارات التعقيبات إلى الحد الأدنى وتجنب أي جهد لا داعي له في إيصال معلومات عن المسائل التي يكون قد عفاها الزمن في ذلك الوقت. ولذلك ينبغي للمكاتب أن تستمر في تبادل خبرات التعقيبات طوال العملية السابقة لمنح البراءة وأن تنظر في الخطوات المستقبلية، مثل إعداد استمارة تعقيبات نموذجية يكون من السهل على الفاحص استكمالها وتقديم بوضوح إلى الإدارة الدولية المعلومات التي ستكون مفيدة، مع تحديد السبل التي يمكن أن تتبعها المكاتب المعيّنة لكي تحدد بسهولة الطلبات التي سيكون التعقيب عليها مفيداً وسيحقق تحسينات في عمل إدارات البحث الدولي، مع ملاحظة أن ضيق الوقت وتراكم الأعمال قد يجعلان قيام معظم المكاتب المعيّنة بتقديم تعقيبات بخصوص جميع الطلبات التي دخلت المرحلة الوطنية أمراً غير واقعي.

### الجودة المتصورة لتقرير البحث الدولي والتقارير التمهيدية الدولية عن الأهلية للبراءة

55. من أجل معالجة جودة تقارير البحث الدولي والتقارير التمهيدية الدولية عن الأهلية للبراءة كما تراها المكاتب المعيّنة، ولكن أيضاً لتحسين الجودة الفعلية للتقارير، أيدت الدول الأعضاء في عام 2010 التوصيات التالية (انظر الفقرة 170 من الوثيقة PCT/WG/3/2):

"170. (أ) ينبغي للمكاتب التي تعمل بصفة إدارات دولية أن تُسلم بجودة عملها وألا تجري بصورة روتينية أكثر من بحث "تكميلي" واحد حينما يدخل مرحلتها الوطنية طلب دولي كانت تعمل بصفتها إدارة دولية له. وينبغي، بالطبع، ألا يمنع ذلك الفاحصين من إجراء أي عمليات بحث ضرورية لضمان منح براءة عالية الجودة في الحالات الفردية التي يلاحظ فيها أن نطاق البحث الدولي كان ناقصاً، أو إذا كانت توجد حاجة أخرى إلى بحث إضافي، كأن يكون مثلاً نطاق المطالبات قد تغير تغيراً كبيراً أو لأن بعض الاختراعات لم تخضع للبحث بسبب الافتقار إلى وحدة الاختراع.

"170. (ب) ينبغي أن تسعى الإدارات الدولية إلى إتاحة مزيد من المعلومات المتعلقة باستراتيجيات البحث لكي يستطيع الفاحصون في المكاتب المعنية أن يقيموا بسهولة أكبر نطاق البحث الدولي الذي أُجري.

"170. (ج) ينبغي أن تسعى الإدارات الدولية إلى الاستشهاد بوثائق من طائفة واسعة من المصادر، حيثما يكون ذلك ممكناً دون التقليل من جودة البحث.

"170. (د) ينبغي للإدارات الدولية أن تحث الفاحصين التابعين لها على تقديم توضيحات جيدة لأهمية الوثائق المُستشهد بها، لا سيما في الحالات التي يرى فيها الفاحص أن الاختراع يفتقر إلى الخطوة الابتكارية، أو أن الوثائق مجتمعة تُظهر جميع سمات عناصر الحماية ولكن الفاحص رغم ذلك يرى أن هذا الخليط تجاوز في ابتكاره تلك الإفصاحات (نظراً لأن أحد الفاحصين من ولاية قضائية أخرى قد يتوصل إلى استنتاج مختلف، أو قد يتطلب قدراً كبيراً من التحليل للتوصل إلى الاستنتاج نفسه).

التقدم

- إتاحة استراتيجيات البحث الخاصة بإدارات البحث الدولي

56. فيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة 170 (ب) من الوثيقة PCT/WG/3/2 الوارد نصها في الفقرة 55 أعلاه (متبوعة باقتراح ورد في "معاهدة البراءات 20/20" (PCT 20/20) اقتراحات قدمتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (انظر الوثائق PCT/WG/5/18، و PCT/WG/6/15، و PCT/WG/7/20))، تبادلت الإدارات الدولية في السنوات الأخيرة مزيداً من المعلومات المتعلقة باستراتيجيات البحث الخاصة بها. وإضافة إلى زيادة شفافية البحث الدولي، من المفترض أن يُيسر ذلك تقييم المكاتب المعنية أو المختارة لتقارير البحث الدولي عند دراسة الطلبات في المرحلة الوطنية. ومع ذلك، توجد اختلافات في المعلومات التي تتيحها الإدارات الدولية. وباختصار، يمكن تلخيص النهج المختلفة التي اختارتها الإدارات على النحو التالي:

(أ) تقوم مجموعة من الإدارات بتسجيل الحقول التي تم البحث عنها على النحو المطلوب في الاستمارة PCT/ISA/210 – ويشمل ذلك الوثائق التي تم البحث عنها برمز التصنيف، وأسماء قواعد البيانات الإلكترونية المستخدمة في البحث، بالإضافة إلى مصطلحات البحث المستخدمة، حيثما يكون ذلك عملياً؛

(ب) ويقدم المكتب الأوروبي للبراءات، عقب برنامج تجريبي اختُتم في نهاية عام 2017، معلومات عن الجوانب الرئيسية لاستراتيجية البحث في ورقة منفصلة – ويشمل ذلك قواعد البيانات التي أُجريت فيها الفاحص البحث، ورموز التصنيف التي تحدد نطاق البحث، وما يجب البحث عنه واستخدامه من كلمات رئيسية أو عناصر أخرى تميز الاختراع عند استرجاع حالة التقنية الصناعية السابقة ذات الصلة؛

(ج) وتقوم مجموعة من ست إدارات بتقديم سجلات بحث كاملة بالصيغة التي صدرت بها أيًا كانت هذه الصيغة من أجل مشاركتها في "ركن البراءات".

- الاستشهاد بوثائق من طائفة واسعة من المصادر

57. فيما يخص التوصية المذكورة في الفقرة 170 (ج) من الوثيقة PCT/WG/3/2، الوارد نصها في الفقرة 55 أعلاه، تُدرج شتى مصادر الوثائق المُستشهد بها في تقارير البحث الدولي في تقارير خصائص البحث الدولي التي يصدرها المكتب الدولي كل عام، على النحو الموضح في الفقرة 39 أعلاه. ولذلك يكون بوسع إدارات البحث الدولي أن تراجع استخدام وثائق براءات من مصادر نشر مختلفة وسندات غير البراءات في تقارير البحث الدولي الخاصة بها، فضلا عن النسبة المئوية لاستشهادات البراءات بلغات غير اللغات الرسمية لإدارة البحث الدولي.

أعمال أخرى

58. نظرا لاختلاف التُّجُّ المتبعة في تبادل استراتيجيات البحث، ينبغي النظر فيما إذا كان ينبغي للمكتب الدولي أن يجري استقصاء لتحديد أنفع استمارة ومحتوى سجلات البحث من خلال التماس آراء مستخدمي تقارير البحث على اختلاف أنواعهم، مثل مُودعي الطلبات، والمكاتب التي تعمل بصفة إدارة فحص تمهيدي دولي، والمكاتب المعينة، ومجموعات المستخدمين. ومن أجل ذلك، بدأ الفريق الفرعي المعني بالجودة مناقشات بشأن نطاق وصيغة الأسئلة التي يمكن أن تكون جزءا من الاستقصاء لضمان أنه يطرح أسئلة مناسبة وأن المستخدمين يفهمون أشكال استراتيجيات البحث الموجودة حاليا واختلافاتها، لكي يستطيعوا تقديم رد مستنير.

التوصيات المتعلقة بحوافز تشجيع المودعين على استخدام النظام بفعالية، والنقص في المهارات والقوة العاملة

إيجاد حوافز لتشجيع مودعي الطلبات على استخدام النظام "بفعالية"

59. أقرت الوثيقة PCT/WG/3/2 بأن المكاتب والأطراف الأخرى ومُودعي الطلبات سيستفيدون إذا كانت الطلبات الدولية المودعة تكاد تخلو من العيوب، وإذا صُحِّحت العيوب خلال المرحلة الدولية. وهذا من شأنه أن يساعد إدارات البحث الدولي على إجراء البحث الدولي، وأن يزيد من ثقة الأطراف الأخرى بنطاق الاختراع المحتمل حصوله على براءة، وأن يجعل من السهل على المكاتب المعينة أن تحدد هل الطلب يستوفي المتطلبات المنصوص عليها في القانون الوطني أم لا (انظر الفقرات من 173 إلى 175 من الوثيقة PCT/WG/3/2).

60. ولذلك أيدت الدول الأعضاء التوصيات التالية، فيما يتعلق بتحسين جودة الطلبات الدولية خلال المرحلة الدولية (انظر الفقرة 176 من الوثيقة PCT/WG/3/2):

"176. (أ) ينبغي أن يوصي المكتب الدولي والمكاتب الوطنية مُودعي الطلبات بأن يُعدوا الطلبات في الوقت المناسب وأن يبحثوا بأنفسهم عن حالة التقنية الصناعية السابقة قبل صياغة مطالباتهم.

"176. (ب) ينبغي للإدارات الدولية أن تتيح للمودعين فرصة جيدة للحوار مع الفاحص في أثناء الفحص التمهيدي الدولي، بما في ذلك تقديم رأي مكتوب واحد على الأقل قبل إعداد تقرير تمهيدي دولي "سلبي" بشأن الأهلية للبراءة.

"176. (ج) ينبغي للدول المتعاقدة أن تنظر في الحوافز الممكنة التي يمكن تقديمها سواء على الصعيد الدولي أو على المستوى الوطني لتشجيع مُودعي الطلبات على إيداع طلبات ذات جودة أعلى ولتصويب العيوب في المرحلة الدولية."

## التقدم

- إعداد الطلبات في الوقت المناسب وإجراء المودعين بأنفسهم لعمليات البحث عن حالة التقنية الصناعية السابقة

61. فيما يتعلق بالتوصية المذكورة في الفقرة 176(أ) من الوثيقة PCT/WG/3/2، الوارد نصها في الفقرة 60 أعلاه، زاد نطاق التغطية في قاعدة بيانات "ركن البراءات" من 8 إلى 52 مجموعة براءات وطنية وإقليمية منذ اعتماد توصيات خارطة طريق معاهدة البراءات في عام 2010. ومن خلال النفاذ إلى قاعدة بيانات "ركن البراءات"، المتاحة بلغات النشر العشر في نظام معاهدة البراءات، يمكن لمودعي الطلبات أن يبحثوا، مجاناً، في أكثر من 69 مليون وثيقة براءة، بما في ذلك أكثر من 3.3 مليون طلب منشور من طلبات معاهدة البراءات، وكثير من هذه الوثائق يمكن البحث في نصها الكامل. وإضافة إلى التطورات الأخيرة التي شهدتها أداة الترجمة الآلية WIPO Translate (انظر الفقرة 46 أعلاه)، أُضيفت خاصية البحث بالتركيبة الكيميائية إلى "ركن البراءات" في أكتوبر 2016، مما يسمح للمستخدمين برسم أو تحرير تركيبة كيميائية، وتحويل اسم مركب كيميائي إلى تركيبة، أو تحميل تركيبة من ملف لاستخدامها في البحث عن براءة. وأضيفت سلسلة جديدة من مقاطع الفيديو التعليمية إلى "ركن البراءات" في يناير 2018 لتقديم إرشادات تدريجية ونصائح بشأن كيفية استخدام قاعدة البيانات. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن ركن البراءات على موقع الويبو على الإنترنت في العنوان التالي:  
<http://www.wipo.int/patentscope/en/>

## - إتاحة الفرصة لإجراء حوار بين مودع الطلب والفاحص خلال الفحص التمهيدي الدولي

62. فيما يتعلق بالتوصية المذكورة في الفقرة 176(ب) من الوثيقة PCT/WG/3/2، الوارد نصها في الفقرة 60 أعلاه، في الدورة التاسعة عشرة لاجتماع الإدارات الدولية في عام 2012، ناقشت الإدارات الممارسات المتعلقة بمنح مودعي الطلبات فرصة ممتدة للحوار خلال إجراء الفحص التمهيدي الدولي. وإذا حاول مودع الطلب أن يتدارك أيًا من أوجه قصور الطلب الدولي المحددة في الرأي المكتوب الصادر عن إدارة البحث الدولي (عادة ما يكون أيضاً أول رأي مكتوب من إدارة الفحص التمهيدي الدولي) عن طريق الحجج أو التعديلات، فينبغي في هذه الحالة على وجه الخصوص أن يصدر رأي مكتوب ثان إذا كانت إدارة الفحص التمهيدي الدولي لا تزال ترى أن الطلب يعتره النقص. ورغم أن بعض الإدارات تتبع هذا الأسلوب، لم ترغب الإدارات في أن يصبح هذا الرأي المكتوب الثاني إلزامياً، بل يظل اختيارياً لتجنب التأخير أو التكرار غير الضروري، مما قد يسفر عن تأخر تقارير إضافية (انظر الفقرتين 9 و10 من الوثيقة PCT/MIA/19/2 والفقرتين 41 و42 من الوثيقة PCT/MIA/19/14).

## - حوافز للتشجيع على زيادة جودة الطلبات وتصحيح أوجه القصور في المرحلة الدولية

63. إن أحد الحوافز التي يُحتمل أن تشجع مودع الطلب على إيداع طلبات ذات جودة أعلى وتصحيح أوجه القصور خلال المرحلة الدولية يتمثل في تقديم تخفيضات في الرسوم خلال المرحلة الوطنية للطلبات التي تدخل في المرحلة الوطنية ويكون تقرير الفحص التمهيدي عن الأهلية للبراءة بناء على الفصل الأول أو الفصل الثاني إيجابياً تماماً. وقد أُدرج بالفعل اقتراح بتعديل اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات لهذا الغرض في اقتراحات "معاهدة البراءات 20/20" التي قدمتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (انظر الوثائق PCT/WG/5/18، وPCT/WG/6/15، وPCT/WG/7/20) ولكن لم يتلق هذا الاقتراح سوى تأييد محدود للغاية في الفريق العامل.

64. وقد أُدرج في اقتراحات "معاهدة البراءات 20/20" التي قدمتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (انظر الوثائق PCT/WG/5/18، وPCT/WG/6/15، وPCT/WG/7/20، والوثيقة PCT/WG/6/16) وكذلك في "اقتراحات لمواصلة تحسين خدمات معاهدة البراءات ومنتجاتها" المقدمة من المكتب الأوروبي للبراءات (الوثيقة PCT/WG/5/20) اقتراح بإلزام مودع الطلب بالرد على أي إشارة سلبية معلقة في التقرير التمهيدي الدولي عن الأهلية

للبراءة بناء على الفصل الأول أو الفصل الثاني عند دخول المرحلة الوطنية، ولكنه قُوبِل بالقلق من جانب عدد من الدول المتعاقدة. ومع ذلك، قام عدد من الدول المتعاقدة الآن بتطبيق هذا الشرط من جانب واحد في قوانينها الوطنية السارية، وأبلغت عن وجود أثر إيجابي له على إجراءاتها الوطنية لمنح البراءات (انظر على سبيل المثال تقرير المكتب الأوروبي للبراءات الوارد في الوثيقة PCT/WG/8/24).

65. وأدرج في اقتراحات "معاهدة البراءات 20/20" التي قدمتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (انظر الوثائق PCT/WG/5/18، وPCT/WG/6/15، وPCT/WG/7/20) اقتراح يدعو إلى السماح بإدخال تعديلات محدودة على الطلب خلال فحصه طبقاً للفصل الأول، ولكن لُوقِي هذا الاقتراح بمخاوف من جانب عدد من الدول المتعاقدة. ولا تزال تُجرى في الفريق العامل مناقشات بشأن اقتراحات ذات صلة للسماح بتضمين عناصر وأجزاء "صحيحة" بالإحالة في حالة إيداع عناصر وأجزاء من الطلب خطأً.

66. وفي 1 نوفمبر 2014، أطلق المكتب الأوروبي للبراءات خدمة جديدة تسمى "PCT Direct" حيث يعمل المكتب الأوروبي للبراءات بوصفه إدارة البحث الدولي. وبمقتضى خدمة PCT Direct، يمكن للمودع الذي يُودع طلباً دولياً يطالب فيه بالأولوية من طلب سابق خضع للبحث في المكتب الأوروبي للبراءات أن يُقدّم، في وقت إيداع الطلب الدولي، تعليقات غير رسمية تهدف إلى تدارك ما أُثير من اعتراضات في رأي البحث الذي أُعد من أجل طلب الأولوية، مما يُبَسِّط تقييم الطلب الدولي ويزيد قيمة تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب. وتوجد خدمة مشابهة يقدمها مكتب البراءات الإسرائيلي الذي يعمل بصفته إدارة بحث دولي (انظر الوثيقتين PCT/WG/8/17 وPCT/WG/9/21)، ومن المتوخى أن يقدمها في المستقبل معهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات (انظر الفقرات من 77 إلى 81 من الوثيقة PCT/WG/9/27).

67. ويمثل أحد الحوافر الأخرى لتشجيع مودع الطلب على إيداع طلبات ذات جودة أعلى وتصحيح أوجه القصور خلال المرحلة الدولية في تقديم معالجة سريعة للطلب في المرحلة الوطنية إذا أُسْتُوفيت معايير معينة. ومن أمثلة هذه المعالجة السريعة المسار السريع لمعالجة البراءات (PPH) الذي يمكن فيه أن يطلب المودع معالجة سريعة في المرحلة الوطنية بناءً على نواتج عمل مكاتب أخرى، بما في ذلك الرأي المكتوب الصادر عن إدارة البحث الدولي وإدارة الفحص التمهيدي الدولي، والتقرير التمهيدي الدولي عن الأهلية للبراءة بموجب الفصلين الأول والثاني ("المسار السريع لمعالجة البراءات بناءً على معاهدة البراءات" (PCT-PPH)). ومنذ إنشائه ما يُسمى بالشبكة العالمية لمسار معالجة البراءات السريع في عام 2014، التي تضم حالياً 25 مكتباً، تُقبل نواتج العمل الدولي من 14 إدارة من الإدارات الدولية الأعضاء في هذه الشبكة كأساس لطلب معالجة سريعة للطلب بناءً على معاهدة البراءات في أي من مكاتب من المكاتب المشاركة الأخرى. ويُعد أيضاً المسار السريع لمعالجة البراءات بناءً على معاهدة البراءات جزءاً من شبكة المسار السريع لمعالجة البراءات في مكاتب الملكية الفكرية الخمسة الكبرى (IP5 PPH)، الذي يمكن بموجبه لجميع مكاتب الملكية الفكرية الخمسة (ألا وهي المكتب الأوروبي للبراءات، ومكتب اليابان للبراءات، والمكتب الكوري للملكية الفكرية، ومكتب الملكية الفكرية الحكومي لجمهورية الصين الشعبية، ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية) أن تقبل طلبات المعالجة السريعة بناءً على معاهدة البراءات استناداً إلى نواتج عمل دولي أدها أي مكتب من مكاتب الملكية الفكرية الخمسة الأخرى. ومنذ عام 2011، تضاعف تقريباً عدد طلبات المعالجة السريعة بناءً على معاهدة البراءات، فبعد أن كان العدد 2 954 طلباً في عام 2011 وصل إلى 5 808 طلبات في عام 2015.<sup>13</sup>

68. وأدرج في اقتراحات "معاهدة البراءات 20/20" التي قدمتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (انظر الوثائق PCT/WG/5/18، وPCT/WG/6/15، وPCT/WG/7/20) اقتراح يدعو إلى الدمج الرسمي للمسار السريع لمعالجة البراءات بناءً على معاهدة البراءات في معاهدة البراءات، وورد مزيد من التفاصيل عن هذا الاقتراح في

<sup>13</sup> انظر موقع البوابة الإلكترونية الخاصة بالمسار السريع لمعالجة البراءات في العنوان التالي: <https://www.jpo.go.jp/ppph-portal/statistics.htm>



الوثيقتين المقدمتين من كلا البلدين إلى الفريق العامل في عام 2013 (انظر الوثيقة PCT/WG/6/17) وفي عام 2014 (انظر الوثيقة PCT/WG/7/21). ولكن أعربت بعض الدول المتعاقدة عن قلقها، فلم يتمكن الفريق العامل من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاقتراح (انظر الفقرات من 196 إلى 230 من الوثيقة PCT/WG/7/30).

## أعمال أخرى

69. إن الإدارات الدولية التي لا تصدر بصورة روتينية رأياً مكتوباً ثانياً في حالة وجود أوجه قصور في الطلب بعد أن يقوم مُودع الطلب بمحاولة صادقة لتدارك أي اعتراضات أُثيرت في الرأي المكتوب الأول – هذه الإدارات لعلها تود أن تنظر في اتباع هذا الأسلوب بعد أن لاحظت التحسن في الالتزام بمواعيد إرسال التقارير التمهيدية الدولية عن الأهلية للبراءة بموجب الفصل الثاني (متوسط الوقت الذي استغرقه إرسال التقارير التمهيدية الدولية بموجب الفصل الثاني إلى المكتب الدولي في عام 2011 كان 31.6 شهر، ولم يُرسل سوى 68.8% من التقارير التمهيدية الدولية في غضون 28 شهراً من تاريخ الأولوية، أما في عام 2017 فقد بلغ متوسط الوقت الذي استغرقه إرسال التقارير التمهيدية الدولية بموجب الفصل الثاني إلى المكتب الدولي 27.1 شهر، مع إرسال 89.3% في غضون 28 شهراً من تاريخ الأولوية). وهذا من شأنه أن يتيح لمودع الطلب فرصة أخرى لتعديل الطلب، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة عدد الطلبات التي تدخل المرحلة الوطنية بتقرير تمهيدي دولي إيجابي عن الأهلية للبراءة.

70. وعلاوة على ذلك، فإن إدارات البحث الدولي التي لا تقدم حتى الآن خدمة مشابهة لخدمة PCT Direct التي يقدمها المكتب الأوروبي للبراءات وغيره قد ترغب في النظر في تقديم هذه الخدمة، أي إتاحة خيار لمودعي الطلبات يسمح لهم بتقديم تعليقات غير رسمية بشأن أي بحث أجراه المكتب بخصوص طلب وطني سابق، ويمكن بعد ذلك وضع تلك التعليقات في الاعتبار في أثناء البحث الدولي. وإضافة إلى ذلك، قد ترغب المكاتب في النظر في توسيع نطاق هذه الخدمة لتسمح بتقديم تعليقات غير رسمية بشأن طلبات سابقة تولى بحثها مكتب آخر غير إدارة البحث الدولي، لا سيما عندما يكون طلب الأولوية وتقرير البحث الوطني وأي رأي بشأن الأهلية للبراءة قد أُعدَّ باللغة نفسها، وبذلك تستفيد استفادة تامة من القاعدة 23<sup>(ب)</sup> الجديدة في اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، التي دخلت حيز النفاذ منذ 1 يوليو 2017، والتي تنص على إرسال مكتب تسلم الطلبات لنتائج عمليات البحث السابقة ومعلومات التصنيف إلى إدارة البحث الدولي.

71. وفيما يتعلق بالمسار السريع لمعالجة البراءات، قد ترغب الدول الأعضاء في إعادة النظر في الاقتراح الذي يدعو إلى توفير معالجة سريعة في المرحلة الوطنية من خلال الدمج الرسمي للمسار السريع في معاهدة البراءات (انظر الفقرة 68 أعلاه). فذلك من شأنه أن يتيح إمكانية المعالجة السريعة للطلبات في أي مكتب مُعيّن أو مُنتخب إذا كانت إدارة البحث الدولي أو إدارة الفحص التمهيدي الدولي قد أصدرت رأياً إيجابياً بموجب المادة 33(2) إلى (4) من معاهدة البراءات فيما يخص المطالبات التي تجري معالجتها في المرحلة الوطنية. ومع ازدياد إمكانات المعالجة السريعة، يمكن أن يزيد ذلك من تشجيع المودعين على تعديل الطلب خلال المرحلة الدولية بغية الحصول على تقرير إيجابي، مما يقلل تكاليف المعالجة في المرحلة الوطنية.

## معالجة النقص في المهارات والقوة العاملة

72. أقرت الوثيقة PCT/WG/3/2 ببعض الصعوبات في تدريب الموظفين على البحث والفحص في المكاتب الوطنية والإقليمية. على سبيل المثال، غالباً ما تفتقر المكاتب الصغيرة إلى فاحصين لديهم المهارات المناسبة لإجراء تدريبهم الداخلي الخاص بهم. إضافة إلى أن المكاتب التي يمكنها تقديم تدريب لمكاتب أخرى لديها موارد محدودة متاحة لتقديم المساعدة في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، فإن المكتب الدولي وإن كان لديه بعض الموظفين من ذوي الخبرة في أعمال البحث والفحص، فإنه غير قادر على المحافظة على الخبرة اللازمة لتقديم تدريب مباشر لمكاتب أخرى. وأشارت أيضاً خارطة طريق معاهدة البراءات

إلى أن التدريب المتفاوض بشأنه على المستوى الثنائي بين المكاتب يمكن أن يؤدي إلى التداخل والازدواجية (انظر الفقرات من 178 إلى 180 من الوثيقة PCT/WG/3/2).

73. وعلى هذا الأساس، أيدت الدول الأعضاء التوصية التالية (انظر الفقرة 181 من الوثيقة PCT/WG/3/2) فيما يتعلق بتحسين تنسيق التدريب على البحث والفحص:

"181. وبناء على ذلك، يُوصى بأن تنظر المكاتب الوطنية القادرة على تقديم تدريب على البحث والفحص الموضوعي في تنسيق أنشطتها من أجل تقديم تدريب تكاملي يمكن أن يعود بالنفع على أكبر عدد ممكن من المكاتب المتلقية. وقد يشمل ذلك الإشارة إلى مقدار ونوع التدريب الذي تستطيع تقديمه، والسماح بمطابقة طلبات التدريب بالدورات المتاحة، وإدارة تدريب إقليمي وليس وطنيا حيثما توجد مكاتب عديدة لديها احتياجات لغوية وموضوعية مماثلة. وينبغي أن ينظر المكتب الدولي في اتباع نهج مماثل فيما يتعلق بالتدريب على العمليات الإجرائية لمعاهدة البراءات مثل عمل مكتب تسلم الطلبات."

التقدم

74. فيما يتعلق بالتوصية المذكورة في الفقرة 181 من الوثيقة PCT/WG/3/2، الوارد نصها في الفقرة 73 أعلاه، أعد المكتب الدولي وثيقة من أجل الدورة الحادية والعشرين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة البراءات في عام 2014 لبدء حوار مع الإدارات الدولية وجميع الدول الأعضاء بشأن "1" كيفية تحسين أنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بتدريب الفاحصين، "2" ومدى تمكن الدول الأعضاء من دعم أنشطة المساعدة التقنية المذكورة، "3" والدور الذي يمكن أن يؤديه المكتب الدولي لتيسير التعاون الدولي في مجال تدريب الفاحصين وتقاسم الأدوات ومواد التدريب (انظر الوثيقة PCT/MIA/21/4).

75. وعملا بتوصية اجتماع الإدارات الدولية في دورته الحادية والعشرين، أعد المكتب الدولي اقتراحات لتحقيق تنسيق أفضل في عملية تدريب الفاحصين بين المكاتب الوطنية، مع مراعاة مسائل التخطيط الفعال على المدى البعيد، وتبادل الخبرات الخاصة بتقديم التدريب الفعال، والتوفيق بين احتياجات تدريب الفاحصين والمكاتب القادرة على تلبية الاحتياجات ذات الصلة. ونوقشت هذه الاقتراحات فيما عقده اجتماع الإدارات الدولية والفريق العامل من دورات في عام 2015 (انظر الوثيقتين PCT/MIA/22/5 و PCT/WG/8/7). وأعرب الفريق العامل عن تأييده الشديد لتعزيز دور المكتب الدولي في تنسيق تدريب فاحصي البراءات بين المكاتب، والتمس من المكتب الدولي أن يصدر تعميما، كخطوة أولى، يطلب فيه من المكاتب تقديم معلومات عن أنشطة تدريب الفاحصين التي تقوم بها المكاتب لصالح مكاتب أخرى، وخاصة مكاتب البلدان النامية، لكي يُسترشد بهذه المعلومات على وجه أفضل في المرحلة التالية من المناقشات التي تُجرى بشأن الطريقة التي يمكن للمكتب الدولي أن يعمل بها كهيئة منسقة على أنجع وجه (انظر الفقرة 46 من الوثيقة PCT/WG/8/25).

76. وفي الدورة التاسعة للفريق العامل في عام 2016، قدم المكتب الدولي تقريرا عن الأنواع المختلفة لأنشطة التدريب التي تقدمها المكاتب، واقترح بعض توصيات المتابعة، وأيد الفريق العامل هذه التوصيات (انظر الوثيقة PCT/WG/18/09).

77. وتتطلب إحدى التوصيات من المكتب الدولي أن يُجري دراسات استقصائية سنوية لدعوة المكاتب إلى الإبلاغ عن أي أنشطة تدريبية تنفذها أو تتلقاها، وأن ينشر خلاصة وافية لهذه الأنشطة على موقع الويبو الإلكتروني (انظر الفقرة 45 من الوثيقة PCT/WG/9/18). وبناء على ذلك، أرسل المكتب الدولي دراسة استقصائية إلى المكاتب ليدعوها إلى الإبلاغ عن أنشطة التدريب في عام 2016. واتبعت الدراسة الاستقصائية أيضا بعض التوصيات الأخرى، بما في ذلك تجميع المكتب

الدولي لمواد ودورات التدريب الذاتي التي تقدمها المكاتب. وعرض المكتب الدولي تقييماً للدراسة الاستقصائية على الدورة العاشرة للفريق العامل في مايو 2017 (انظر الوثيقة PCT/WG/10/7) وأعدّ قائمة بمصادر التعلم الإلكتروني ونشرها على الموقع الإلكتروني في العنوان التالي: [http://www.wipo.int/meetings/en/wg10/e-learning\\_resource](http://www.wipo.int/meetings/en/wg10/e-learning_resource.eshttp://www.wipo.int/meetings/en/wg10/e-learning_resource).

78. ودعا أيضاً الفريق العامل، في دورته التاسعة، المكتب الدولي إلى إعداد مذكرة مفاهيمية عن تعزيز التنسيق في تدريب الفاحصين على الفحص الموضوعي للبراءات، لا سيما عن طريق التعاون مع المكاتب المانحة، كي يناقشها الفريق العامل في دورته المقبلة (انظر الفقرة 50 من الوثيقة PCT/WG/9/18). وإضافة إلى ذلك، دُعي المكتب الدولي إلى أن يبحث مسألة وضع وتسيير نظام لإدارة التعلم، وأن يعد مذكرة مفاهيمية ليناقشها الفريق العامل في دورته المقبلة (انظر الفقرة 65 من الوثيقة PCT/WG/9/18). وعُرضت مقترحات في هذه المجالات، بما في ذلك وضع إطار كفاءات للقاتمين على الفحص الموضوعي للبراءات، على الدورة العاشرة للفريق العامل في مايو 2017 (انظر الوثيقة PCT/WG/10/9). وسيُدرج هذا الأمر مرة أخرى في جدول أعمال الفريق العامل في دورته الحالية.

### أعمال أخرى

79. سيواصل المكتب الدولي تقديم تقرير سنوي عن أنشطة التدريب التي تُنفَّذ فيما بين المكاتب، وسيقدم إلى الدورة الحالية (الحادية عشرة) للفريق العامل تقريراً عن التقدم الإضافي المحرز في وضع إطار كفاءات للقاتمين على الفحص الموضوعي للبراءات ونظام لإدارة التعلم.

80. وسيواصل أيضاً المكتب الدولي السعي إلى تحسين تقديمه للتدريب، مع مراعاة تطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات المتاحة، من خلال مراجعة وثائقه وتقديم التدريب مباشرة، سواء في الموقع أو من بعد عن طريق حلقات دراسية شبكية وما شابه ذلك.

### معالجة النفاذ إلى أنظمة بحث فعالة

81. ناقشت الوثيقة PCT/WG/3/2 المبادرات الرامية إلى تحسين إمكانية نفاذ المكاتب الوطنية إلى أنظمة بحث فعالة. وقدِّمت، على وجه الخصوص، معلومات عن برنامج النفاذ إلى البحوث من أجل التنمية والابتكار (ARDI) الذي أُطلق في يوليو 2009 – وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص مع كبار موردي المعلومات المتعلقة بالبراءات ويسمح لمكاتب الملكية الفكرية المؤهلة في البلدان النامية بالحصول على نفاذ مجاني أو منخفض التكلفة إلى أدوات وخدمات متطورة لاسترجاع بيانات البراءات وتحليلها – وعن تطوير قاعدة بيانات ركن البراءات (انظر الفقرتين 183 و184 من الوثيقة PCT/WG/3/2).

82. ولذلك، أيدت الدول الأعضاء التوصية التالية، فيما يتعلق بتحسين معالجة النفاذ إلى أنظمة بحث فعالة (انظر الفقرة 185 من الوثيقة PCT/WG/3/2):

"185. يُوصى بأن يواصل المكتب الدولي والدول المتعاقدة البحث عن سبل عملية ومعقولة التكلفة تنمي بها المكاتب الوطنية قدرات البحث على الإنترنت."

### التقدم

83. لا يزال برنامج النفاذ إلى البحوث من أجل التنمية والابتكار يتيح إمكانية النفاذ إلى معلومات علمية وتقنية في بلدان نامية للمؤسسات الأكاديمية والبحثية غير الربحية ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية. ومن خلال هذا البرنامج، يوفر أكثر من 100 ناشر إمكانية النفاذ إلى نحو 30 000 مجلة متخصصة وكتاب ومصنف مرجعي لصالح 121 بلداً نامياً وإقليماً. وتعتمد الأهلية للنفاذ إلى الموارد المتاحة على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وأرقام مؤشر التنمية البشرية، وحالة أقل

البلدان نموا في الأمم المتحدة. وتمتع إحدى مجموعات البلدان بإمكانية النفاذ المجاني من خلال برنامج النفاذ إلى البحوث من أجل التنمية والابتكار، في حين أن مجموعة أخرى تتمتع بإمكانية النفاذ مقابل 1500 دولار أمريكي لكل مؤسسة في السنة التقويمية.

84. ويسهم أيضا برنامج النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات (ASPI) في تنمية قدرات البحث على الإنترنت لثمانين مؤسسة مسجلة في ثلاثين بلدا من البلدان النامية وأقل البلدان نموا. ومن خلال هذا البرنامج، يمكن أن تستفيد مكاتب البراءات المؤهلة وكذلك المؤسسات الأكاديمية والبحثية في البلدان النامية من النفاذ إلى منتجات البحث في بيانات البراءات وتحليلها التي يوفرها موردو المعلومات المتعلقة بالبراءات مجانا أو بتكلفة مخفضة. ويوجد، في الوقت الحالي، ثمانية من موردي قواعد البيانات التجارية يقدمون أنظمتهم الخاصة بالبحث في البراءات وتحليلها من خلال البرنامج بوصفهم شركاء مساهمين. وتُمنح إمكانية النفاذ لحساب واحد لكل خدمة من خدمات قواعد البيانات مجانا لمكاتب البراءات وكذلك للمؤسسات الأكاديمية والبحثية في أقل البلدان نموا، وتُمنح إمكانية النفاذ مقابل 1000 فرنك سويسري لكل حساب في السنة التقويمية بحد أقصى ثلاثة حسابات لكل خدمة من خدمات قواعد بيانات البراءات لمكاتب البراءات وكذلك للمؤسسات الأكاديمية والبحثية في بلدان مختارة متوسطة الدخل، وتُمنح إمكانية النفاذ إلى ثلاثة حسابات كحد أقصى لكل خدمة من خدمات قواعد بيانات البراءات لمكاتب البراءات فقط بتكلفة قدرها 3000 فرنك سويسري لكل حساب في السنة التقويمية لبلدان أخرى مختارة.

85. ويوجد مزيد من المعلومات عن برنامج النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات وبرنامج النفاذ إلى البحوث من أجل التنمية والابتكار على موقع الويب الإلكتروني، ويرد بيان ذلك في الفقرة 36 من تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/21/2)، الذي سيُعرض على الدورة الحادية والعشرين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في مايو 2018.

86. وواصل المكتب الدولي تطوير قاعدة بيانات ركن البراءات، على النحو الموضح في الفقرة 61 أعلاه.

### أعمال أخرى

87. سيواصل المكتب الدولي العمل مع مُقدمي قواعد البيانات والمكاتب من أجل تحسين نفاذ مكاتب الملكية الفكرية إلى المعلومات التقنية، لا سيما في البلدان النامية. ويمكن أيضا لمكاتب الملكية الفكرية في البلدان المتقدمة أن تستكشف سبل إتاحة قواعد بيانات البحث الإلكتروني لمكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية وأقل البلدان نموا بأسعار اشتراك مخفضة.

التوصيات المتعلقة بالتكلفة وسائر قضايا النفاذ، وبالالتحاق وتوافر الضمانات

### إتاحة تخفيضات الرسوم

88. بعد الإقرار بأن رسوم معاهدة البراءات لا تزال عائقا كبيرا يحول دون دخول بعض المودعين في نظام معاهدة البراءات، أسهبت الوثيقة PCT/WG/3/2، في الفقرات من 187 إلى 190، في توضيح ضرورة تقديم مزيد من المساعدة لبعض المودعين، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الأكاديمية، مع مراعاة مجموعة متنوعة من المسائل، منها أن رسوم معاهدة البراءات ليست سوى جزء صغير جدا من إجمالي تكلفة السعي إلى الحصول على حماية دولية بموجب براءة، ومن ثم فإن مستوى تلك الرسوم وحده لن يحل مشكلة النفاذ إلى نظام البراءات بوجه أعم، والأثر المحتمل على إيرادات رسوم معاهدة البراءات، ومن ثم تأثيرات ذلك على الموارد المالية للمنظمة.

89. وعلى هذا الأساس، أيدت الدول الأعضاء في عام 2010 التوصية التالية (الواردة في الفقرة 191 من الوثيقة PCT/WG/3/2):

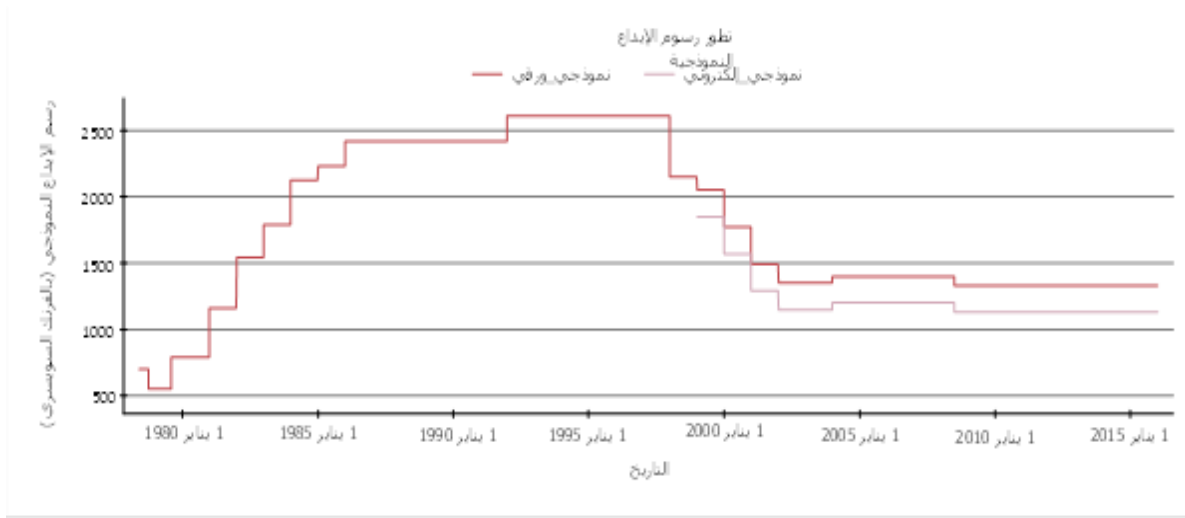
"191. يُوصى بأن يقوم المكتب الدولي والدول المتعاقدة بمزيد من المراجعة لمستوى الرسوم التي يدفعها المودعون على اختلاف أنواعهم، والبحث عن حلول مبتكرة لمشكلة ضمان عدم عزوف المودعين عن استخدام النظام بسبب ارتفاع مستوى الرسوم."

التقدم

- مستوى رسوم معاهدة البراءات بوجه عام

90. ينبغي، في البداية، التذكير بأن رسم الإيداع الدولي النموذجي قد انخفض، على مر السنين، انخفاضاً كبيراً لجميع أنواع المودعين، مع مراعاة التغييرات التي شهدتها هيكل رسوم الإيداع الدولي على مر السنين. وقبل إدخال رسوم العدد الأقصى للتعيينات، ارتفع متوسط عدد التعيينات من 5 في عام 1978 إلى 10 في عام 1984. وبافتراض الارتفاع المطرد لعدد التعيينات بين هذين التاريخين وبافتراض أن متوسط طول الطلب الدولي هو 30 صفحة، يوضح الرسم التالي كيف تطورت رسوم الطلب الدولي النموذجي في حالة الإيداع الورقي وفي حالة الإيداع في شكل إلكتروني، مع مراعاة أشهر التخفيضات لرسوم الإيداع الإلكتروني (200 فرنك سويسري). ويمكن ملاحظة أن رسم الإيداع الدولي النموذجي لم يبلغ الآن سوى نصف ما كان عليه في عام 1992.

الشكل 19: تطور رسوم الإيداع النموذجية من عام 1978 إلى الوقت الحاضر



91. وإذا وضعنا في الاعتبار أيضاً أن معظم مودعي الطلبات يستفيدون من تخفيض الرسوم بما لا يقل عن 200 فرنك سويسري للإيداع الإلكتروني، وأن 2 612 فرنكاً سويسرياً في عام 1992 يساوي اليوم بسبب التضخم نحو 3 100 فرنكاً سويسرياً، فسنجد أن الرسم الفعلي قد انخفض إلى نحو ثلث مستواه في أوائل التسعينيات. وتمكّن المكتب الدولي من مواصلة إدارة النظام رغم انخفاض إيرادات الرسوم الفعلية لكل طلب إلى نحو ثلث مستوياتها في أوائل التسعينيات لخير دليل على وفورات الفعالية التي تحققت في المكتب الدولي من خلال تحسين الممارسات الإدارية وإدخال أنظمة المعالجة الإلكترونية على مر السنين.

- معايير أهلية تتمتع مودعين من بلدان معينة بتخفيضات الرسوم

92. بناء على توصيات الفريق العامل المتفق عليها في دورته التي عُقدت في يونيو 2014، اعتمدت جمعية معاهدة البراءات، في دورتها السادسة والأربعين التي عُقدت في سبتمبر 2014، التعديلات المقترحة إدخالها على جدول رسوم معاهدة

البراءات، مما أدى إلى إدخال معايير جديدة لتحديد الدول التي يحق لمواطنيها وللمقيمين فيها الحصول على تخفيض بنسبة 90% في رسوم الإيداع الدولي وبعض الرسوم الأخرى التي يجب دفعها إلى المكتب الدولي. وكان الأثر العملي لهذا التغيير هو أنه اعتباراً من 1 يوليو 2015، أصبحت الطلبات المقدمة من أشخاص طبيعيين من مواطني 10 دول إضافية أو من المقيمين فيها مؤهلة لتخفيض الرسوم، ولم تعد الطلبات المقدمة من مودعين من مواطني دولتين أو من المقيمين فيها مؤهلة لهذا التخفيض.

93. ووفقاً لما كان الفريق العامل قد اتفق عليه في دورته السابعة، عُرض على الفريق العامل في مايو 2017 تقرير مرحلي عن تنفيذ التعديلات المدخلة على جدول رسوم معاهدة البراءات، بعد عامين من تنفيذ التعديلات (انظر الوثيقة PCT/WG/10/20). وفي ذلك التقرير المرحلي، خلص المكتب الدولي إلى أنه لا يمكنه أن يستخلص أي نتيجة بشأن آثار التغييرات في معايير الأهلية سوى ملاحظة ما يلي:

(أ) يبدو أن إتاحة تخفيضات الرسوم تؤثر في الميل إلى إيداع الطلبات الدولية باسم شخص طبيعي حيثما أمكن ذلك؛

(ب) ولكن أي تغيير في العدد الإجمالي للإيداعات نتيجة لتخفيض الرسوم كان يبدو في كثير من الأحيان أقل بكثير من تأثيرات العوامل الأخرى التي شهدتها الحيز الاقتصادي والسياسي للبلدان المعنية.

94. وسوف يُعرض مزيد من المعلومات على الفريق العامل لمعاهدة البراءات في الدورة الحالية للعلم بها. وينص البند 5 من جدول الرسوم بصيغته المعدلة على أن الجمعية يجب أن تراجع المعايير المنقحة لتخفيض الرسوم المنصوص عليها في البندين الفرعيين 5(أ) و(ب) من جدول الرسوم كل خمس سنوات. ومن ثم فإن المراجعة الأولى للمعايير المنقحة من قبل الجمعية سوف تكون في عام 2020، بعد خمس سنوات من بدء نفاذ المعايير المنقحة في 1 يوليو 2015.

- تخفيضات الرسوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات والمعاهد البحثية العامة

95. ناقش الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات في دورتيه السادسة والسابعة اللتين عُقدتا في عامي 2013 و2014، على التوالي، إمكانية إدخال تخفيضات في رسوم معاهدة البراءات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات والمعاهد البحثية غير الهادفة للربح، وناقش من ضمن ما ناقش مسائل مثل: "1" الأساس المنطقي لوضع رسوم مميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات والمعاهد البحثية غير الهادفة للربح ومدى فعالية ذلك؛ "2" والتأثير المحتمل لمثل هذه التخفيضات في الرسوم على إيرادات نظام معاهدة البراءات والسبل الممكنة لإدخال هذه التخفيضات في الرسوم بطريقة مستدامة مالياً ولا تؤثر على الإيرادات؛ "3" ومعايير الأهلية الممكنة لمثل هذه التخفيضات في الرسوم؛ "4" والمسائل المتعلقة بالتنفيذ التي سوف يلزم تناولها. وكان إدخال هذه التخفيضات في الرسوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الاقتراحات الواردة في اقتراحات "معاهدة البراءات 20/20" التي قدمتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (انظر الوثائق PCT/WG/5/18، و PCT/WG/6/15، و PCT/WG/7/20).

96. وفيما يتعلق بإمكانية إدخال تخفيضات في رسوم معاهدة البراءات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أقر الفريق العامل بوجود كثير من المسائل التي يلزم النظر فيها بعناية وحلها قبل إدخال تخفيضات جديدة في الرسوم لهذه المجموعات من مودعي الطلبات، ومن أبرز هذه المسائل ضرورة وضع تعريف موحد للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة لأغراض تخفيض رسوم معاهدة البراءات والاتفاق على هذه التعريف، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد سبل ممكنة لإدخال هذه التخفيضات في الرسوم بطريقة مستدامة مالياً ولا تؤثر في إيرادات المنظمة. واختُتمت المناقشات بشأن هذا الأمر في الدورة السابعة للفريق العامل بالاتفاق على عدم وجود سبيل واضح للمضي فيه قدماً، وعلى عدم القيام بأي عمل إضافي بشأن هذه المسألة حتى تتقدم إحدى الدول الأعضاء باقتراح عملي.

97. وناقش الفريق العامل في دورته التاسعة في عام 2016 أحد هذه الاقتراحات العملية، ألا وهو اقتراح مُقدّم من البرازيل لإدخال تخفيضات في رسوم معاهدة البراءات للجامعات والمعاهد البحثية الممولة من القطاع العام. ويدعو الاقتراح إلى إدخال تخفيضات الرسوم على مرحلتين، مع اقتراح منح تخفيضات الرسوم في المرحلة الأولى للجامعات والمعاهد البحثية الممولة من القطاع العام في بعض البلدان فقط، لا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ومن المحتمل توسيع نطاق هذه التخفيضات، في المرحلة الثانية، لتشمل الجامعات والمعاهد البحثية الممولة من القطاع العام في جميع البلدان الأخرى، ولكن ليس قبل تقييم نتائج المرحلة الأولى. واستمرت المناقشات بشأن الاقتراح المقدم من البرازيل في الفريق العامل في دورته العاشرة في عام 2017، وإن كانت مقصورة على احتمالية تخفيض الرسوم للجامعات فقط، وستستمر في حلقة عمل مخصصة لهذا الأمر من المقرر عقدها خلال الدورة الحالية للفريق العامل، وفي دورة الفريق العامل نفسه.

### أعمال أخرى

98. سيواصل الفريق العامل لمعاهدة البراءات في الدورة الحالية مناقشة اقتراح البرازيل الخاص بإمكانية إدخال تخفيضات في الرسوم للجامعات، كما ذُكر في الفقرة 97 أعلاه.

99. ويبلغ رسم الإيداع الدولي النموذجي الذي يدفعه مودعو الطلبات في الوقت الحاضر نحو نصف ما كان عليه في منتصف التسعينيات (أو ثلثه، في ضوء التضخم)، كما ذُكر أعلاه. وما تحقق في المكتب الدولي من أوجه الكفاءة في المعالجة يعني أن هذا الرسم لا يزال معقولاً في الوقت الحاضر. إلا أنه ربما يلزم النظر في عدد من المسائل:

- حينما يدفع 95% من مودعي الطلبات رسماً مخفضاً (لأنهم يستفيدون من تخفيضات الرسوم المتعلقة بالإيداع الإلكتروني)، فإن الرسم "العادي" لا يعد عادياً. وقد تحقق الهدف الأصلي المتمثل في التشجيع على الإيداع الإلكتروني، كما أن الفوائد التي تعود على المودعين من الإيداع الإلكتروني وصلت إلى درجة أنه لا يكاد يوجد مودعون سيعودون إلى الإيداع الورقي حتى إذا تساوت الرسوم في الحالتين. وربما يُقترح إعادة تعديل مستويات الرسوم في السنوات القادمة.
- إن أكبر تخفيض من أجل الإيداع الإلكتروني (300 فرنك سويسري في حالة الإيداع بنسق لغة الترميز الموسعة (XML)) يُمنح لتحقيق هدف موجه نحو الخدمات، ألا وهو القدرة على تقديم النصوص الكاملة لمتون الطلبات بدقة 100% لصالح المكاتب المعينة ومقدمي المعلومات المتعلقة بالبراءات، وليس لأن الطلبات المودعة إلكترونياً أرخص في المعالجة من الطلبات المودعة بنسق PDF (بشرط أن تكون البيانات البيولوجية من الطلب بنسق XML). وفي حين أن أدوات الإيداع بنسق XML يجري تحسينها ويجري تعزيز هذا المسار، تفترض التوقعات المالية حدوث انتقال تدريجي نحو نسق XML.
- رغم أن رسم الإيداع الدولي "النموذجي" أقل بكثير من المستويات التي كانت موجودة في منتصف التسعينيات، فإن معدل السعر أكبر مما كان سيدفع مقابل الرسم الأساسي (القديم) ورسوم ما يصل إلى أربعة تعيينات. ويمكن أن يُنظر إلى ذلك على أنه عامل مثبط صغير يعوق استخدام النظام حينما تكون النية معقودة على دخول المرحلة الدولية في عدد قليل فقط من البلدان، لا سيما إذا كان مودع الطلب متأكداً من البلدان التي ستطلب الحماية فيها ولا يحتاج إلى إعداد ترجمات. ويُستحسن، من حيث المبدأ، التأكد من أن النظام ذو قيمة ونفع لأي مودع يفكر في الحماية الدولية بموجب براءة. ولكن نظراً لأن تكاليف المعالجة تكاد الآن أن تكون مستقلة تماماً عن عدد التعيينات أو حالات دخول المرحلة الوطنية، فمن الصعب أن تتصور كيف يمكن تحقيق ذلك بتكلفة ميسورة عن طريق رسم تحفيزي معقول على أساس الاقتصار على عدد قليل من التعيينات.

100. أما فيما يتعلق بعناصر الرسم الأخرى، فإن التكلفة التي يتكبدها المكتب الدولي في معالجة طلبات دولية طويلة أصبحت لا تزيد على تكلفة الطلبات القصيرة إلا زيادة ضئيلة، لأنه لا تكاد توجد الآن نسخ ورقية تُطبع أو تُرسل بالبريد. ولكن من المفيد وفقا للسياسة العامة التشجيع على أن يكون الإفصاح موجزا، كي لا تتوارى المعلومات المهمة في كمية كبيرة من النصوص الأقل أهمية. ولذلك من المستحسن عدم إدخال أي إصلاحات جوهرية على هذا الجزء من الرسم، رغم أنه ربما يوجد مجال لإجراء تعديلات على مدى تطبيق الرسم المستحق عن كل صفحة على استمارة عريضة معاهدة البراءات.

101. وخلاصة القول أنه سيلزم رصد مستويات الرسوم بعناية، وقد يكون من المناسب، أو من الضروري حقا، في المستقبل إدخال تغييرات على الهيكل. ولكن نظرا لحساسية أي تغيير ولتجنب مجموعات متعددة من المفاوضات بشأن قضايا مختلفة، يُقترح تأجيل أي تفكير في إجراء تغيير هيكلي حتى تصبح المراجعة ضرورية، على سبيل المثال لأن المستوى المتوقع لاستخدام خيار الإيداع بنسق XML يشير إلى أن النموذج الحالي سوف يصبح غير مستدام.

### تبسيط الاستمارات والإجراءات والخدمات الإلكترونية

102. رغم الإشارة إلى أن قدرا كبيرا من تعقيدات اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات ناتج عن ضرورة إيجاد حلول تلميحتياجات جميع الدول المتعاقدة في المجالات المختلفة، شددت الوثيقة PCT/WG/3/2 على استحباب تبسيط الاستمارات والإجراءات حيثما أمكن، وتقديم مبادئ توجيهية بسيطة تُجيب مُودعي الطلبات التعامل مع تفاصيل اللائحة التنفيذية قدر الإمكان، وينبغي كذلك تطوير الأنظمة الإلكترونية باستخدام واجهات استخدام وتعليمات إرشادية يسهل الوصول إليها وتوضيح الأمور المطلوبة في العمليات الإدارية دون اللجوء إلى قواعد اللائحة التنفيذية إلا في حالات استثنائية.

103. وعلى هذا الأساس، أيدت الدول الأعضاء في عام 2010 التوصيات التالية (الواردة في الفقرات 193 و194 و195 من الوثيقة PCT/WG/3/2):

"193. يُوصى بأن تلتفت الدول المتعاقدة انتباه المكتب الدولي إلى أي سبيل ترى أنه يمكن بها تبسيط الإجراءات على مودعي الطلبات دون الحاجة إلى تغيير القوانين الوطنية.

"194. يُوصى بأن يراجع المكتب الدولي دليل مودعي الطلبات بناء على معاهدة البراءات لضمان أنه يُحدَّث أولا بأول ويُقدِّم معلومات مفيدة وسهلة الفهم.

"195. يُوصى المكتب الدولي والمكاتب التي تعمل على إعداد أنظمة إلكترونية لمعاهدة البراءات بالحرص على إيلاء اهتمام خاص، عند تحديث الاستمارات والأنظمة الإلكترونية، بأن تكون اللغة وواجهات الاستخدام وما يرتبط بها من تعليمات إرشادية تُغني مودع الطلب عن الرجوع إلى اللائحة التنفيذية في معظم الحالات."

### التقدم

104. عند تأييد التوصيات المذكورة أعلاه، أقرت الدول الأعضاء بأن تحسين فرادى الاستمارات ووظائف الأنظمة وأقسام دليل مودعي الطلبات من شأنه أن يكون مشروعا طويلا الأجل، وأشارت إلى محدودية العدد المتاح من الموظفين في المكتب الدولي الذي سيجعل على عاتقه معظم أعباء تنفيذ هذه التوصيات، ولذلك فإن التغييرات ستُنَفَّذ حينما تحتاج الاستمارات ووظائف الأنظمة ودليل مودعي الطلبات بناء على معاهدة البراءات ("الليل") إلى الانتباه إليها لأسباب أخرى، بدلا من تطبيق التغييرات على كل شيء على المدى القصير (انظر الفقرة 196 من الوثيقة PCT/WG/3/2).

105. وعملا بالتوصية الواردة في الفقرة رقم 194 من الوثيقة PCT/WG/3/2، راجع المكتب الدولي الدليل لضمان أنه مُحدَّث بقدر ما يستطيع المكتب الدولي. وتُحدَّث باستمرار مرفقات الدليل (التي تحتوي على معلومات مُحدَّدة عن فرادى



المكاتب والإدارات) في أقرب وقت ممكن بعد أن يتسلم المكتب الدولي التحديثات، مع النشر الأسبوعي للمواد المحدثة، كما ذُكر في عام 2011 في الفقرة 86 من الوثيقة PCT/WG/4/3.

106. ومن المهم، في هذا السياق، ملاحظة أن *الدليل*، فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بشتى تفاصيل كل مكتب من مكاتب الملكية الفكرية بصفتها مكاتب وإدارات في نظام معاهدة البراءات، لا يمكن أن يكون كاملاً إلا بمقدار ما تقدمه المكاتب والإدارات من بيانات إلى المكتب الدولي. ويوجد في الوقت الحاضر أكثر من 20 دولة متعاقدة تحتوي بياناتها على ثغرات كبيرة.

107. وبعد أن ذكر المكتب الدولي على وجه الخصوص أن هناك مكاتب معينة لا تُبلّغه في بعض الأحيان حينما تُطَبَّق تلك المكاتب قوانين وإجراءات جديدة تؤثر في الطلبات الدولية التي دخلت المرحلة الوطنية لديها، أرسل المكتب الدولي تذكيراً عن طريق أحد تعميمات معاهدة البراءات بشأن بيانات المرحلة الوطنية (التعميم C. PCT 1506، بتاريخ 30 مارس 2017، "تذكير للمكاتب المعينة و/أو المختارة بتقديم معلومات كاملة وحديثة عن متطلبات المرحلة الوطنية إلى المكتب الدولي حتى يتمكن من نشرها في دليل مُودي الطلبات بناء على معاهدة البراءات وعلى موقع الويبو الإلكتروني").

108. واستمر العمل في سبيل إعداد نظام يحتفظ بجميع "البيانات المرجعية لمعاهدة البراءات" التي تُستخدم في دليل مُودعي الطلبات، ونشرة أخبار معاهدة البراءات، والإشعارات الرسمية (جريدة معاهدة البراءات)، ونظام المعاهدة الإلكتروني، وأنظمة المكتب الدولي الداخلية لمعالجة طلبات معاهدة البراءات، وذلك على النحو الموضح في الوثيقة PCT/WG/4/3. وستكون قاعدة البيانات هذه، حينما تعمل بكامل طاقتها، بمثابة "المصدر الوحيد" لجميع عناصر البيانات المطلوبة في جميع أنظمة المكتب الدولي ومنشوراته، وسوف تُمكن المكتب الدولي من معالجة تلك البيانات بكفاءة أكبر بكثير، وتقليل الازدواجية إلى أدنى حد، والمساعدة على ضمان الاتساق.

109. وفيما يتعلق بتحديث استمارات معاهدة البراءات والأنظمة الإلكترونية، على النحو الموصى به، سعى المكتب الدولي إلى إيلاء اهتمام خاص باللغة ورسائل المساعدة ذات الصلة المقدمة من أجل تقليل حاجة مُودعي الطلبات إلى الرجوع إلى اللائحة التنفيذية السارية لمعاهدة البراءات.

110. وأتاحت الخدمات المقدمة من خلال نظام المعاهدة الإلكتروني سبلاً لقيام مزيد من المكاتب الوطنية بإعداد الاستمارات إلكترونيا والتأكد من أن البيانات التي يلزم إعادة استخدامها في المعالجة من قبل المكتب الدولي أو المكاتب الأخرى يمكن جلبها مباشرة إلى الأنظمة لمساعدة العمليات ذات الصلة. إلا أن النتيجة العملية لذلك لا تزال حتى الآن محدودة نظراً لأن الطلبات التي تعالجها المكاتب داخل نظام المعاهدة الإلكتروني لا تمثل سوى جزء صغير من إجمالي الطلبات الدولية.

111. وشجعت اقتراحات "معاهدة البراءات 20/20" التي قدمتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية المكتب الدولي على إدخال مزيد من خيارات "الخدمة الذاتية" داخل نظام معاهدة البراءات (انظر الفقرة 8 من الوثيقة PCT/WG/7/20). وقد أدخلت خدمة نظام المعاهدة الإلكتروني مجموعة متنوعة من السمات الجديدة حيث يُدخل مودعو الطلبات البيانات التي يمكن استيرادها مباشرة إلى النظام، وأبرزها الإجراءات الخاص بتحديد تغيير ما بموجب القاعدة 92<sup>(ثانياً)</sup> من اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات. وقد أدى ذلك إلى تقليل الإجراءات التي يلزم أن يتخذها المكتب الدولي في معظم الحالات إلى نقرة واحدة لتأكيد أن البيانات قد تُقبل وأن الاستمارات ذات الصلة يمكن إصدارها. إلا أن المخاوف المتعلقة بالتحقق من صحة التوقيعات، وكذلك جودة البيانات، منعت هذه الإجراءات وغيرها من أن تصبح خدمة ذاتية تماماً.

## أعمال أخرى

112. ظل، وسيظل، المكتب الدولي يتواصل مع المكاتب المعنية، ليدعوها إلى تقديم المعلومات والمرفقات الناقصة، وإرسال المسودات التي يعدها المكتب الدولي بناءً على مجوته الخاصة للتصديق عليها من قبل المكتب. ويلتمس المكتب الدولي مرة أخرى أن تتعاون جميع المكاتب والإدارات العاملة في ظل معاهدة البراءات على حل مشكلات نقص المعلومات.

113. أما وقد أصبح الآن نظام المعاهدة الإلكتروني قادراً على تقديم خدمات عبر الإنترنت، مما يسمح بالتفاعل الآلي الآني بين المكاتب، فقد يكون من العملي استئناف النظر في كيفية مواءمة المعالجة لتكون مدفوعة بالتبادل الفعال للبيانات من أجل تحقيق النتائج المطلوبة، بدلاً من محتوى وبنية الاستمارات الحالية التي تُستخدم للتعبير عن العمليات الأساسية. وقد يحقق ذلك فوائد كبيرة على المدى البعيد للمكاتب الوطنية والمكتب الدولي على حد سواء، مما يزيد من كفاءة المعالجة ويقلل وقت وتكلفة تحديث الاستمارات أولاً بأول. إلا أنه سيتطلب تنسيقاً كبيراً لضمان أن العمليات الأكثر فائدة هي المستهدفة أولاً وأن المكاتب قادرة على الانتقال بسلاسة من الاستمارات التقليدية إلى خدمات الاستبدال بسرعات مختلفة.

## إخطارات عدم التوافق

114. أيدت الدول الأعضاء في عام 2010 التوصية التالية (الواردة في الفقرة 198 من الوثيقة PCT/WG/3/2) بعد أن ذكرت أنه كان يوجد في عام 2009 ما يقرب من 150 تحفظاً وإخطاراً وإعلاناً بعدم التوافق فيما يتعلق بمختلف المواد والقواعد والتعليمات الإدارية الخاصة بمعاهدة البراءات، مما يعني أن المعاهدة يمكن أن تكون لها آثار تختلف من دولة لأخرى كما يراها مودع الطلب، لا سيما أن الغالبية العظمى منها تتعلق بمختلف أحكام الضمانات التي كانت قد أدخلت للسماح لمودعي الطلبات بتدارك الأخطاء العرضية التي يمكن لولا تداركها أن تكون أخطاء فادحة في طلباتهم:

"198. يوصى بأن تراجع الدول المتعاقدة توافقيها مع اللائحة التنفيذية والتعليمات الإدارية وأن تسعى إلى تحديد ما إذا كان بإمكانها سحب إخطارات عدم التوافق أم لا."

## التقدم

115. توجد قائمة بأوجه التضارب القانوني الوطني الموجودة حالياً فيما يتعلق باللوائح التنفيذية السارية لمعاهدة البراءات على الصفحة الرئيسية لمعاهدة البراءات بموقع الويب الإلكتروني<sup>14</sup>، في قائمة مشتركة مع التحفظات المعلقة بموجب المادة 64 من معاهدة البراءات. وقد أحرز بعض التقدم في خفض عدد حالات التضارب القائمة منذ تأييد الفريق العامل للتوصية الواردة في الفقرة 198 من الوثيقة PCT/WG/3/2. ومنذ عام 2010، سحبت 11 دولة متعاقدة بموجب معاهدة البراءات حالات التضارب التالية فيما يتعلق بقواعد اللائحة التنفيذية والتعليمات الإدارية لمعاهدة البراءات:

2010: GB (القاعدة 49.6)؛ ES (القاعدة 20.8(أ) و(ب))؛

2011: HU (القاعدة 20.8(أ) و(ب))؛ القاعدة 26<sup>(ثانياً)</sup> 3(ي)؛ القاعدة 49<sup>(ثالثاً)</sup> 1(ز)؛ القاعدة 49<sup>(ثالثاً)</sup> 2(ح)؛ القاعدة 51<sup>(ثانياً)</sup> 2(ج) و3(ج)؛

2012: JP (القاعدة 20.8(أ) و(ب))؛ القاعدة 49.6)؛ LT (القاعدة 49<sup>(ثالثاً)</sup> 2)؛ PH (القاعدة 20.8(أ) و(ب))؛

2013: ES (القاعدة 26<sup>(ثانياً)</sup> 3(ي)؛ القاعدة 49<sup>(ثالثاً)</sup> 1(ز) و2(ح)؛ القاعدة 51<sup>(ثانياً)</sup> 1(و))؛

<sup>14</sup> انظر [http://www.wipo.int/pct/en/texts/reservations/res\\_incomp.html](http://www.wipo.int/pct/en/texts/reservations/res_incomp.html)

US:2014 القاعدة 49<sup>(ثانيا)</sup> 1.(ز) و2(ح):

2015: AU (القسم 703(و) من التعليمات الإدارية)؛ JP (القاعدة 26<sup>(ثانيا)</sup> 3.(ي)؛ القاعدة 49<sup>(ثانيا)</sup> 1.(ز) والقاعدة 49<sup>(ثانيا)</sup> 2.(ح)؛ KR (القاعدة 51<sup>(ثانيا)</sup> 3.(ج):

2016: لا يوجد أي سحب، ولكن التعديلات التي شهدتها اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات أضافت سلسلة أخرى من حالات عدم توافق القواعد (القاعدة 23<sup>(ثانيا)</sup> 2.(ب) و(ه))، وقدمت 10 مكاتب إخطارات مناظرة؛

2017: CA (القسم 703(و) من التعليمات الإدارية)؛

2018: BE (القاعدة 20.8(أ)؛ القاعدة 26<sup>(ثانيا)</sup> 3.(ي).

116. واعتبارا من 1 يوليو 2017، حُذف حُكمان من أحكام عدم التوافق فيما يتعلق بالقاعدتين 4-10(د) و51<sup>(ثانيا)</sup> 1(و) من اللائحة التنفيذية عقب سحب آخر الإخطارات المتعلقة بشأن عدم التوافق بناء على هاتين القاعدتين.

117. واعتبارا من 1 أبريل 2018، لا تزال توجد 94 حالة عدم توافق فردية في قوانين وطنية فيما يتعلق باللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات وحالتان أخريان فيما يتعلق بالتعليمات الإدارية (لا يشمل هذا العدد تحفظات المادة 64 من معاهدة البراءات).

### أعمال أخرى

118. أحرزت الدول المتعاقدة تقدما جيدا في جهودها الرامية إلى مراجعة أطرها القانونية الوطنية وسحب أي إخطارات بعدم التوافق، حيثما أمكن. ولكن يبدو، من وجهة نظر المكتب الدولي، أنه يمكن القيام بالمزيد فيما يتعلق بهذه التوصية من توصيات خارطة طريق معاهدة البراءات. ومن ثمَّ يود المكتب الدولي أن يشجع الدول المتعاقدة على تكرار جهودها الرامية إلى مراجعة أوجه التضارب القانوني القائمة مع اللائحة التنفيذية والتعليمات الإدارية لمعاهدة البراءات، والسعي إلى تحديد ما إذا كان بإمكانها سحب إخطارات عدم التوافق أم لا، لكي تستطيع تسهيل تشغيل نظام معاهدة البراءات بطريقة أكثر تنظيما وقابلية للتنبؤ بها من أجل مستخدميها. ومن المهم أيضا ملاحظة أن كثيرا من قواعد معاهدة البراءات التي توجد بشأنها حالات تضارب معلقة في القانون الوطني تمنح حماية لمودعي الطلبات عند حدوث أخطاء، مثل تجاوز مهلة زمنية؛ والتطبيق الموحد لهذه الحماية من قبل جميع مكاتب وإدارات معاهدة البراءات يحقق على أفضل وجه مصالح مستخدمي نظام معاهدة البراءات.

التوصيات المتعلقة بالمساعدة التقنية، ونقل المعلومات والتكنولوجيا في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

### المساعدة التقنية

119. منذ بدء عمليات نظام معاهدة البراءات في عام 1978، يجري التنسيق بين تنظيم مساعدة تقنية للبلدان النامية داخل الويبو في مجال البراءات، على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من معاهدة البراءات، مع أنشطة تعاون إنمائي أخرى في مجال الملكية الصناعية تحت مسؤولية هيئة الويبو المناسبة المنشأة لتنظيم أنشطة المساعدة التقنية والإشراف عليها لصالح البلدان النامية، وذلك على النحو الموضح في الوثيقة PCT/WG/3/2، وبمزيد من التفصيل في الوثيقة PCT/WG/5/6. وهكذا، منذ بدء عمليات نظام معاهدة البراءات في عام 1978، بالإضافة إلى كونه أكبر مصدر للإيرادات في الويبو ومن ثمَّ المصدر الرئيسي لتمويل معظم أنشطة التعاون الإنمائي، فإن أنشطة المساعدة التقنية الرئيسية التي قدمها نظام معاهدة البراءات

مباشرة كانت - ولا تزال حتى اليوم - تقتصر على الجوانب التي لها صلة مباشرة باستخدام البلدان النامية لمعاهدة البراءات، مثل إسداء المشورة القانونية إلى البلدان التي تنظر في الانضمام إلى معاهدة البراءات بشأن توافق القوانين والممارسات الوطنية؛ وتقديم تدريب خاص بمعاهدة البراءات لموظفي المكتب ومودعي الطلبات ومودعي الطلبات المحتملين لزيادة وعيهم بالنظام وفهمهم له؛ ومساعدة المكاتب على استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات لتحسين الاتصالات وزيادة النفاذ إلى المعلومات التقنية، بما في ذلك المساعدة في أعمال رقمنة مجموعات البراءات الوطنية وإتاحتها، وإتاحة المعلومات المتعلقة بدخول المرحلة الوطنية. وتوجد جوانب كثيرة أخرى للمساعدة التقنية المقدمة بصفة خاصة للبلدان النامية التي ترتبط بطريقة ما بمعاهدة البراءات، ولكن معظمها يجري التعامل معه على نحو أفضل من خلال برامج المساعدة التقنية الأعم داخل الويبو.

120. وعلى هذا الأساس، أيدت الدول الأعضاء في عام 2010 التوصيتين التاليتين (الواردتين في الفقرة 204 من الوثيقة PCT/WG/3/2 والفقرة 129 من الوثيقة PCT/WG/3/14 Rev.)، وقد عُوِّمِلت التوصية الثانية على أنها قد أُدرجت في الوثيقة PCT/WG/3/2 بوصفها الفقرة 204<sup>(ثانياً)</sup>:

"204. يُوصى، عند التماس المساعدة التقنية في سياق معاهدة البراءات، كما هو الحال في أي مجال آخر، بأن تضمن المكاتب والدول المتعاقدة أن يكون الغرض من الالتماس واضحاً وأن يكون المكتب الدولي على علم بالسياسات الوطنية ذات الصلة. وينبغي للمكتب الدولي أن يتأكد من أن ما يُقدَّم من مشورة وتدريب وأنظمة يراعي الاحتياجات والسياسات الوطنية على الوجه الصحيح.

"204<sup>(ثانياً)</sup>. يُوصى بأن يجري المكتب الدولي دراسة للنظر في مسألة تنسيق المساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من معاهدة البراءات، على نحو مُركِّز ويسترشد بتوصيات أجنحة التنمية، ولتقديم توصيات بشأن "اختصاصات" لجنة المساعدة التقنية المحتمل إنشاؤها. وستُعرض هذه الدراسة على اللوردة الرابعة للفريق العامل لاتخاذ قرار بشأنها."

#### التقدم

121. إن أنشطة المساعدة التقنية التي لها صلة مباشرة باستخدام البلدان النامية لمعاهدة البراءات تسترشد بمبادئ أجنحة التنمية، شأنها في ذلك شأن جميع أشكال المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. ويقوم المكتب الدولي، قدر المستطاع، بالتخطيط للأنشطة وتنفيذها وفقاً لكلٍ من عملية وضع خطة الويبو القطرية وكذلك إطار الويبو المعني بتصميم استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية من أجل التنمية، وذلك لضمان أنها موجهة نحو التنمية وقائمة على الطلب وشفافة، بناءً على احتياجات البلد ومستوى التنمية، وأنها وتراعي السمات الخاصة لكل بلد فيما يتعلق بالتصميم والتنفيذ والتقييم. وتوجد علاقة متبادلة بين نهج الخطة القطرية ونهج الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، إذ يسترشد أحدهما بالآخر.

122. وتشارك وحدات شتى من قطاعات مختلفة داخل الويبو في التخطيط الداخلي المفصل والتنسيق والتنفيذ النهائي لهذه الأنشطة التقنية التي لها صلة مباشرة باستخدام البلدان النامية لمعاهدة البراءات. ألا وهي شعبة قانون البراءات (داخل قطاع البراءات والتكنولوجيا)، وقطاع التنمية (لا سيما المكاتب الإقليمية)، وإدارة البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر والبلدان المتقدمة، وقطاع البنية التحتية العالمية، بالإضافة إلى مختلف شعب معاهدة البراءات التي تشارك في مثل هذه الأنشطة (وأبرزها شعبة التعاون الدولي لمعاهدة البراءات التي عادة ما تأخذ بزمام المبادرة في تنظيم مثل هذه الأنشطة، والشعبة القانونية لمعاهدة البراءات، وشعبة تطوير أعمال معاهدة البراءات).

123. وينصب تركيز أنشطة المساعدة التقنية التي لها صلة مباشرة باستخدام معاهدة البراءات على مساعدة البلدان النامية على تحقيق أفضل استفادة من نظام معاهدة البراءات، مع مراعاة الاحتياجات القطرية المحددة، لا سيما مستوى تطور نظام براءاتها الوطني ومستوى مشاركتها في أي تعاون إقليمي بشأن البراءات ونظام البراءات الدولي. وفي الدورة الخامسة للفريق

العامل المعني بمعاهدة البراءات في عام 2012، وافق الفريق العامل على إدراج تقارير مشروعات المساعدة التقنية المتعلقة بمعاهدة البراءات كبنء منتظم في جدول أعمال الدورات المقبلة للفريق العامل. ومنذ ذلك الحين، قدم المكتب الدولي إلى كل دورة من دورات الفريق العامل معلومات مفصلة عن جميع أنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بمعاهدة البراءات المقدمة للبلدان النامية، بالإضافة إلى خطة العمل التي تشمل الأنشطة التي من المقرر تنفيذها في الفترة المتبقية من السنة المعنية. ولمزيد من التفاصيل، انظر الوثائق PCT/WG/6/11 و PCT/WG/7/14 و PCT/WG/8/16 و PCT/WG/9/6 و PCT/WG/10/19.

124. وكذلك قدّم المكتب الدولي، منذ عام 2012، معلومات مفصلة إلى كل دورة من دورات الفريق العامل بشأن أنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بمعاهدة البراءات التي تُقدّم تحت إشراف هيئات الويبو الأخرى (غير المعنية بمعاهدة البراءات)، لا سيما اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واللجنة المعنية بمعايير الويبو والجمعية العامة للويبو. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن تلك الأنشطة التي أُبلغ بها الفريق العامل في 2013 و 2014 و 2015 و 2016 في الفقرة 13 من الوثيقة PCT/WG/6/11، والفقرة 7 من الوثيقة PCT/WG/7/14، والفقرة 6 من الوثيقة PCT/WG/8/16، والفقرة 6 من الوثيقة PCT/WG/9/6، والفقرة 9 من الوثيقة PCT/WG/10/19.

125. وفيما يتعلق بالدراسة التي أجراها المكتب الدولي بشأن مسألة تنسيق المساعدة التقنية التي تُقدّم إلى البلدان النامية على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من معاهدة البراءات، قدّم المكتب الدولي تلك الدراسة ("تنسيق المساعدة التقنية وتمويل مشروعات المساعدة التقنية للبلدان النامية بموجب المادة 51 من معاهدة التعاون بشأن البراءات") إلى الفريق العامل في دورته الرابعة، ونظر فيها الفريق العامل في دورتيه الرابعة والخامسة (انظر الوثيقتين PCT/WG/4/5 و PCT/WG/5/6 على التوالي).

### أعمال أخرى

126. طبقا لما اتفق عليه في الدورة الخامسة للفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات في عام 2012، أُدرجت تقارير المكتب الدولي عن مشروعات المساعدة التقنية المتعلقة بمعاهدة البراءات كبنء منتظم في جدول أعمال الدورات المقبلة للفريق العامل، ومن ثمّ سيواصل المكتب الدولي تقديم معلومات مفصلة إلى الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات عن جميع أنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بمعاهدة البراءات المقدمة للبلدان النامية.

127. وفيما يتعلق بأنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بتدريب الفاحصين، انظر أعلاه التحديث الخاص بحالة تنفيذ التوصية الواردة في الفقرة 181 من الوثيقة PCT/WG/3/2 (انظر الفقرات من 72 إلى 79 أعلاه).

### معلومات معاهدة التعاون بشأن البراءات ونقل التكنولوجيا

128. أقرت الوثيقة PCT/WG/3/2 بأن البلدان النامية كانت قد طلبت منذ فترة طويلة معلومات عن التكنولوجيا المتاحة للاستخدام مجانا دون الحاجة إلى تراخيص، ولكن أقرت الوثيقة بأن من المستحيل تحديد ذلك دون معرفة حالة جميع طلبات البراءات ذات الصلة في جميع الدول التي ربما يرغب أحد الأطراف في ممارسة أعمال تجارية فيها. كما ذكرت أن هذه المعلومات ليست متاحة بسهولة من معظم الدول المتعاقدة لعدم وجود أي إلزام مُحدّد للمكتب في اللائحة التنفيذية بتقديم تفاصيل عن الطلبات التي دخلت المرحلة الوطنية إلى المكتب الدولي. ورغم أن عددا من المكاتب قدم تحديثات بشأن دخول المرحلة الوطنية على فترات مختلفة، فإن المعلومات المقدمة لم تكن كافية في كثير من الأحيان لتحديد الوضع الحالي للطلب في المكاتب المختلفة، ولم تشمل الطلبات ذات الصلة التي ربما تكون قد قُدمت مباشرة إلى المكتب الوطني.

129. كما أقرت الوثيقة PCT/WG/3/2 بأن البلدان النامية قد سعت أيضا إلى النهوض بممارسات الترخيص في مجال الملكية الفكرية بما يعزز القدرات التنافسية، لا سيما بهدف النهوض بالإبداع والابتكار ونقل التكنولوجيا إلى البلدان المحتمة، لا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وتعميمها في تلك البلدان (التوصية 23 من توصيات أجندة التنمية). ولم يتمكن المكتب الدولي من تحديد طريقة موثوقة لإدماج هذه التوصية في نظام معاهدة البراءات، وأشار إلى أن معاهدة البراءات لا تتناول البراءات في حد ذاتها، بل طلبات البراءات فقط، وأن من الوارد أن تُمنح براءات قائمة على طلب دولي واحد لأشخاص مختلفين في دول مختلفة، وقد يكون لهؤلاء الأشخاص سياسات ترخيص مختلفة، ومع ذلك يبدو أن من الممكن تصور أن المرحلة الدولية قد تتضمن سجلاً من نوع ما يسمح للمودعين بالإشارة إلى رغبتهم في ترخيص براءاتهم المحتملة.

130. وعلى هذا الأساس، أيدت الدول الأعضاء في عام 2010 التوصيتين التاليتين (الواردتين في الفقرتين 207 و211 من الوثيقة PCT/WG/3/2، وفي الفقرة 129 من الوثيقة PCT/WG/3/14 Rev.، وقد عوملت التوصية الثانية على أنها قد أُدرجت في الوثيقة PCT/WG/3/2 بوصفها الفقرة 211<sup>(ثانياً)</sup>):

"207. يُوصى بأن يعمل المكتب الدولي مع المكاتب الوطنية على تقديم معلومات فعالة عن حالة البراءات، وينبغي ألا تشمل هذه المعلومات الطلبات المودعة بناءً على معاهدة البراءات ومن ثم البراءات الممنوحة بناءً عليها فحسب، بل ينبغي أن تشمل أيضاً الطلبات الوطنية العادية، وأن يعمل المكتب الدولي مع المكاتب الوطنية على دمج هذه المعلومات في نظام بحث يسمح بالكشف على نحو أيسر عن التكنولوجيا التي آلت إلى الملك العام.

"211. يُوصى بأن تنظر الدول المتعاقدة فيما إذا كان وجود نظام لتعزيز الترخيص يمكن أن يكون مفيداً في المرحلة الدولية لنظام معاهدة البراءات، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن معالجة ذلك من خلال إدخال نظام تقني فقط أم سيلزم دعمه بسياسات وطنية ملائمة في الدول المتعاقدة.

"211<sup>(ثانياً)</sup>. يُوصى بأن يجري المكتب الدولي دراسة متابعة لاستعراض وتقييم مدى نجاح نظام معاهدة البراءات في تحقيق هدفه المتمثل في نشر المعلومات التقنية وتيسير النفاذ إلى التكنولوجيا وكذلك تنظيم المساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية.

"وينبغي أيضاً أن تقترح الدراسة توصيات واقتراحات بشأن كيفية تحقيق ذلك الهدف على نحو أفضل، بما في ذلك توصيات واقتراحات بشأن مدى كفاية الإفصاح، كي تنظر فيها الدول المتعاقدة في الدورة الرابعة للفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات، مع التسليم بأن اتخاذ إجراء بشأن بعض المسائل قد يتطلب مناقشة في محافل الويبو الأخرى.

"وفي هذا السياق، ينبغي إجراء تغييرات مناسبة في الاستمارة المقترحة لملاحظات الأطراف الأخرى (الوثيقة PCT/WG/3/6، المرفق 2، الصفحة 2)، بما في ذلك جوانب "كفاية الإفصاح"، لمناقشتها في الدورة القادمة."

## التقدم

131. فيما يتعلق بالتوصية، الواردة في الفقرة 207 من الوثيقة PCT/WG/3/2، التي تدعو إلى أن يعمل المكتب الدولي مع المكاتب الوطنية لتقديم معلومات فعالة عن حالة البراءات، وأن يدمج، في نهاية المطاف، هذه المعلومات في نظام بحث يسمح بالاكتشاف الأسهل للتكنولوجيا التي آلت إلى الملك العام، يُشار إلى ما جرى مؤخراً من اعتماد لجنة الويبو المعنية بمعايير الويبو، في دورتها التي عُقدت في مايو 2017، لمعيار الويبو الجديد ST.27 "توصية بشأن تبادل بيانات الوضع القانوني للبراءات". فمن منطلق التسليم بأن إتاحة معلومات مُحدّثة وموثوقة ومفهومة عن الوضع القانوني لحقوق الملكية الفكرية أمر ضروري لكي يستطيع الأفراد تفادي انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وأن مكاتب الملكية الفكرية تقدم هذه المعلومات حالياً بأساق ولغات مختلفة، على نحو غير متسق، وفي وقت غير مناسب بسبب اختلاف القوانين والممارسات

الوطنية والإقليمية الخاصة بالبراءات، فإن الغرض من هذا المعيار الجديد هو تعزيز التبادل الفعال لبيانات الوضع القانوني للبراءات بطريقة منسقة بين مكاتب الملكية الفكرية بغية تيسير نفاذ هذه المكاتب ومستخدمي معلومات الملكية الفكرية ومقدمي بيانات الملكية الفكرية والجمهور والجهات الأخرى المعنية إلى هذه البيانات. وهذا المعيار، الذي سيحسّن إتاحة بيانات الوضع القانوني للبراءات وموثوقيتها وقابلية مقارنتها في الوقت المناسب على مستوى العالم، يُعدّ خطوة أولى مهمة في الجهود الرامية إلى دمج هذه المعلومات في أنظمة البحث، لا سيما قاعدة بيانات ركن البراءات، مما يسمح بالكشف على نحو أيسر عن التكنولوجيا التي آلت إلى الملك العام.

132. وافقت جمعية معاهدة البراءات في دورتها السابعة والأربعين في أكتوبر 2015 على التعديلات التي أدخلت على القاعدة 95 من اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات التي تُلزم المكاتب المعنية بأن ترسل في الوقت المناسب المعلومات المتعلقة بدخول الطلبات المرحلة الوطنية، والمنشورات الوطنية، والبراءات الممنوحة لطلبات دولية اعتباراً من 1 يوليو 2017. ومن شأن ذلك أن يحسّن كثيراً من جودة وإكمال المعلومات المتعلقة بدخول المرحلة الوطنية المقدمة في نظام المعاهدة الإلكتروني وركن البراءات، وكذلك المعلومات المقدمة في نسق مجمع إلى المكاتب ومقدمي المعلومات المتعلقة بالبراءات.

133. وفيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة 211 من الوثيقة PCT/WG/3/2 بشأن تحسّن إتاحة المعلومات الخاصة بجملة البراءات عن طريق إدخال نظام يُمكن مودعي الطلبات من الإشارة في سجل ما إلى استعدادهم لترخيص البراءات التي من المحتمل أن يحصلوا عليها، تجدر الإشارة إلى أن سمة جديدة لتنفيذ هذه التوصية قد أُضيفت إلى ركن البراءات في يناير 2012 مما يتيح لمودعي الطلبات أن يشيروا إلى استعدادهم لترخيص الاختراع ويقدموا معلومات عن أي شروط للترخيص. ويمكن تقديم مؤشرات الترخيص إلكترونياً أو عن طريق البريد العادي أو الفاكس في أي وقت بدءاً من إيداع الطلب الدولي حتى انقضاء 30 شهراً من تاريخ الأولوية. ويُذكر مؤشر الترخيص في البيانات البليوغرافية للطلب مع رابط يسمح للأطراف الأخرى بالنفاذ إلى محتواه، ولكن المؤشر ليس جزءاً من الطلب الدولي المنشور ذاته. وقد أُضيف أيضاً وجود مؤشرات الترخيص إلى قائمة معايير البحث في ركن البراءات. ومنذ أن أُضيفت هذه الميزة الجديدة إلى ركن البراءات، أُتيح لعامة الناس ما مجموعه 868 مؤشراً من مؤشرات الترخيص.

134. وفيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة 211<sup>(ثانياً)</sup> من الوثيقة PCT/WG/3/2 بشأن إجراء المكتب الدولي لدراسة متابعة لاستعراض وتقييم مدى نجاح نظام معاهدة البراءات في تحقيق هدفه المتمثل في نشر المعلومات التقنية وتيسير النفاذ إلى التكنولوجيا وكذلك تنظيم المساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية، قدم المكتب الدولي دراسة بعنوان ("أهداف نظام معاهدة البراءات المتمثلة في تنظيم المساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية ونشر المعلومات التقنية وتيسير النفاذ إلى التكنولوجيا؛ وكفاية الإفصاح") إلى الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات، وأحاط الفريق العامل علماً بها في دورته الخامسة (انظر الوثيقة PCT/WG/5/6). وبعد أن أحاط علماً بالمناقشات الجارية (حينذاك) في لجنة الويبو المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية) بشأن "المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية" (الوثيقة CDIP/8/INF/1) ("المراجعة الخارجية")، وافق الفريق العامل في دورته الخامسة على انتظار نتيجة تلك المناقشات قبل النظر في كيفية المضي قدماً فيما يخص الأجزاء المتعلقة بالمساعدة التقنية من توصيات خارطة طريق معاهدة البراءات.

135. وفي الدورة السادسة وما تلاها من دورات الفريق العامل، قدم المكتب الدولي تحديثاً بشأن مناقشات لجنة التنمية للمراجعة الخارجية والوثائق ذات الصلة. وأحاط الفريق العامل، في أحدث دوراته (الدورة العاشرة)، بالتقرير الذي أعده المكتب الدولي عن مستجدات المناقشات الجارية في لجنة التنمية في دورتها الثامنة عشرة التي عُقدت في جنيف في الفترة من 31 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2016. وفي تلك الدورة، قررت لجنة التنمية أن تعلق باب مناقشتها "المراجعة الخارجية" وأن تفتح، بدلاً من ذلك، باب مناقشة المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية مع التركيز على ما يسمى

"الاقتراح الإسباني المنقح" (المرفق بالملحق الأول للملخص رئيس الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية) في الدورات الست القادمة للجنة التنمية.

136. وفي ضوء تلك المناقشات الجارية في لجنة التنمية، تضمن التقرير المقدم من المكتب الدولي إلى الدورة العاشرة للفريق العامل بشأن أحدث المستجدات (الوثيقة PCT/WG/10/19) توصية مفادها أن الفريق العامل، من أجل تجنب ازدواجية الجهود، قد يرغب في انتظار نتائج مناقشات الاقتراح الإسباني المنقح في لجنة التنمية وتنفيذه النهائي إلى جانب الوثائق المتعلقة بالمساعدة التقنية، بما في ذلك المراجعة الخارجية، قبل أن ينظر في كيفية المضي قدماً فيما يخص الأجزاء المتعلقة بالمساعدة التقنية من التوصية 211<sup>(ثانياً)</sup> من توصيات خارطة طريق معاهدة البراءات. وأحاط الفريق العامل علماً بالوثيقة PCT/WG/10/19.

### أعمال أخرى

137. إن بدء سريان كلٍّ من معيار الويبو الجديد ST.27 "توصية بشأن تبادل بيانات الوضع القانوني للبراءات" وكذلك القاعدة 95 الجديدة "تلقي المعلومات والنصوص المترجمة من المكاتب المعنية والمختارة" من اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات، من شأنه، بمرور الوقت، أن يُحسِّن إلى حد بعيد جودة وإكمال المعلومات المقدمة في نظام المعاهدة الإلكتروني وفي ركن البراءات بشأن دخول المرحلة الوطنية، والمعالجة في المرحلة الوطنية، والوضع القانوني في المرحلة الوطنية.

138. ولكن رغم تحسن تقديم معلومات المرحلة الوطنية، لا يزال يوجد قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به في هذا المجال. وسيُقدَّم تقرير منفصل عن هذا الموضوع إلى الدورة الحالية للفريق العامل.

139. وفيما يتعلق بتأجيل نظر الدول الأعضاء في كيفية المضي قدماً فيما يخص الأجزاء المتعلقة بالمساعدة التقنية الخاصة بمعاهدة البراءات من التوصية الواردة في الفقرة 211<sup>(ثانياً)</sup> من الوثيقة PCT/WG/3/2، ربما ترغب الدول الأعضاء في انتظار نتائج مناقشات الاقتراح الإسباني المنقح في لجنة التنمية وتنفيذه النهائي إلى جانب الوثائق ذات الصلة بالمساعدة التقنية، بما في ذلك المراجعة الخارجية، وذلك من أجل تجنب ازدواجية الجهود، طبقاً لما كان قد اقترح في الوثيقة PCT/WG/10/19.

### التغطية اللغوية لوثائق الفريق العامل

140. أيد الفريق العامل في دورته الثالثة التوصية التالية التي تدعو إلى زيادة عدد وثائق الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات المتاحة باللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة (انظر الفقرة 129 من الوثيقة PCT/WG/3/14 Rev.)، وقد عُوِّلت هذه التوصية على أنها قد أُدرجت في الوثيقة PCT/WG/3/2 بوصفها الفقرة 213):

"213. نظراً لرغبة كثير من الدول المتعاقدة في إتاحة جميع وثائق العمل الخاصة بالفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، من أجل تشجيع جميع الدول المتعاقدة على المشاركة في المناقشات وتيسير هذه المشاركة، يُوصى بأن تُدرج هذه المسألة في الدراسة التي يجريها المكتب الدولي حالياً بشأن سياسة الويبو اللغوية العامة."

### التقدم

141. وافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في اجتماعها الذي عُقد في عام 2011 على توصية لجنة البرنامج والميزانية (انظر الفقرات من 173 إلى 184 من الوثيقة A/49/18) بشأن توسيع نطاق التغطية اللغوية لوثائق اجتماعات هيئات الويبو الرئيسية ولجانها وأفرقتها العاملة، فضلاً عن المنشورات الرئيسية والجديدة، لتكون باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة (العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية)، على نحو تدريجي بدءاً من عام 2011. وعملاً بذلك



القرار، اتسع نطاق التغطية اللغوية لوثائق الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات ليشمل جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة في عام 2014.

### أعمال أخرى

142. قد ترغب الدول الأعضاء في أن تنظر فيما إذا كان ينبغي زيادة توسيع نطاق التغطية اللغوية لاجتماعات الفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات بحيث لا تقتصر على وثائق اجتماعات الفريق العامل فحسب، بل تشمل أيضا الترجمة الشفهية لمداولات الفريق العامل إلى جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة (لا تُقدم الترجمة الفورية في الوقت الحاضر إلا باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية)، رهنا بالموافقة على المتطلبات الضرورية من الموارد. وسيُقدّم اقتراح بذلك إلى الفريق العامل للنظر فيه في دورته الحالية.

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]